د. احمد المتوكل

# قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

## بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي

دار الأمان
الرباط

د. أحمد المتوكل

# قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

## بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي

دار الأمان
للنشر والتوزيع
4، زنقة المامونية
الهاتف: 72.32.76 / الرباط

الايداع القانوني : 1130/96

ردمك 9981-9785-5-8

مطبعة ومكتبة الأمنية - الرباط

# فهرست

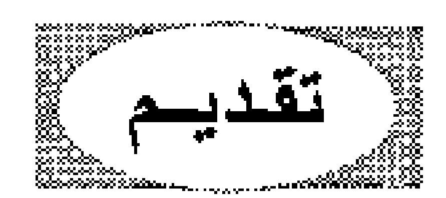


## الفصل الأول
## محمول الجملة : صيغه وبنياته

# الفصل الثاني

## بناء المركب

## الفصل الثالث
## رتبة المكونات




يتعين على الباحث الذي يروم وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية متخذا نظرية النحو الوظيفي (وكل نظرية مؤسسة تداوليا) إطاراً أن يرصد تلك الخصائص في مستويين تمثيليين، مستوى البنية الدلالية التداولية ومستوى البنية الصرفية - التركيبية، وأن يستكشف ويصوغ القواعد والمبادئ التي تكفل الربط بين هذين المستويين.

في هذا الاتجاه، عرضنا في بحث سابق (« **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي** ») لكيفية التمثيل الدلالي و التداولي لخصائص الجملة في اللغة العربية من خلال قضايا تنظيم المداخل المعجمية والالتباس والتوجيه القضوي والترجمة.

ونتناول هنا القواعد والمبادئ التي تضطلع بنقل البنية الدلالية - التداولية التحتية إلى بنية مكونات مقسمين البحث إلى ثلاثة فصول : فصل أول يعنى بكيفية تحقق الصورة المجردة لمحمول الجملة في صيغ وبنيات صرفية وفصل ثان يهتم بنقل الحدود باعتبارها بنيات دلالية - تداولية إلى مركبات، أي بنيات صرفية - تركيبية، وفصل ثالث يستهدف وضع وصياغة القواعد المسؤولة عن إسناد الرتبة داخل كلٍّ من المركب والجملة والمبادئ العامة (الكلّية) التي تحكم هذه القواعد.

ولئن كان البحث منصبا على خصائص الجملة في العربية الفصحى بالدرجة الأولى فإننا نعرض أثناء فصوله الثلاثة لإشكالات وقضايا تهم اللغات الطبيعية بوجه عام ساعين بذلك في تمحيص مدى استجابة نظرية النحو الوظيفي لأحد مزاعمها الكبرى : الكفاية النمطية.

من أبرز الاشكالات التي أوليناها اهتماما خاصا :

(أ) فقدان خصائص المحمولية وتحول فئات من الأفعال إلى لواصق عبر مسلسل تحجر تدريجي،

(ب) ومدى صحة افتراض مشاكلة بنية المركّب لبنية الجملة دلاليا - تداوليا وتركيبيا،

(ج) ودور العلاقات السلمية الحيزية في تحديد رتبة المكونات،

(د) وعمقية الرتبة / سطحيتها،

(هـ) ومدى ورود تنميط اللغات على أساس بنيات رتبية قائمة على الوظائف التركيبية.

(و) ومدى الربح الذي يعود على النظرية من الانتقال من القواعد الخاصة إلى المبادئ العامة.

والله ولي التوفيق

الرباط، 15 نونبر 1995

# الفصل الأول

# محمول الجملة :
# صيغُه وبنياته

# الفصل الأول

# محمول الجملة : صيغه وبنياته

**0 – مدخل :**

بيّنا في (المتوكل 1995) أن محمول الجملة يرد، في مستوى البنية التحتية، في شكل «صورة مجردة» هي عبارة عن جذر (ثلاثي) مضموماً إليه وزن من الأوزان باعتباره إمّا محمولا أصلاً أو محمولا مشتقاً ناتجاً عن إحدى قواعد تكوين المحمولات.

تنتقل هذه الصورة المجردة الى صورة محققة، أي صيغة صرفية، بواسطة إجراء فئة معيّنة من قواعد التعبير. وهدفنا في هذا البحث هو تحديد القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول أي عن نقله من جذر موزون إلى صيغة صرفية وتحديد العناصر التي تشكل دَخْلَ هذه القواعد ومدى تأثير كل عنصر منها. في هذا الإطار نفسه، ستقوم بتمحيص مجموعة من المبادئ التي تعد في نظرية النحو الوظيفي (ديك 1989 و1994) ضابطة للعلاقات الحيزية القائمة بين مخصصات مختلف طبقات البنية التحتية ولتفاعل هذه المخصصات فيما بينها وكيفية تحققها في شكل صرفات سطحية.

**1 – التمثيل التحتي :**

نُذكّر بأن المحمول يُمثّل له في مستوى البنية التحتية في شكل صورة مجردة تتكون من الجذر وأحد الأوزان (الأصلية أو المشتقة) كما يتبين من التمثيل العام التالي :

(1) محمول = [س، س، س [وزن]]

هذه الصورة المجردة هي التي نجدها في المدخل المعجمي ذاته كجزء من الإطار الحملي كما يتبين من المدخل المعجمي للفعل «**شرب**» :

(2) ش.ر.ب [فَعِل] ف (س$^1$ : < حي > ) منف (س$^2$ : <سائل>) متق

ونذكّر، كذلك، بأن المدخل المعجمي الممثل له في شكل إطار حملي هو ما يشكّل مصدر اشتقاق الجملة حيث يمر بالمراحل التالية :

(أ) إدماج الوحدات المعجمية المناسبة في محلات الحدود ؛

(ب) تحديد مخصصات المحمول والحمل والقضية والإنجاز ولواحق هذه العناصر (إن كان ذلك وارداً) وفقاً للبنية العامة (3) :

(3) [$\pi_4$ وي : [$\pi_3$ س ي :[$\pi_2$ وي:[$\pi_1$ [$\varphi$ (س1) ... ( سن)] ($6_1$)] ($6_2$)] ($6_3$)] ($6_4$)][1]

حيث : $\varphi$ = محمول ؛ س1، سن = متغيرات الحدود الموضوعات ؛ وي، س ي، وي = متغيرات الإنجاز والقضية والحمل ؛
$\pi_4$، $\pi_3$، $\pi_2$، $\pi_1$ = مخصصات الإنجاز والقضية والحمل والمحمول ؛ $6_4$، $6_3$، $6_2$، $6_1$ = لواحق الإنجاز والقضية والحمل والمحمول ؛

(ج) إسناد الوظائف التركيبية والتداولية (فاعل ومفعول ؛ محور وبؤرة).

على هذا تكون البنية التحتية للجملة (4) هي البنية (5) :

(4) شرب خالد قهوة

(5) [خب وي [س ي [ مض وي [ تا [ش ر ب [فَعِل] ف
(ع 1 ذ س1 : خالد) منف فامح
(ع 1 ث س2 : قهوة) متق مف بؤجد ]]]]

تستدعي البنية التحتية العامة (3) ومثالها البنيية (5) الملاحظات التالية:

(١) تتكون بنية الجملة ككل من أربع طبقات هي الإنجاز والقضية والحمل الموسع والحمل المركزي. ويتألف الحمل المركزي من الحمل النواة (المحمول وحدوده الموضوعات) مضافاً إليه مخصص المحمول $\pi_1$ وأحد لواحق المحمول $6_1$، ويتكون الحمل الموسع من الحمل المركزي ككل مضافا إليه مخصص الحمل $\pi_2$ وأحد اللواحق الحملية $6_2$. وتتكون القضية من الحمل الموسع مضافاً إليه مخصص القضية $\pi_3$ وأحد لواحق القضية $6_3$. أما الطبقة الرابعة، طبقة الانجاز، فتتألف من القضية مضافا إليها المخصص الإنجازي $\pi_4$ ولاحق إنجازي $6_4$ [2].

(٢) تؤشر المخصصات $\pi_4$ و$\pi_3$ للقوة الإنجازية والوجه القضوي. ويؤشر المخصص $\pi_2$، مخصص الحمل، إلى مجموعة من السمات منها الوجه الحملي (في مقابل الوجه القضوي) والزمن (مضي، حاضر، مستقبل). أما المخصص $\pi_1$،

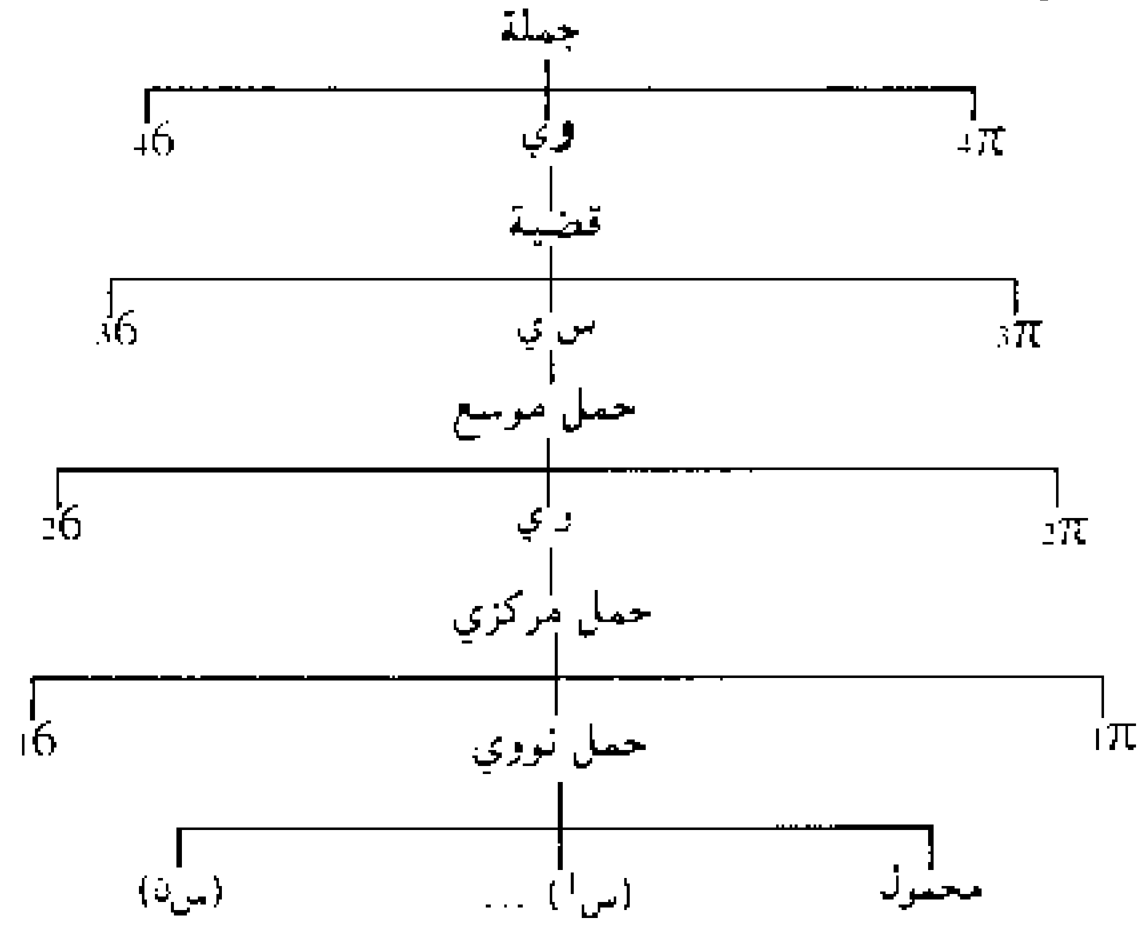
مخصص المحمول، فإنه يؤشر للسمات الجهية (تام / غير تام : مستمر / منقطع ...)، هذه السمات نفسها يعبر عنها داخل الجملة باللواحق 6. ويكمن الفرق بين هاتين الوسيلتين في أمرين اثنين :

(أ) تؤشر المخصصات للسمات التي يتم التعبير عنها بوسائل نحوية (صرفية) في حين أن اللواحق وسائل معجمية تسخر للتعبير عن نفس السمات ؛

(ب) تشكل اللواحق، بالنسبة للوسائل الصرفية المؤشر لها بالمخصصات وسائل بدائل تمتاز بقدرتها على التعبير عن نفس السمات بكيفية أدق كما يتبين، مثلاً، من المقارنة بين صرفة الزمن المضي واللواحق الزمانية في الجملة (6) :

(6) شرب خالد **لبناً البارحة صباحاً أثناء فطوره.**

(٣) تقوم بين مختلف طبقات الجملة علاقة سلمية، بحيث يعلو الحمل المركزي الحمل النووي ويعلو الحملُ الموسعُ الحمل المركزي وتعلو القضيةُ الحمل الموسع وأخيرا يعلو الإنجاز طبقة القضية. هذه السلمية القائمة بين الطبقات نجدها مؤشراً لها في البنيتين (3) و(5) بواسطة الحاضنات. ويمكن أن يؤشر لها كذلك في شكل الشجيرة التالية :



ويترتب عن السلمية القائمة بين طبقات الجملة أن مختلف المخصصات يقع بعضها في حيز البعض حيث يوجد $\pi 1$ في حيز $\pi 2$ و$\pi 2$ في حيز $\pi 3$ الذي يوجد في حيز $\pi 4$. ولهذه العلاقة الحيزية القائمة بين المخصصات أهميتها في عملية نقل صورة المحمول المجردة إلى صيغته الصرفية كما سنرى في المباحث التالية.

(ع) يتضح من البنية العامة (3) والبنية التحتية (5) للجملة (4) أن التمثيل التحتي للعبارات اللغوية تمثيل دلالي - تداولي صرف يتضمن وحدات معجمية ومخصصات ووظائف (دلالية وتركيبية وتداولية). واللافت للانتباه هنا هو أن كل هذه العناصر مؤشرات **مجردة** لمعلومات تتخذها قواعد التعبير دخلاً لها في عملية التحقيق الصرفي - التركيبي للبنية التحتية. مفاد هذا بالنسبة إلى محمول الجملة على الخصوص أن الجذر الموزون ومختلف المخصصات المنتمية إلى طبقات الجملة تشكل مؤشرات المعلومات التي تقتضيها القواعد الصرفية المسؤولة عن نقل صورة المحمول المجردة الى صيغة صرفية معينة.

## 2 - الأوزان / الصيغ

تسند مهمة تكوين المفردات في نظرية النحو الوظيفي إلى نسقين من القواعد متمايزين : (أ) «قواعد تكوين المحمولات والحدود» و(ب) «قواعد صياغة المحمولات والحدود». ويندرج هذان النسقان من القواعد في مكونين مختلفين : «مخزن المفردات» و«قواعد التعبير». تضطلع القواعد الأولى، قواعد تكوين المفردات، باشتقاق المفردات الفرعية من المفردات الأصول. أما قواعد التعبير فتتكفل بتحديد الصيغة الصرفية للمفردات الأصول أو المشتقة التي يتم التمثيل لها في المخزن في شكل أطر حملية تشكل المداخل المعجمية لهذه المفردات. بعبارة أخرى، يمكن أن نقول إن الصرف في نظرية النحو الوظيفي يتوزع على مكونين اثنين : قواعد اشتقاقية وقواعد صرفية (بضم الصاد).

في إطار التمييز بين هاتين الفئتين من القواعد، قواعد الاشتقاق وقواعد الصياغة، نعتمد بالنسبة إلى اللغة العربية، الطرح التالي :

(أ) الوزن والصيغة مفهومان مختلفان تماماً بحيث لا يسوغ الخلط بينهما ؛

(ب) ينتمي الوزن إلى نسق القواعد الاشتقاقية، قواعد تكوين المفردات في حين تنتمي الصيغة إلى القواعد الصرفية من نسق قواعد التعبير ؛

(ج) وظيفة الوزن وظيفتان : (أ) التأشير لباب المحمول إذا كان محمولاً أصلاً ( = باب «فعَل»، باب «فَعِل»، باب «فعُل») و(ب) اشتقاق محمول فرعي من محمول أصلي. من ذلك اشتقاق المحمولات العِلّية (أو الجعلية) التي على وزني **أفعل** أو **فعّل** أو على وزن **استفعل** واشتقاق المحمولات الانعكاسية التي على وزني **انفعل** أو **افتعل** والمحمولات الدالة على المطاوعة الواردة على وزني **انفعل** أو **افتعل** وغير ذلك من المحمولات الفروع التي وصفنا آليات اشتقاقها في (المتوكل 1988 أ).

(د) يصاحب عملية الاشتقاق هذه تغيير في دلالة المحمول دخل القاعدة الاشتقاقية كما يمكن أن نتبين ذلك من قاعدة اشتقاق المحمولات العلّية التي تأخذ الشكل العام التالي :

(8) اشتقاق المحمولات العلّية :

**دخل** : عل - س س س {فعَل / فعِل} ف (س[1]) ... (سن)

**خرج** : س س س {أفعل / فعّل} ف (س[0]) معلّل (س[1]) معلّل ... (سن)

**معنى** : « يتسبب (س[0]) في أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي - الدخل».

(هـ) وقد ينتج عن القواعد الاشتقاقية تغيير كذلك في المقولة المعجمية للمفردة الدخل كما هو شأن قاعدة «التسمية» التي تنقل محمولا فعليًا إلى محمول اسمي : « **كتَبَ**» ⇐ «**كِتابة**». أما قواعد الصياغة فلا ينتج عنها تغيير في معنى المحمول الدخل ولا في مقولته المعجمية بل يظل هذا المحمول محافظاً على معناه المعجمي الأصلي وأيضاً على مقولته.

(و) ينتج عن قواعد الاشتقاق خلقُ مفردة من مفردة أخرى، مفردة فرع من مفردة أصل، في حين أن قواعد الصياغة الصرفية لا تفعل ذلك وإنما تحدد الصيغة الصرفية لنفس المفردة.

(ز) يتم اشتقاق المفردات من بعضها البعض خارج السياق في حين أن تحديد الصيغة لا يتأتى إلا إذا كانت المفردة مدمجة في جملة معيّنة منتمية إلى نص معين.

(ح) تستخدم قواعدُ الصياغة من المعلومات مالا تستخدمه قواعد الاشتقاق كما سيتبين في المباحث اللاحقة.

(ط) ويروز الفرق القائم بين قواعد الصياغة وقواعد الاشتقاق أن القواعد الاولى يمكن أن تجرى لا على مفردات أصول فحسب بل كذلك على مفردات مشتقة.

هذه الملاحظات يمكن، في رأينا، أن تُعتمد في الاستدلال على أن الوزن والصيغة شيئان مختلفات رغم ما يبدو بينهما من تقارب.

يجب الآن أن نتساءل عن مدى ورود الوزن كعنصر من عناصر المدخل المعجمي مضاف إلى الجذر. بعبارة أخرى، ماذا يبرر التأشير إلى وزن المحمول في الإطار الحملي بالإضافة إلى جذره ؟ سبق أن أشرنا إلى أن وظيفة الوزن هي التأشير إلى «باب» المحمول الأصل من جهة وإلى نوع المحمول إذا كان مشتقاً من جهة ثانية (محمول منعكس، محمول علي، محمول مطاوع ...). ويلزم التأشير إلى الوزن في الإطار الحملي طبقا للتمثيل العام [1] من جهتين :

(١) تستلزم قواعد الاشتقاق تبيان وزن المحمول الدخل. مثال ذلك أن قاعدة اشتقاق الأفعال العلّية تقتضي أن يكون الفعل دخلها إما على وزن «**فَعَل**» أو «**فَعِل**» كما يتبين من (٨). ولا يسوغ اشتقاق فعل علّي من فعل وارد على وزن غير هذين الوزنين إلاّ باللجوء إلى الفعل المساعد «**جعل**» كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة التالية :

(٩) جعل كلام الناس عمراً يطلّق زوجته.

ومثال ذلك كذلك أن اشتقاق «اسم الفاعل» (="اسم المنفذ" في مصطلح النحو الوظيفي) قاعدة يجب أن «تنظر» في وزن الفعل الدخل فتعطي «**فاعلاً**» إذا كان الوزن وزن ثلاثي و«**مفعِلاً**» إذا كان الوزن وزن رباعي و«**مفتعلا**» و«**مستفعلاً**» إذا كان الفعل – الدخل على وزن «**افتعل**» ووزن «**استفعل**»، على التوالي.

(٢) ولتحديد الصيغة الصرفية للمحمول يلزم كذلك أن يعرف لا جذر المحمول فحسب بل كذلك وزنه. فصيغتا «**الماضي**» و«**المضارع**» وإن توحدتا في جميع الأحوال من حيث يمكن أن توصف الأولى بأنها «**صيغة لا حقية**» (Suffixed form) والثانية بأنها «**صيغة سابقية**» (Prefixed form)، تختلفان بالنظر إلى وزن الفعل

---

(1) يمكن كذلك أن يستند إلى طبقتين الحمل المركزي والحمل النووي متغير على غرار طبقات الإنجاز والقضية والحمل الموسّع حسب اقتراح كوفالي (كوفالي 1995). فتكون بذلك البنية العامة للجملة هي البنية التالية :

(أ) [π4 وي [π3 ص ي [π2 وي [π1 م ي [ع ي Φ (س1) ... (سن)] (ع4)] (ع3)] (ع2)] (ع1)].

الدخل، فماضي ومضارع «**فَعَل**» غير ماضي ومضارع «**فَعِل**» أو «**أفْعَل**» أو «**افتعل**» أو «**استفعل**».

نستخلص من هذا العرض عن الوزن والصيغة أمرين اثنين :

(أ) ان التميز بين هذين المفهومين وارد ؛

(ب) وأن التأشير لوزن المحمول الدخل تبرره مقتضيات قواعد الاشتقاق والقواعد الصرفية جميعا.

إذا صحَّ هذان الاستنتاجان أمكننا أن نقول إن ما يشكّل دخْل القواعد الاشتقاقية أو القواعد الصرفية (قواعد الصياغة) إطار حملي يؤشر فيه بالإضافة إلى الجذر والمقولة المعجمية والحدود إلى الوزن كما يتبين من التمثيل العام التالي :

(10) [س س س {وزن} ف (س1) ... (سن)]

## 3 – الصيغ الصرفية

### 3 - 1 تكوين الصيغ الصرفية

من المعروف أن اللغات، من حيث تكوين الكلمات، قطان: لغات سلْسلية ولغات غير سلْسلية. (Concatenational / non - concatenational languages). ميزة الطائفة الأولى من اللغات هي أن تكوين الكلمات يتم فيها بواسطة إضافة لواصق (سوابق أو لواحق أو سوابق ولواحق) إلى جذع ما (Stem). مثال ذلك، تكوين الصيغ «work-s» و«worked» و«working» في اللغة الانجليزية، انطلاقا من الجذع «work» بإضافة اللواحق «S» و«ed» و«ing». أما اللغات غير السلسلية فإن تكوين الكلمات فيها لا يتم بواسطة إضافة لواصق إلى جذع ما. اللغة العربية من هذه اللغات حيث إن الكلمة فيها تنتج عن «**قولبة**» جذر ما في وزن معين. مثال ذلك أننا نحصل على الكلمات «**كَتَبَ**» و«**كاتِبٌ**» و«**كتابة**» و«**مكتوب**» بقولبة الجذر «**ك ت ب**» في الأوزان « **فَعَل**» و«**فَاعِل**» و«**فِعالة**» و«**مفعول**» على التوالي.

إلا أنه من الملاحظ أن عملية الإلصاق ليست مستثناة استثناء كليا حيث نجد مجموعة من الكلمات ناتجة عن إضافة لاحقة كما هو الشأن بالنسبة للمفردات «**انكتب**» و«**استكتب**» و«**أكتب**» المحصول عليها بإضافة اللواصق «**إن**» و«**است**» و«**أ**» على التوالي إلى المحمول الفعلي «**كتب**». بناءا على ذلك يمكن أن نقول إنّ

الكلمات في اللغة العربية يمكن تكوينها جزئيا بطريقة غير سلسلية وجزئيا بطريقة سلسلية. وهذه المسطرة المزدوجة تصدُق على قواعد الاشتقاق كما تصدق على قواعد الصياغة كما سيتبين في الفقرة الموالية.

### 3 - 2 أنماط الصيغ الصرفية

الصيغ الصرفية التي يمكن ان يتحقق فيها محمول الجملة نمطان : صيغ بسيطة وصيغ مركبة. الصيغ البسيطة صيغ ثلاث وهي صيغة «الماضي» وصيغة «المضارع» وصيغة «الأمر». ويتحقق المحمول في إحدى الصيغ الثلاث وفقا للمسطرة العامة التالية :

(أ) يشكل دخلا لقاعدة الصياغة محمولٌ محدَّدٌ جذرُه ووزنُه ومقولتُه المعجمية وسماته الإنجازية والوجهية والزمنية والجهية كما سنرى ذلك بالتفصيل في مبحث لاحق ؛

(ب) تُنقل هذه الصورة المجردة إلى صيغة صرفية بواسطة قاعدة تشتغل طبقا للمعلومات التي أشرنا إليها أعلاه والتي توجد ممثلاً لها في البنية التحتية، بما في ذلك وزن المحمول.

**ملحوظة** : تستدعي هذه المسطرة في تحديد الصيغ الصرفية الملحوظتين الهامتين التاليتين :

**أولا** : حين نتحدث عن «**الماضي**» في مقابل «**المضارع**» و«**الأمر**» فإننا نتحدث عن صيغة صرفية لا عن الزمن الماضي الذي يأخذ، في النحو الوظيفي، إحدى قيم مخصص الزمان كما سنرى لذلك، درءاً لكل التباس بين الصيغة والزمن، نقترح مصطلح «**الماضي**» للصيغة ومصطلح «**المُضي**» للزمن. ويمكن، كذلك، تبني مصطلحي « **الصيغة اللاحقية**» و«**الصيغة السابقية**» للدلالة على هاتين الصيغتين كما يفعل بعض اللغويين. وحين نتحدث عن الماضي كصيغة فإننا نميز بينه وبين الصورة المجردة للمحمول (جذر + وزن) كما هي واردة في المدخل المعجمي أو في البنية التحتية للجملة. فإذا أخذنا على سبيل المثال، كلمة «**خرج**» فإننا نجد أن تمثيلها التحتي (= صورتها المجردة)، بقطع النظر عن المخصصات، هو التمثيل (11) :

(11) خ ر ج [فَعَلَ] ف]

المؤشر فيه إلى ثلاثة عناصر : الجذر (خ ر ج) والوزن (فَعَل) والمقولة المعجمية (فِعْل). ما يشكل هو التماثل بين الوزن وبين صيغة الماضي التي يأخذها المحمول بحكم سماته الزمنية. إلاّ أن هذا التماثل لا يجب أن يحجب عنا الفرق الواضح بين مفهوم الوزن باعتباره مؤشرا لنوع المحمول (أصليته أو فرعيته) وبابه (فَعَل / فَعِل/ فَعُل) ودلالته المعجمية (العلّية، الانعكاس، المطاوعة، المشاركة ...) ومفهوم الصيغة باعتبارها التحقق الصرفي للصورة المجردة. بعبارة أخرى، نفس «البناء» «فَعَل» وزنٌ باعتبار الصورة المجردة وصيغة باعتبار التحقق الصرفي. ويمكن، درءاً للّبس القائم بين الوزن وصيغة الماضي أن يؤشر للوزن، في الصورة المجردة، برمز معين فتكون الصورة التحتية للفعل «خَرَج»، على هذا الأساس هي الصورة (12) عوضا عن الصورة (11) :

(12) خ ر ج [ ز ي ] ف

حيث : زي = أحد الأوزان (الأصلية أو الفرعية).

**ثانيا** : في هذا التصور، لم يعد وارداً أن نتحدث عن العلاقة بين الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر، فلا الماضي مشتق من المضارع ولا المضارع مشتق من الماضي بل إن الصيغتين معا وصيغة الأمر تتحدد انطلاقاً من المعلومات الممثل لها في البنية التحتية (أو على الأخص، الصورة المجردة للمحمول) بما في ذلك الوزن. بعبارة أخرى، يأخذ المحمول صيغة مضارع معيّنة لا لأن له صيغة ما معينة بل لأنه وارد، في صورته المجردة، على وزن معين. فالفعل «كَتَب» (ك ت ب [فَعَل] ف)، مثلا، يأخذ كصيغة مضارع الصيغة «يَكْتُب» لأنه وارد على وزن «فَعَل» لا لأن صيغة ماضيه الصيغةُ «كَتَب».

تحدثنا عن الصيغ الصرفية الثلاث على أساس أنها صيغ بسيطة. والواقع أنها ليست بسيطة بالمعنى المألوف أي مكونة من عنصر واحد. فكل صيغة من هذه الصيغ تشكل مجمعا لصرفات متعددة إنجازية وجهية وزمانية وجهيّة ومطابقيّة. مثال ذلك أن الصيغة الفعلية «يعود» في الجملة (13) :

(13) أتمنى أن يعود خالد

مجمع للصّرفات التالية : (أ) صرفة النمط الجملي «الخبر» و(ب) صرفة الزمن «المستقبل» و(ج) صرفة الجهة «غير تام» و(د) صرفة الوجه (لاحقة النصب)

ر (هـ) صُرفة المطابقة (السابقة «ي» الدالّة على الشخص والجنس واللاحقة الدالّة على العدد).

إلاّ أن هذه الصيغ رغم تعقيدها تبدو بسيطة إذا قورنت بما أسميناه «الصيغ المركبة» وهي الحالات التي يرد فيها المحمول مكوناً من إحدى صيغتي الماضي والمضارع مضافاً إليها مكون آخر. ويكون هذا المكون المضاف فعلاً مساعداً كما في الجمل (14) و(15) و(16) و(17) و(18):

(14) أ - **كان** خالد **تناول** فطوره قبل الخروج

ب - **كان** الطفل **يلهو** في بهو الدار

(15) أ - **أصبحت** هند **تكتب** القصص

ب - **أمسى** خالد **ينتقد** أصدقاءه

(16) أ - **شرعت** هند في **تحرير** رسالتها

ب - **طفق** خالد **يوزّع** الهدايا على الضيوف

(17) أ - **مازال** عمرو **يكتب** الشعر

ب - ما **انفكّت** زينب **تعشق** بكراً

(18) **كاد** الطفل **يسقط** من على السور

ويكون كذلك فعلاً وجهياً كما في الجملتين (19 أ - ب):

(19) أ - **أظن** أن خالداً **يعشق** هنداً

ب - **يجب** أن **تعتذر** هند لخالد

كما يكون «أداة» كما في الجملة (20):

(20) **قد عاد** الجنود إلى الوطن

ويمكن أن تتعدد مكونات المحمول فيرد متضمنا لإحدى الصيغتين مضافاً إليها فعل مساعد أو فعل وجهي وأداة كما في الجملة (21):

(21) **كان** خالد **قد تناول** فطوره قبل الخروج.

## 4 - الأفعال المحمولات / الأفعال «الناقصة»

يمكن أن نميز داخل مجموعة الأفعال، في جل اللغات الطبيعية، بين الأفعال التي تستوفي شروط المحمولية والأفعال التي لا تتوافر فيها جميع هذه الشروط. نعد الأفعال الأولى أفعالا محمولات والأفعال الثانية أفعالاً «**ناقصة**» (على أساس أنها غير مستوفية لجميع شروط المحمولية).

### 4 - 1 شروط المحمولية :

يمكن تلخيص أهم شروط المحمولية، حسب تعريف هذا المفهوم في نظرية النحو الوظيفي، في ما يلي :

(١) يدل المحمول على **واقعة** في عالم ما من العوالم الممكنة [3]. وتكون هذه الواقعة «**عملاً**» أو «**حدثاً**» أو «**وضعا**» أو «**حالة**». وهذه أمثلة لهذه الأنماط الأربعة من الوقائع [4] :

(22) أ - أغلقت هند النافذة (عمل)

ب - أغلقت الريح النافذة (حدث)

ج - يقف خالد بالباب (وضع)

د - حزنت هند لغياب أخيها (حالة)

(٢) يتطلب المحمول عدداً معيناً من المشاركين في الواقعة التي يدل عليها. ويحمل المشاركون، حسب دورهم في الواقعة، وظائف دلالية معينة كوظيفة «**المنفذ**» (**هند** في الجملة (22 أ)) ووظيفة «**القوة**» (**الريح** في الجملة (22 ب)) ووظيفة «**المتموضع**» (**خالد** في الجملة (22 ج)) ووظيفة «**الحائل**» (**هند** في الجملة (22 د)). هذا العدد من المشاركين (مشارك، مشاركان، ثلاثة مشاركين ...) هو ما يشكل محلاتية المحمول فيكون المحمول إما أحادياً أو ثنائياً أو ثلاثياً.

(٣) يقتضي المحمول من حدوده الموضوعات أن تتسم بسمات معينة تشكل قيود توارد كما هو الشأن بالنسبة للفعل «**شرب**» الذي يفرض أن يكون حدُّه الأول «**حياً**» وحده الثاني «**سائلاً**» كما يتبين من الإطار الحملي (2).

---

(2) خصائص لواحق الطبقات الأربع وما يميز بينها مفصلة في (المتوكل (1993 ب)

(3) يعد الإطار الحملي تمثيلاً ذهنياً (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في إطار نظرية «النماذج الذهنية» المقترحة عند جونسن ليرد (1983)) للواقع لا وصفاً مباشراً له.

(4) تفصيل أنماط الوقائع والتأشير لها في المدخل المعجمي بواسطة الوظائف الدلالية في الفصل الأول من المتوكل (1995).

(٤) يشكل الفعل، إذا كان محمولاً، دخلاً لقواعد تكوين محمولات أخرى. فمن الفعل «**شرب**» مثلاً، تشتق المحمولات «**أشرب**» و«**شرّب**» و«**شارب**» و«**استشرب**». كما يمكن أن يكون المحمول ناتجاً عن قاعدة من قواعد تكوين المحمولات كما هو الشأن بالنسبة للمحمولات المشتقة من الفعل «**شرب**».

(٥) يتضمن المحمول محتوى معجمياً تاماً وذلك مما يؤهله لأن يكون له مدخل معجمي قائم الذات. فالفعل «**شرب**»، مثلاً، بحكم دلالته المعجمية («ابتلع سائلا عن طريق الفم») يمثل له في المعجم بواسطة المدخل المعجمي (23) :

(23) ش ر ب {فَعِل} ف ( س$^1$ : ‹حي›) منف (س$^2$ : ‹سائل› متق

= ت

ب ل ع {افتعل} ف (س$^1$) (س$^2$) (ص$^1$ : عن طريق الفم) أد.

حيث ت = تعريف دلالي

(٦) يشكل المحمول المكون النواة في الجملة، لذلك لا يمكن حذفه دون المساس بسلامة الجملة :

(24) * عمرو كتاباً

(٧) لا يمكن أن يتضمن الحمل الواحد اكثر من محمول واحد كما يدل على ذلك لحن الجملة (25) :

(25) * خرج عاد خالد

ليست لهذه السمات السبع نفس الأهمية في تحديد المحمولية. ولعلّ السلمية التالية ترصد بقدر معقول أهمية هذه السمات بعضها بالنسبة إلى بعض :

(26) سلمية المحمولية :

تضمن محتوى معجمي تام > الدلالة على واقعة > سمات أخرى.

مفاد السلمية (26) أن أول شرط يجب أن يتوافر في فعل ما لكي يكون محمولاً لجملة هو أن يكون له فحوى معجمي تام (أي أن يكون صالحا لان يمثل له في المعجم في شكل مداخل قائم الذات) وأن هذه الخاصية هي التي تؤهله للدلالة على أحد أنماط الوقائع الأربعة (عمل، حدث، وضع، حالة). ولعل تفسير التلازم القائم بين السمة الأولى والسمة الثانية كامن في أن الوقائع ليست إلا تعميمات لأحداث ومواقف فردية تدل عليها المحمولات بمقتضى فحواها المعجمي، فالفعل «**شرب**» مثلا،

يدل من حيث محتواه المعجمي على عمل معين يندرج تحت أحد أنماط الوقائع الأربعة، نمط الأعمال. وتفيد نفس السلمية من حيث شقها الثاني أن فقدان السمة الثانية (الدلالة على واقعة) يترتب عنه فقدان السمات الأخرى. ما يعلل ذلك هو أن هذه السمات جميعها (٢ و٣ و٤ و٦ و٧) من لوازم السمة (١).

## 4 - 2 الأفعال الناقصة :

### 4 - 2 - 1 مسلسل التحجر :

من المعلوم أن المفردات غالباً ما تتعرض عبر تطور اللغة لظاهرة ما يسمى « التحجر». (Grammaticalization). وتتسم هذه الظاهرة بسمات ثلاث أساسية :

(أ) يتم التحجر في شكل مسلسل ذي مراحل متعددة وقد يستكمل هذا المسلسل مراحله جميعها كما يمكن أن يتوقف عند إحداها. نقول، في الحالة الأولى، إن التحجر «تام» ونقول عنه، في الحالة الثانية، إنه «جزئي» ؛

(ب) يتم عبر مسلسل التحجر فقدانُ المفردة محتواها المعجمي جزئياً أو كلياً (حسب المراحل التي قطعها مسلسل التحجر ) ؛

(ج) تنتقل المفردة من وضع عنصر معجمي إلى وضع عنصر نحويّ (صرفي - تركيبي) كما تدل على ذلك التسمية الغربية (Grammaticalization).

فيما يخص المحمولات الأفعال، يلاحظ أنه من غير النادر أن تخضع لظاهرة التحجر بالمواصفات الثلاث الآنفة الذكر. ويمكن رصد تحجر الأفعال المحمولات بالشكل التالي :

(١) يفقد الفعل، بالتدرج، فحواه المعجمي فيترتب عن ذلك، بطريقة آلية، فقدانه للدلالة على واقعة. مثال ذلك ما حصل للأفعال «**أصبح**» و«**أمسى**» و«**أضحى**» التي كانت تدل، حين كانت محمولات تامةً، على «الدخول في الصباح» و«الدخول في المساء» و«الدخول في الضحى» على التوالي. بفقدانها السمتين الأساسيتين للمحمولية، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعة، تصبح هذه الأفعال مجرد أفعال «ناقصة». ويمكن تحديد نقص هذه الأفعال على أساس فقدها لفحواها المعجمي ولدلالتها على أحد أنماط الوقائع الأربعة، أي فقدها للمحمولية. فهي إذن أفعال لكنها ليس محمولات. ويبرز عدم محموليتها :

(أ) أنها لا يمكن أن تُتَّخذ دخلاً لقاعدة اشتقاق ما كما يتبين من لحن (27 أ - ج) :

(27) أ - * أكان خالد هنداً غائبة

ب - * شرع خالد هندا تكتب رسالتها

ج - * أطفق بكر خالداً يدوّن مذكراته.

(ب) وأنها لا تقوى على أن تشكّل محمول جملة ما كما يدل على ذلك لحن الجمل (28 أ - د) التي لا يمكن أن تستعيد سلامتها إلا إذا أوّلت على أساس أن الأفعال فيها واردة على «التمام» :

(28) أ - * كان خالد

ب - * أصبحت زينب

ج - * بات بكر

د - * أمست سعاد

(ج) وأنها، بخلاف المحمولات التامة كما سبق أن بيّنا، توارد فعلاً آخر في نفس الجمل كما يتبين من الجمل (14) - (17) مثلاً، حيث استعمالها العادي :

(د) وأنها لا دور لها في تحديد قيود التوارد المفروضة على الحدود الموضوعات إذ إن ما يفرض هذه القيود هو المحمول الحقيقي الذي يرد الفعل الناقص من توابعه :

(٢) حين يفقد الفعل محموليته يكتسب دوراً آخر يكون غالباً الدلالة على سمات صرفية كالوجه والزمان والجهة كما سيتبين في مبحث لاحق.

ولنلاحظ هنا أن الأفعال المعنيّة بالأمر فئتان : أفعال تفقد محموليتها فقدانا تاماً وأفعال تُبقي على الاستعمالات العادية إلى جانب استعمالاتها كأفعال ناقصة. من الفئة الأولى الأفعال «**طفق**» و«**انفك**» و«**زال**» (منفيين) ومن الفئة الثانية «**كان**» وإلى حدّ ما الأفعال «**أصبح**» و«**أمسى**» و«**أضحى**» و«**بات**».

(٣) مِنْ نتائج فقدان المحمولية أن الأفعال التي تعنينا هنا تفقد كذلك بعضاً من خصائصها الصرفية - التركيبية. من ذلك ما يلي :

(أ) من هذه الأفعال ما تصبح الأداة الداخلة عليه جزءاً منه. مثال ذلك «**مازال**» و«**ما برح**» و«**ما انفك**» و«**مادام**» و«**مافتئ**». من روائز هذا الالتحام بين الفعل وأداة النفي أنه لا يسوغ توسيط عنصر ما بينهما خاصة إذا كان النافي «**ما**» كما يدل على ذلك لحن الجمل التي من قبيل :

(29) * ما في الحديقة زال الطفل يلعب

كما لا يجوز توارد هذه الأفعال مع أحد توابع النفي مثل «**شيء**» و«**أحد**» و«**قط**». فالجملة (30)، مثلاً، لا تعد سليمة إلا إذا أوّلت على أساس أنها مثبتة :

(30) * ما زال بكر يكتب شيئاً

في مقابل ذلك، يسوغ تقديم أحد مكونات الجملة على الفعل خلافاً لقاعدة «**ما**» التي تأخذ عادة الصدارة المطلقة. قارن :

(31) أ - * هنداً ما عشق خالد (بنبر «هندا»)

ب - هنداً مازال خالد يعشق (بنبر «هندا»).

(ب) من هذه الأفعال ما يبلغ تحجُّره درجة فقدانه للتصرف كما هو شأن «**ليس**» التي لا يأتي منها مضارع ولا أمر. فيما يخص "**ليس**" بالذات، بيّنّا في مكان آخر (المتوكل 1987 ب) أنها تنزل منزلة وسطى بين الفعل والأداة إذ إنها «فعل» من حيث كونها تطابق الفاعل شخصاً وجنساً وعدداً وأداة من حيث كونها لا يجرى عليها ما يجري على الأفعال المتصرفة.

(٤) وقد يبلغ التحجر منتهاه فتنقلب هذه الأفعال إلى أدوات انقلاباً كلّياً. من أمثلة ذلك الفعلان «**غدا**» و«**راح**» اللذان تطورا بالشكل التالي :

(أ) كان لـ «**غدا**» و«**راح**» وضع محمولين تامين دالّين على التنقل المكاني وقت الغداة ووقت الرواح على التوالي، فأصبحا بعد ذلك فعلين ناقصين دالين على ما تدل عليه الأفعال «**أصبح**» و«**أمسى**» و«**أضحى**» وغيرها. هذا الاستعمال هو ما نجده في التراكيب التي من قبيل (32) :

أ - غدا خالد يقرض الشعر

ب - راحت هند تكتب قصصاً

ففي هاتين الجملتين يتضح أن المحمول هو «**يقرض**» و«**تكتب**» وأن الفعلين «**غدا**» و«**راح**» يقتصر دورهما على الدلالة على سمات صرفية زمنية وجهية.

(ب) إذا ما تتبعنا تطور هذين الفعلين في العربيات الدوارج ألفينا هما قد فقدا فعليتهما وأصبحا مجرد أداتين تُسخَّران للدلالة على الزمن «**المستقبل**» كما هو الشأن في الدراجة المصرية مثلاً :

(33) راح { أكتب له جواب / تكتب له جواب / نكتب له جواب }

وغالبا ما تخضع هاتان الأداتان إلى ظاهرة التقلص [5] فتصبح «**راح**» «**ح**» في المصرية :

(34) ح اكتب له جواب

كما تصبح «**غدا**» «غ» في الدراجة المغربية :

(35) غ نشري سيارة في الشهر الجاي.

إذا اخذنا بعين الاعتبار أن هذه الظاهرة موجودة في أكثر من لغة، أمكننا القول إن ثمة نزوعا عاما في تحجر المحمولات يمكن صوغه كما يلي :

(36) أفعال محمولات ("تامة") ⇐ أفعال غير محمولات ("ناقصة") ⇐ أدوات

مفاد (36) أن تحجر المحمولات مسلسل يتم، غالبا، في مرحلتين اثنتين: انتقال المحمول الفعل إلى فعل ناقص بعد فقدانه للخاصيتين الأساسيتين، تضمنه لفحوى معجمي معيّن ودلالته على أحد أنماط الوقائع الأربعة السالفة الذكر، ثم انتقاله إلى مجرد أداة.

ويعني هذا النزوع العام بالنسبة لنظرية النحو الوظيفي أن الفعل ينتقل من وضع محمول للجملة إلى مخصص، وبذلك يمكن ترجمة (36) إلى (37) :

(37) محمول ⇐ مخصص { فعل ناقص / أداة }

على أساس أن للفعل الناقص والأداة نفس الوضع، وضع مخصص محمولي أو حملي أو قضوي كما سنبيّن. ترجمة بديل للنزوع (37) هي (38) :

---

(5) هذه أمثلة للظاهرة التي درسها گيفون (1976)، ظاهرة أن التقلص الدلالي ينتج عنه غالباً تقلص صرفي (phonological reduction).

(38) $\varphi \Leftarrow \pi < {}_1\pi, {}_2\pi, {}_3\pi$

حيث $\varphi$ = محمول و$\pi$ = مخصص

يستدعي النزوع (36) الملاحظات التالية :

(أ) يتم مسلسل تحجر المحمول الفعل، بمرحلتيه، لادفعة واحدة وإنما بطريقة تدرجية كما هو الشأن في مسلسل التحجر بوجه عام ؛

(ب) ليس من الضروري أن تتحقق المرحلة الثانية، مرحلة الانتقال إلى وضع مجرد أداة، فيظل الفعل الناقص فعلاً له جميع خصائص الفعل كما هو الشأن بالنسبة للأفعال «**كان**» و«**أصبح**» و«**أمسى**» وغيرها ؛

(ج) حين تتحقق المرحلة الثانية من مسلسل التحجر فإن ذلك يتم بصفة تدرجية. ويعني ذلك أن الفعل الناقص يمر بعدة مراحل فرعية قبل أن ينقلب إلى مجرد أداة. وتتمثل هذه المراحل الفرعية في فقدانه التدرجي خصائص الفعل (تصرفه، عمله ...)، من امثلة ذلك أن «**عسى**»، إذا أخذنا برأي النحاة القدماء، فاق في تحجره «**ليس**» إذ أصبح من الممكن استعماله دون مطابقة كما في الجملتين التاليتين :

(39) عسى { خالد أن ينجح / هند أن تقدم

اللتين تقابلان الجملتين (40) .

(40) ليس { خالد يكتب الشعر / * هند تقابل زينب

في حين أن «**ليس**» تفوق في تحجرها الأفعال الناقصة التي يمكن أن تتصرف في الماضي والمضارع معاً.

(د) ينبغي، بعد هذا الوصف لمسلسل تحجر المحمولات وآلياته ومراحله، أن نتساءل عن الأسباب التي تجعل فئة معينة من المحمولات الفعلية معرضة اكثر من غيرها لظاهرة التحجر. من الصعب أن نجد جواباً شافياً الآن قبل القيام ببحث خاص عن هذه النقطة بالذات. في انتظار ذلك يمكن ان نلاحظ أن جل المحمولات التي تعرضت، في عدد هام من اللغات لمسلسل التحجر، هي المحمولات الدالة :

(١) على «**الوجود**» («**كان**»، «to be»، «être») ؛

(٢) على الملكية ( = "To have"، "avoir"...)

(٣) على الأوضاع الفزيائية كما هو الشأن بالنسبة للفعلين «**قام**» و«**قعد**» اللذين أصبحا يدلان على جهة الشروع في الواقعة كما في الجملتين التاليتين:

(41) أ - قامت هند تكتب رسالة إلى خالد

ب - قعد خالد يجمع ملفاته

هذا الاستعمال الجهي نفسه نجده في الدارجة المصرية بالنسبة للفعل «**قام**» :

(42) «كنا مستنيين صلاح. ولما دخل **قامت** فوزية قالت له : كنت فين يا سبع البرمبة ؟»

وفي المغربية بالنسبة للفعل «**نهض**» :

(43) «قالت حفيظة لامها : «علاش أمي ما جتيش عندي البارح» . **ناضت امها** قالت لها «علاش انت ماجتيش ادتيني»»

(٣) على التنقل المكاني كما هو شأن الأفعال العربية «**راح**» و«**غدا**» و«**رجع**» و« **عاد**» و«**أصبح**» و«**أمسى**» و«**أضحى**» والفعل الانجليزي «To go» والفعلين الفرنسيين «aller» و«Venir». من الواضح أن هذه الزمرة من الأفعال كانت أفعالا محمولات تامة تدل على التنقل إلى مكان ما أو الوصول إلى مكان ما في إحدى فترات اليوم فاصبحت في بعض استعمالاتها كأفعال ناقصة تدل على الزمن (المستقبل القريب أو الماضي القريب) أو على الجهة «**الشروع المسترسل**».

بعد حصر المحمولات المتحجرة في هذه الفئات الأربع، ينبغي أن نجيب على السؤال التالي : ماهي الخاصية التي رشحت هذه الأفعال بالذات للتحجر دون غيرها ؟ لا يمكن، في الوقت الراهن، إلا أن نجازف، للإجابة على هذا السؤال، ببعض التعليلات في انتظار ما يمكن أن يثبتها أو يبطلها. يمكن في هذا الاتجاه القول بأن ما يحدث، حين تحجر هذه الأفعال، هو عملية «**انزلاق دلالي**» من مفهوم إلى مفهوم أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر. ويسهّل هذا الانزلاق الترابط القائم بين المفهومين أو الحقلين. ويمكن أن يكمن الترابط في علاقة معرفية كالتي تجمع بين المكان والزمان وتتيح الانتقال من البعد الأول إلى البعد الثاني فتكون جسر عبور للأفعال الدالة على

التنقل المكاني للانتقال إلى الدلالة على الزمن. كما يمكن أن يكمن هذا الترابط في علاقة لزوم بين مفهوم ومفهوم كما هو الشأن بين مفهوم «الوجود» ومفهوم الهيئة التي يمكن أن تكون عليها الوجود إذ الموجود موجود على هيئة معيّنة (= مشارك في أحد أنماط الوقائع الأربعة المحددة في النحو الوظيفي). هذا الترابط بين الوجود والهيئة هو ما يمكن أن يعلل انزلاق أفعال الوجود («كان»، «To be»، «être» ...) من الدلالة على الوجود إلى الدلالة على زمن اتخاذ الموجود هيئة معيّنة (زمن المشاركية في واقعة ما).

من هذه التعليلات التي يمكن أن تكون خاطئة في جزئياتها، يمكن أن نحتفظ بمبدأي الانزلاق والترابط القائم بين طرفي الانزلاق كإطار عام لتفسير ظاهرة تحجر الأفعال التي تعنينا هنا (وربما تحجر أفعال أخرى).

**4 - 2 - 2 الفعل المساعد / الفعل الرابط :**

يمكن التمييز داخل الأفعال الناقصة التي عرضنا لها في ما سبق بين الأفعال التي لا توارد إلا محمولاً فعلياً والأفعال التي يمكن أن توارد أي محمول سواء أكان فعلياً أم غير فعلي (صفةً، اسماً، ظرفاً). بقطع النظر عن الخلاف القائم بين النحاة القدماء، في الخصائص التواردية لبعض من هذه الأفعال، يمكن القول إن الأفعال التي لا يمكن ان توارد إلا محمولاً فعليا هي الأفعال الدالة على الشروع والأفعال الدالة على المقاربة.

(44) أ - **طفق** خالد يشرح لهند موقفه
ب - **شرعت** هند تؤلف روايتها البارحة
ج - * **طفق** خالد كاتباً
د - * **شرعت** هند مؤلفة

(45) أ - **كاد** خالد يتوقف
ب - **أوشك** الطفل يسقط
ج - * **كاد** خالد متوقفاً
د - * **أوشك** الطفل ساقطاً

ويمكن للباقي من الأفعال الناقصة أن توارد المحمولات الفعلية أو المحمولات غير الفعلية. من أمثلة ذلك ما يلي :

(46) أ – **كان** خالد يدرس الحساب
ب – **أصبحت** هند تزور أقاربها بعد طول انقطاع
ج – **مازال** بكر يتردد على صديقه

(47) أ – **كان** خالد مدرس حساب
ب – **أصبحت** هند مهندسة زراعة
ج – **مازال** بكر منتظراً بالباب.

ويمكن تعليل عدم جواز توارد أفعال الشروع وأفعال المقاربة مع محمولات غير فعلية بكون الشروع والمقاربة جهتين تسمان، بالأولى، الوقائع الحركية كالأعمال والأحداث (بمعنييهما الوظيفيين). لهذا ليس من الغريب أن تصعب مواكبة هاتين الفئتين من الأفعال المحمولات الدالة على وقائع غير حركية، أوضاع أو حالات، ولو كانت هذه المحمولات أفعالاً :

(48) أ – ؟ طفق بكر يقف بالباب
ب – ؟ شرع خالد يمرض

(49) أ – ؟ كاد بكر يقف بالباب
ب – ؟ كاد بكر يحزن

ولعل ما يفسر صعوبة هذا التوارد أن الفئتين من الأفعال تتطلب محمولات دالة على وقائع تتم في مراحل، وهذه خاصية تتسم بها الأعمال والأحداث دون الأوضاع والحالات التي لا تحتمل التجزيء. إذا صح هذا التعليل أمكن القول إن توارد أفعال الشروع وأفعال المقاربة خاضع لسلمية يمكن صوغها بالشكل التالي :

(50) محمولات فعلية حركية > محمولات فعلية غير حركية > محمولات غير فعلية.

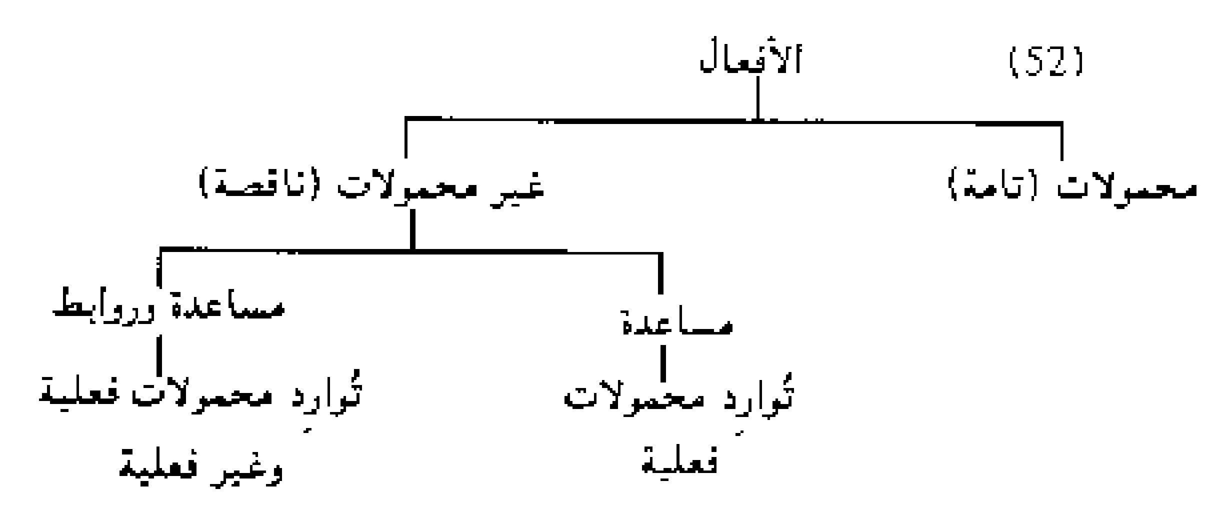
على أساس أن المحمولات غير الفعلية تتفاوت من حيث الدلالة على الحركية بين ما هو مشتق وما هو اسم ذات أو اسم خاصية.

وتتدرج مقبولية التراكيب المتضمنة لفعل من فئتي الأفعال التي تعنينا من يمين السلمية (50) إلى يسارها كما يتبين من الجمل التالية :

(51) أ – شرع خالد يضرب بكراً

ب - ؟ شرع خالد يحزن.
ج - ؟؟؟ شرع خالد ضرباً لعلي
د - ؟؟؟ يشرع خالد ضارباً علياً
هـ - * شرع خالد أستاذ رياضيات

يمكن بهذا تصنيف الأفعال الناقصة بالنظر إلى نوع المحمول الذي يمكن أن تواردِه طبقاً للرسم التالي :




**4 - 2 - 3 الأفعال الوجهيّة : محمولات أم أفعال ناقصة ؟**

بيّنا في المتوكل (1995) أن مفهوم «الوجه» (Modality) يُحدَّد، في النحو الوظيفي، بأنه ما يعبّر عن موقف المتكلم :

(أ) من العلاقة التي تربط بين تحقق الواقعة وأحد المشاركين فيها (علاقة قدرة، علاقة وجوب ...) ؛

(ب) من تحقق الواقعة نفسها بالنظر لمعارفه عن أنماط الوقائع وما يضبط تحققها من قواعد اجتماعية وشرعية وغيرها ؛

(ج) من صدق أو كذب القضية التي يتضمنها خطابه.

وبيّنا في نفس المكان أن الوجوه، طبقا للتنميط الثلاثي لمواقف المتكلم، وجوهٌ ثلاثة : **وجه محمولي** (أو وجه الطبقة الأولى) **ووجه حملي** (أو وجه الطبقة الثانية) **ووجه قضوي** (أو وجه الطبقة الثالثة).

كما بيّنا أن الوسائل التي تُسخّرها اللغاتُ لتحقيق هذه الأصناف الثلاثة من الوجوه :

(١) وسائلُ معجميةٌ ترد في شكل لواحق ظرفية ( = ظروف، مركّبات حرفية، جُمَل ...) كما هو الشأن في الجمل التالية :

(53) أ - تزوج خالد هندا **حقاً**

ب - سينتصر جنودنا بكل **تأكيد**

ج - سينزل المطر غدا كما **تؤكّد ذلك أرصاد الجو**

(٢) ووسائل نحويةٌ تكون إما أدوات :

(54) أ - **إن** خالداً مسافر غداً

ب - **قد** سافر خالد صباح اليوم

أو لواصق فعليةً كنوني التوكيد :

(55) أ - **اخرجنْ** الآن !

ب - **لأعاقبنّه** حين يعود !

أو صيغاً كصيغ التعجّب :

(56) أ - **ما أجمل** هنداً !

ب - **أكرِمْ** بخالد !

أو أفعالا معلومة.

ما يهمنا في هذا البحث هو طبيعة هذه الأفعال هل هي محمولات أم هل هي أفعال ناقصة ؟.

لنتأمل الأفعال الواردة في التراكيب التالية :

(57) يستطيع خالد أن يكتب قِصةً في أسبوعين.

(58) أ - يجب أن يعود خالد صديقه

ب - ينبغي أن ترجع هند إلى بيتها

(59) أظن أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج.

تتحد الأفعال المتصدرة للجمل (57) - (59) في كونها واردة للدلالة على سمات وجهية. ففي الجملة الأولى يدل الفعل «**يستطيع**» على وجه محمولي (استطاعة خالد تحقيق واقعة الكتابة) ؛ وفي الجملتين الثانيتين يدل الفعلان «**يجب**»

و«**ينبغي**» على وجه حملي في حين أن الفعل «**أظن**» وارد في الجملة الثالثة للدلالة على وجه قضوي (موقف المتكلم من صدق «كون بكر سافر إلى الخارج»).

لهذه الخاصية يُصبح من الصعب اعتبار هذه الأفعال نواةً لجملة عليا تكون الجملة التي تليها الجزء المدمج فيها. بعبارة أوضح، من العسير أن نَعُدّ الجمل التي من قبيل (57) - (59) جملاً مركّبة، مؤلفة من جملتين نواتاهما الفعل الوجهي والمحمول الذي يواكبه. تحليلنا لهذا الضرب من التراكيب أنها جمل بسيطة مكوّنة من قضية واحدة ( = حمل واحد ومحمول واحد) وفعل وجهي محمولي (57) وحملي (58 أ - ب) وقضوي (59) كما يتبين من التمثيلات العامة التالية :

(60) يستطيع يكتب [خالد قصة في اسبوعين]

(61) أ - يجب [يعود خالد صديقه]]

ب - ينبغي [ترجع هند إلى بيتها]]

(62) [أظن [[سافر بكر البارحة إلى الخارج]]]

في هذه التمثيلات كلها تتخذ الأفعال المعنية بالأمر وضع مجرد أفعال وجهية وإن تفاوتت من حيث مستوى الوجه الذي تدل عليه.

إذا كان الأمر كذلك فما هي بالضبط طبيعة هذه الأفعال ؟

إذا نظرنا إلى دلالتها، وجدنا أن هذه الأفعال، في هذا الاستعمال، لا تدل على واقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) بقدر ما تدل على سمات وجهية متعلقة بالواقعة الدال عليها المحمول الذي تواكبه (**يكتب**، **يعود**، **ترجع**، **سافر**). ومما يبرز وجهيّة هذه الأفعال إمكانُ الاستعاضة عنها بعبارات ظرفية تؤدي نفس الوظيفة ( = لواحق وجهية) :

(63) أ - **يجب** أن تزور أبويك

ب - زر أبويك **وجوباً**

(64) أ - **أظن** أن خالداً سينجح في مهمته.

ب - **في نظري** سينجح خالد في مهمته.

على هذا الأساس لا يمكن أن نَعُدّ هذه الأفعال محمولات تامة كالمحمولات التي ترد نواة لجملة.

إلا أنه ليس من الممكن، أيضا، عدُّها أفعالا ناقصة نقصان الأفعال المساعدة والأفعال الروابط التي عرضنا لها في الفقرة السابقة. من روائز أنها لم تبلغ ما بلغته هذه الأفعال من نقص أن الجملة التي تليها تظل تحتفظ بنوع من الاستقلال. دليل ذلك ما يمكن استنتاجه من المقارنة بين زمرتي الجمل التاليتين :

(65) أ - ماذا يستطيع خالد ؟

ب - يستطيع خالد ذلك

ج - أظن ذلك

د - ينبغي / يجب ذلك

(66) أ - * ماذا يكاد عمرو ؟

ب - * يكاد عمرو ذلك

ج - * ماذا عسى خالد ؟

د - * عسى خالد ذلك.

يتضح من المقارنة بين (65) و(66) أن المصدري «**أنْ**» وما يليه يحتفظ باستقلاله التركيبي في الجمل التي من قبيل (57) - (59) حيث يمكن إضماره أو الاستفهام عنه في حين أن ذلك غير سائغ حين يتعلق الأمر بالأفعال المساعدة الصرف، مثل «**كاد**» و«**عسى**» (أو «**أوشك**»). ونلاحظ أن المحافظة على استقلال هذا المكون بالنسبة للفعل الوجهي تتفاوت حسب كلّ فعل. فالفعلان الوجهيان «**يجب**» و«**ينبغي**» لا يحتملان أن تقدم عليهما القضية التي يُوجِّهانها :

(67) أ - * أن يعود خالد صديقه يجب

ب - * أن ترجع هند إلى بيتها ينبغي

ولعلّ هذين الفعلين أقربُ الأفعال الوجهية إلى وضع الفعل المساعد حيث إنهما، بخلاف الأفعال الوجهيّة الأخرى، لا يخضعان للمطابقة من حيث الشخص :

(68) أ - * أجبُ

ب - * نجبُ

ج - * يجبان

د - * يجبون

(69) أ – * أنبغي
ب – * تنبغي
ج – * ينبغيان
د – * ينبغون

بل إن الفعل «**ينبغي**» لا يسوغ تصريفه في الماضي، قارن :

(70) أ – وجب أن يعود خالد صديقه
ب – * إنبغى أن ترجع هند إلى بيتها.

بناءا على هذه الملاحظات يمكن أن نقول إن «**يجب**» و«**ينبغي**» أكثر الأفعال الوجهية تحجراً وإنهما قد قاربا أن يكونا مجرد أداتين وجهيتين.

فيما يتعلق بالأفعال الوجهية القضوية التي تحاقل «**ظن**» («**ظن**»، «**حسب**»، «**عدّ**»، «**اعتقد**»، «**زعم**» «**خال**» ...) يمكن تلخيص سماتها الأساسية كأفعال وجهية كما يلي :

(أ) لهذه الفئة من الأفعال استعمالان اثنان متباينان : استعمالٌ «**وصفي**» واستعمالٌ «**إنجازي**». نقول عن هذه الأفعال إنها مستعملة استعمالاً إنجازياً حين ترد في الزمن الحاضر (= زمن التكلم) وتأخذ كفاعل ضمير المتكلم كما في الجملتين (59) و(64).

أما حين لا تتوافر إحدى هاتين السمتين فالاستعمال استعمالٌ وصفي كما هو الشأن في الجملتين (71 أ – ب) :

(71) أ – ظننتُ أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج
ب – تظنُّ هند أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج

فالفعل «**ظن**» في هاتين الجملتين مستعملٌ استعمالاً وصفياً لأنه وارد في الزمن المضي في الجملة الأولى ولأنه مسند إلى فاعل آخر غير المتكلم في الجملة الثانية.

(ب) لا يمكن أن نقول إن هذه الأفعال أفعال دالّة على وجهٍ قضوي (= ظنّ أو يقين) إلا حين استعمالها استعمالاً إنجازياً. ففي الجملتين (59) و(64) تتضمن الجملة قضية واحدة (سافر بكر البارحة إلى الخارج) مسبوقة بفعل وجهي (= «**أظن**»)

في حين أن الجملتين (68 أ - ب) تتضمنان جملتين اثنين يشكل الفعلُ **«ظن»** وفاعله أولاهما و**«سافر بكر البارحة إلى الخارج»** ثانيتهما كما يتبين من التمثيلين (72 أ- ب) :

(72) أ - [[ ظننت ]ج1 [سافر بكر البارحة إلى الخارج]ج2]

ب - [[ تظن هند ]ج1 [سافر بكر البارحة إلى الخارج]ج2]

(ج) من الروائز التي تدعم أطروحة أن هذه الأفعال أفعالٌ وجهية في استعمالاتها الانجازية ما يلي :

(١) لا يجوز إضافة فعل وجهي آخر في التراكيب التي من قبيل (59) و(64) في حين أن ذلك ممكنٌ حين يفقد الفعلُ إنجازيته :

(73) * أظن أنني أظن أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج

(74) أ - أظن أن عمروا يظن أن بكرا سافر البارحة إلى الخارج

ب - أظن أنني ظننت أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج.

يتبين من المقارنة بين الجملة (73) والزوج (74) أن **«أظن»** الثانية في الجملة الأولى فعل وجهي إذ لا يتحمل أن يواكبه فعل وجهي آخر في حين أن الفعلين **«يظن»** و**«ظننت»** في الجملتين الثانيتين فعلان محمولان عاديان يستطيعان استقبال فعل وجهي من نفس اللفظ كما هو شأن أي فعل محمول عادي.

(٢) يمكن نقل الفعل الوجهي إلى آخر الجملة كما في (75) :

(75) سافر بكر البارحة إلى الخارج، أظن

اما في الاستعمال الوصفي فيعسر ذلك :

(76) ؟ سافر بكر البارحة إلى الخارج، يظن خالد

(٣) يذهب بعض النحاة القدماء، في معرض الحديث عن ظاهرتي **«التعليق»** و**«الإلغاء»**، إلى أن **«ظن»** و**«اخواتها»** يمكن أن يُلغى عملها وإن تقدمت كما في الجملة (77) :

(77) أظن زيد قائم

ويبدو لنا أن الإلغاء مرتبط بالاستعمال الإنجازي بحيث يمكن ألاّ يلغى عمل **«ظن»** إذا استعملت استعمالاً وصفياً كما في الجملتين التاليتين :

(78) أ - ؟ يظن بكر زيد قائم

ب - ؟ ظننت زيد قائم

إذا صح هذا أمكننا القول إن الإلغاء في التراكيب التي من قبيل (77) من علامات تحجّر الفعل وفقدانه لبعض خصائص الفعلية.

(٤) سبق أن أشرنا إلى أن الفعل الوجهي يمكن أن يُعوض بلاحق في معناه ومثلنا لذلك بالجملتين (64 أ - ب) المكررتين هنا للتذكير :

(64) أ - أظن أن خالداً سينجح في مهمته

ب - في نظري، سينجح خالد في مهمته

عملية التعويض بلاحق هذه غير ممكنة في الاستعمال الوصفي لهذه الأفعال :

(79) أ - يظن بكر أن خالداً سينجح في مهمته

ب - * في نظري، سينجح خالد في مهمته

فالجملة (79 ب) غير مقبولة إذا عُدّت مرادفةً للجملة (79 أ). ولوجهيّة الفعل «ظن» في الجمل المثل لها بالجملة (64 أ)، لا يجوز توارده واللاحق الوجهي في نفس الجملة إذ إن هذا التوارد يكون إما مصدر حشو كما في (80 أ) أو مصدر تناقض كما في (80 ب) :

(80) أ - * في نظري، أظن، سينجح خالد في مهمته

ب - * بلا شك، أظن أن خالد سينجح في مهمته.

(٥) يُعدّ نفي الفعل الوجهي، كما هو معلوم، نفياً «ضعيفاً» للفحوى القضوي حيث تترادف الجملتان (81 أ - ب) ترادفاً شبه تام :

(81) أ - لا أظن أن بكراً يكتب شعراً

ب - أظن أن بكراً لا يكتب الشعر.

المنفي في الجملتين معاً الفحوى القضوي (= كتابة بكر الشعر) إلا أن نفي هذا الفحوى في الجملة الأولى أضعف منه في الجملة الثانية. هذه الخاصية غير واردة حين يُستعمل الفعل «ظن» استعمالا وصفياً. فلا ترادف بين الجملة (82 أ) والجملة (82 ب) :

(82) أ - لا يظن خالد أن بكراً يكتب شعراً

ب - يظن خالد أن بكراً لا يكتب شعراً

رائز ذلك أن نفس التعقيب الإضرابي يمكن ان يوارد الجملتين الأوليين ويمتنع أن يوارد الجملتين الثانيتين :

(83) أ - لا أظن أن بكراً يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

ب - أظن أن بكرا لا يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

(84) أ - يظن خالد أن بكراً لا يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

ب - * لا يظن خالد أن بكراً يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

ج - لا يظن خالداً أن بكراً يكتب شعراً وإنما هو متيقن من ذلك.

مما يمكن استخلاصه مما أوردناه في هذا المبحث عن تحجر الأفعال النقاط الأساسية الأربعُ التالية :

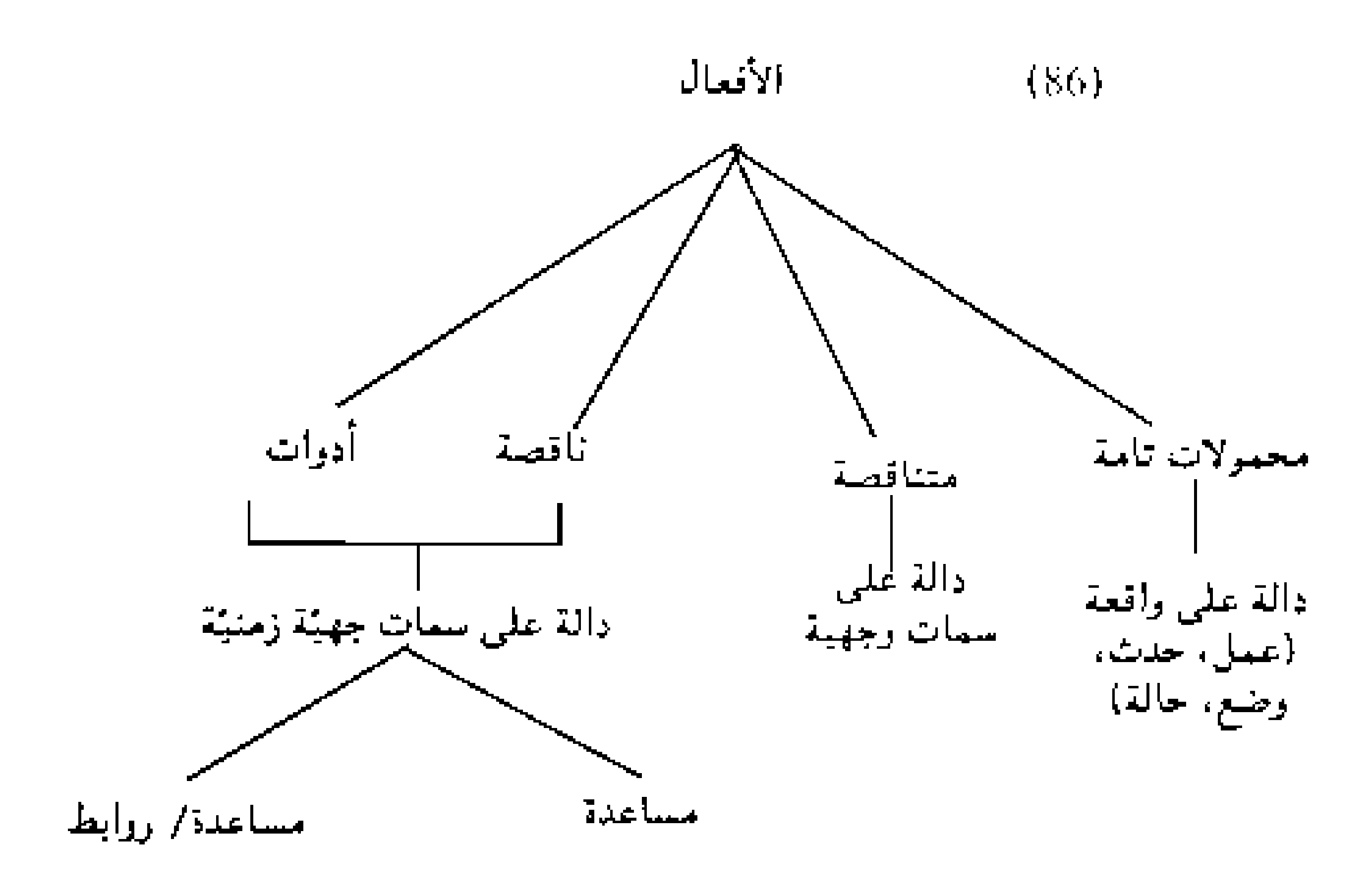
**أولا** : تتعرض بعض الفئات من المحمولات الأفعال لظاهرة التحجر عن طريق فقدانها التدريجي لفحواها الدلالي وسماتها المحمولية :

**ثانيـــا** : يمر تحجر هذه الفئات من المحمولات عبر مراحلَ انطلاقاً من وضعها كمحمولات تامة إلى انقلابها إلى مجرد أدوات. وأهم محطات مسلسل التحجر هذا ما يمكن التمثيل له في شكل السلمية التالية :

(85) محمولات > أفعال متناقصة > أفعال ناقصة > أفعال - أدوات > أدوات.

نقصد بالأفعال المتناقصة هنا الأفعال التي تنزل منزلة وسطى بين المحمولا ت التامة والأفعال الناقصة وهي فئة من الأفعال تتضمن خاصة الأفعال الوجهيّة (وقد تسمى كذلك «أفعالاً شبه مساعدة»). ونقصد بالأفعال الناقصة الأفعال التي فقدت محموليتها وأصبحت تسخر للدلالة على سمات صرفية (زمنية - جهيّة) وبالأفعال الأدوات الأفعال الناقصة التي قطعت شوطاً هاماً نحو الانقلاب إلى مجرد أدوات. من أمثلة ذلك «**ليس**» و«**عسى**». أما الأدوات فهي الأفعال التي بلغت منتهى التحجر فأصبحت مجرد أدوات. وقد رأينا أن هذا يحصل غالبا عبر الانتقال من العربية الفصحى إلى دوارجها ومثلنا لهذه الفئة بصيرورة الفعلين «**غدا**» و«**راح**» في الدارجتين المغربية والمصريةَ.

**ثالثا** : تقوم الأفعال المعنية، حين تكون قد أخذت في التحجر، بوظائف صرفية حيث تنتقل من وضع محمولات إلى وضع مخصصات. فمنها ما يحدد مختلف السمات الوجهية ( = الأفعال التي أسميناها «متناقصة») ومنها ما يحقق السمات الجهية و/ أو الزمنية بالنظر إلى محمول فعلي أو محمول غير فعلي. ويوضح هذه الوظائف الرسم التالي :




لنلاحظ أنه غالباً ما يحصل تداخل في الوظائف بين الأفعال الناقصة والأفعال المتناقصة حيث تنزع أحياناً الأفعال الأولى إلى أن تدل على سمات وجهية من المفروض أن تدل عليها الأفعالُ الثانية كما سيتبين لنا في المباحث التالية.

**رابعاً** : يحدثُ النزوع إلى الانتقال من وضع المحمول إلى وضع مجرد أداة في لغات متعددة حتى ليَبدُو أن هذه الظاهرة من الكليات اللغوية. إلا أن اللغات تختلف من حيث المرحلة التي يتوقف عندها مسلسلُ التحجر حين دراسة هذه اللغات فاللغة العربية، مثلاً، لم يبلغ فيها مسلسل التحجُر هذا منتهاه إلاّ في ما تفرع عنها من عربيات دوارج. ولو كان بأيدينا تاريخٌ للغة العربية يرصد مراحل تطورها مرحلة مرحلة لأمكننا تتبع مسلسل التحجر بكيفية أدق.

## 5 - صياغة المحمول :

سبق أن أشرنا إلى أن المحمول يرد في التمثيل التحتي للجملة في صورة مجردة قوامها جذر ووزن. ونبيّن في المباحث التالية كيف تنتقل هذه الصورة المجردة، عن طريق الفئة الصرفية من قواعد التعبير، الى صورة محققة في مستوى التمثيل للبنية المكونية. وتُجرى هذه الفئة من قواعد التعبير على أساس المعلومات المتوافرة في الصورة المجردة ذاتها (= الجذر والوزن والمقولة المعجمية) والمعلومات المؤشر لها بواسطة مخصصات المحمول والحمل والقضية والانجاز والمخصصات السياقية.

### 5 - 1 صورة المحمول المجردة :

تبيّن لنا في مبحث سابق أن المحمول، بالنسبة للغة العربية، يمثل له في مستوى البنية التحتية في شكل ما أسميناه «صورة مجردة» وتتكون هذه الصورة المجردة من ثلاثة عناصر :

(أ) الجذر الذي ينتمي اليه المحمول وهو عبارة عن مادة صوتية قوامها ثلاثة أصوات سواكن ؛

(ب) ووزن المحمول الذي يؤشر لما يمكن تسميته «**باب**» المحمول إذا كان فعلاً أصلاً (= «**فعِل**»، «**فعَل**»، «**فعُل**») ووضعه الاشتقاقي إذا كان فعلاً فرعاً ناتجاً عن إحدى «قواعد تكوين المحمولات» كأن يكون فعلاً علّياً (= «**أفعل**»، «**فعّل**»، «**استفعل**» ...) أو فعلاً انعكاسياً (= «**انفعل**»، «**افتعل**» ...) أو فعلاً طلبيًا (= «**استفعل**») أو فعل مشاركة (= «**فاعل**»، «**تفاعل**» «**افتعل**» ...) أو غير ذلك ؛

(ج) والمقولة المعجمية التي ينتمي إليها المحمول حيث يؤشر إلى فعليته أو اسميته أو صفيته أو ظرفيته.

وتشكل هذه العناصر الثلاثة معلومات أولى تعتمدها قواعد التعبير في تحقيق المحمول صرفياً.

وتتسم هذه المعلومات بكونها معلومات غير سياقية تتوافر في المحمول من حيث هو يُمثل لها، لذلك، في المدخل المعجمي ذاته، بخلاف المعلومات التي تؤشر لها مختلف المخصصات والتي تعني المحمول من حيث هو مكون من مكونات جملة معينة (واردة في نص معيّن).

**5 - 2 المخصصات :**

لرسم صورة شاملة ومدققة لمختلف المخصصات الواردة في الجملة يحسن أن نميز بين أصناف ثلاثة من المخصصات : (أ) مخصصات عامة و(ب) مخصصات جزئية و(ج) القيم التي يأخذها كلٌّ من المخصصات الجزئية، كما أنه ينبغي التمييز بين ما هو «**أولي**» وما هو «**سياقي**» داخل المخصصات العامة نفسها.

**5 - 2 - 1 المخصصات العامة :**

تنقسم المخصصات العامة إلى فئتين : مخصصات **أولية** تنتمي إلى البنية التحتية نفسها باعتبارها مخصصات ثابتة ومخصصات سياقية تخص المطابقة (من حيث الشخص والعدد والجنس).

**5 - 2 - 1 - 1 المخصصات الأولية :**

سبق أن أشرنا إلى أن لكل طبقة من الطبقات الأربع مخصصاً. فالطبقة الإنجاز المخصص الإنجازي $\pi_4$ وللطبقة القضوية المخصص القضوي $\pi_3$. أما مخصصا الطبقتين الحملية والمحمولية فهما المخصصان $\pi_2$ و$\pi_1$ على التوالي.

فيما يخص تفاعل هذه المخصصات الأربعة في تحديد صياغة محمول الجملة، يقترح ديك البنية العامة التالية (ديك 1994 : 354)

(87) أ - $\pi_4$ $\pi_3$ - $\pi_2$ - $\pi_1$ - [جذع]

ب - [جذع] $\pi_1$ - $\pi_2$ - $\pi_3$ - $\pi_4$

ج - $\pi_4$ - $\pi_1$ [جذع] - $\pi_2$ - $\pi_3$

تمثل البنية (87 أ) مواقع المخصصات بالنسبة للجذع في اللغات التي تتقدم فيها المخصصات الأربعة على جذع المحمول في حين تمثل البنية (87 ب) لمواقع هذه المخصصات في اللغات التي تتأخر فيها عن الجذع. أما البنية (87 ج) فإنها تلائم اللغات التي يرد فيها بعض من هذه المخصصات متقدماً على الجذع في حين يتأخر البعض الآخر.

فيما يخص اللغة العربية يمكن أن نقول، مبدئيا، إنها تنتمي، من حيث تراتب المخصصات الأولية، إلى فصيلة اللغات ذات البنية (87 أ) كما سيتبين لنا في مبحث لاحق. ويجدر هنا أن نلاحظ أن البنية (87 أ) لا تنطبق انطباقاً كلياً على اللغة

العربية إذ إن صورة المحمول المجردة ليست جذعاً كما في اللغات السلسلية وإنما هي جذر ووزن ( = وزن أصل أو وزن فرع). ويلزم، لذلك، أن نعوض البنية (87 أ)، بالنسبة لهذه اللغة، بالبنية (88) :

(88) – $\pi_4$ – $\pi_3$ – $\pi_2$ – $\pi_1$ – [س س س {وزن}]

**5 - 2 - 1 - 2 المخصصات السياقية :**

تختلف هذه الفئة من المخصصات عن المخصصات الأولية في كونها لا يؤشّر لها في مستوى البنية التحتية، وعلة ذلك، في رأي ديك (ديك 1989، 1994) أنها ليس لها ما للمخصصات الأخرى من الخصائص الدلالية الفردية.

تشمل زمرة المخصصات السياقية في رأي ديك (ديك 1994) مخصص «البناء» (= معلوم / مجهول) ومخصصات المطابقة (شخص، عدد، جنس). لا يجادل أحد في كون مخصصات المطابقة تنتمي إلى فئة المخصصات السياقية. أما البناء (للمعلوم/ للمجهول) فمن اللغويين من يرى، بخلاف ديك الذي يذهب إلى أن صيغتي المعلوم والمجهول تحدّدان بإسناد الوظيفة الفاعل (إلى المنفذ أو غيره)، أنه من الأنسب أن يُعد البناء للمجهول قاعدةً من قواعد تكوين المحمولات شأنه في ذلك شأن قواعد العلّيّة والانعكاس والمطاوعة والمشاركة وغيرها فيتم صوغه، على هذا الأساس، في مستوى مخزن المفردات ذاته [6]، إذا تبنّينا هذه المقاربة المعجمية للبناء للمجهول تقلص مضمون زمرة المخصصات السياقية الى مخصص المطابقة وحده.

**5 - 2 - 2 المخصصات الجزئية :**

تنقسم كل مخصص من المخصصات العامة الأربعة إلى مخصصات فرعية. وتتلخص المخصصات الفرعية المتداولة لحد الآن في أدبيات النحو الوظيفي في ما يلي :

(أ) يؤشّر المخصص الإنجازي $\pi_4$ إلى مفهومين : (أ) **النمط الجملي** الذي تنتمي إليه العبارة ( = خبر، أمر، استفهام ...) و(ب) **القوة الإنجازية** التي تحملها العبارة. والقوة الإنجازية، كما هو معلوم، قوتان : قوة حرفية وقوة مستلزمة. وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993ب) أن يمثل للقوة الإنجازية في إطار النحو الوظيفي بالشكل التالي :

(6) هذا الافتراض هو ما تبنيناه بالنسبة للغة العربية حيث استدللنا على أن البناء للمجهول في هذه اللغة عملية اشتقاقية تُرصد ضمن قواعد تكوين المحمولات. راجع ذلك في (المتوكل 1988 أ).

(١) يمثل للقوة الإنجازية الحرفية في مستوى البنية التحتية الواردة في القالب النحوي ذاته ؛

(٢) أما القوة الإنجازية المستلزمة فينظر في طبيعتها :

- إذا كانت لا تُطابقها في سطح العبارة، خاصيةٌ صورية ما (= صرفية، تركيبية، تنغيمية)، فإنه يمثل لها في البنية التحتية المشتقة الواردة في القالب المنطقي والناتجة عن قواعد الاستدلال ؛

- أما إذا كان لها ما يطابقها وما يؤشر لها في سطح العبارة ذاتها فلا حاجة إلى اللجوء إلى قالب آخر حيث يتم التمثيل لها في القالب النحوي إلى جانب القوة الإنجازية الحرفية.

على أساس هذا الاقتراح، يؤشر للنمط الجملي وللقوة الإنجازية الحرفية بمخصصي جملتين اثنين :

(89) [ج [ق وي [...]]]

حيث : ج = نمط جملي ؛ ق = قوة انجازية

ولهما مضافاً إليهما مخصص ثالثٌ يمثل للقوة الإنجازية المستلزمة في حالة ورودها مدلولاً عليها بخاصية صورية :

(90) [ج [ق [ق' وي [...]]]]

حيث : ق' = مؤشر القوة المستلزمة

(ب) يُؤشر المخصص $\pi_3$ للوجه (Modality) القضوي أو وجه الطبقة الثالثة. ويشمل الوجهُ القضويُ كما بينا في مكان آخر (المتوكل 1995) ثلاثة وجوه قضوية فرعية هي : (أ) الوجه المعرفي و(ب) الوجه الإرادي و(ج) الوجه المرجعي. وتمثل الجمل (91 أ) (91 ب) و(91 ج) لهذه الوجوه الثلاثة على التوالي :

(91) أ - أظن أن هنداً لن تعود

ب - لا أعاد الله تلك الأيام.

ج - يبدو أن خالداً سيسافر

(ج) المقولات التي تندرج في المخصص الحملي العام $\pi_2$ هي مقولات الزمن والوجه على اعتبار أن الوجه هنا مقولة تنتمي إلى الحمل لا إلى القضية.

على هذا الأساس يمكن تفريع المخصص الحملي بالشكل التالي :

(92) $\pi_2 = \left\{ \begin{matrix} \text{زمن} \\ \text{وجه}\ 2 \end{matrix} \right\}$

(د) أما المخصص المحمولي، مخصص الطبقة الأولى، $\pi_1$ فإنه يحيل أساساً إلى السمات الجهية :

(93) $\pi_1$ = جهة

وقد يحيل نفس المخصص $\pi_1$ إلى الوجه المحمولي ( = استطاعة أحد المشاركين في الواقعة تحقيقها أو رغبته في تحقيقها) في اللغات التي بلغت فيها الأفعال الدالة على هذين المفهومين (الاستطاعة بالرغبة) شوطا متقدماً في مسلسل التحجّر كما هو الشأن في اللغة الانجليزية بالنسبة للفعلين الوجهيين «can» و«may» مثلا. في هذه اللغات، يُصبح تفريع المخصص المحمولي بالشكل التالي :

(94) $\pi_1 = \left\{ \begin{matrix} \text{جهة} \\ \text{وجه}\ 1 \end{matrix} \right\}$

**5 - 2 - 3 قِيَم المخصصات الجزئية :**

**5 - 2 - 3 - 1 قِيَم المخصص الإنجازي $\pi_4$ :**

نمط الجملة في اللغات الطبيعة ثلاثة أنماط : (أ) خبر و(ب) استفهام و(ج) أمر. وقد بيّنا في مكان آخر ( المتوكل (قيد الطبع)، المتوكل (1995)) أن التعجب، بخلاف ما يذهب إليه باحثون آخرون (ديك 1989 مثلا)، ليس نمطا جملياً ولاقوة انجازية وإنما هو وجه من الوجوه القضوية. فالجملة (95)، مثلاً :

(95) ما أجمل عيون هند !

نمطها الجملي «خبر» وقوتها الإنجازية «إخبار» وتختلف عن الجمل الخبرية الإخبارية الأخرى من حيث إنهما تتضمن وجها قضوياً معيّناً وهو التعبير عن موقف المتكلم من فحوى القضية (= إعجابه بجمال عيون هند) في مقابل الجملة (96) التي يعبّر فيها عن وصف محايد لجمال عيون هند :

(96) عيون هند جميلة

على أساس هذا التصنيف الثلاثي يمكن أن نمثل للقيم التي يأخذها مخصص النمط الجملي بالشكل التالي :

(97) ج = { خب / سه / امر }

حيث : خب = خبر ؛ سه = استفهام

اما مخصص القوة الإنجازية فإنه يأخذ قيما مختلفة منها ما هو حرفي ومنها ماهو مستلزم ومنها ما يُمثل له في البنية التحتية الواردة في القالب النحوي ومنها ما يُمثل له في البنية التحتية الواردة في قالب آخر (القالب المنطقي على الخصوص) :

(98) ق = { إخبار / سؤال }

(99) ق' = { التماس / وعد / وعيد / ... }

يتبين من المقارنة بين (98) و(99) أن ثمة بعض التطابق بين الأنماط الجملية الثلاثة وقوى إنجازية معينة هي «**الإخبار**» و«**الاستفهام**» و«**الأمر**» إلا أن هذه الانماط الجملية الثلاثة تستطيع أن توارد قوى إنجازية مستلزمة أخرى. فالاستفهام، مثلا، يغلب أن يدل على السؤال إلا أنه يمكن أن يدل على قوى إنجازية أخرى كالالتماس والإنكار والوعد وغيرها.

### 5 - 2 - 3 - 2 قيم المخصص القضوي $\pi_3$ :

يتفرع المخصص القضوي $\pi_3$، كما سبق أن بينا، إلى ثلاثة وجوه فرعية هي الوجه المعرفي والوجه الإرادي والوجه المرجعي. على هذا الأساس يأخذ المخصص $\pi_3$ قيماً ثلاثاً أولى هي :

(100) $\pi_3$ = { عر / إر / رج }

حيث عر = معرفي ؛ إر = إرادي ؛ رج = مرجعي.

ويمكن تفريع هذه القيم الثلاث إلى قيم جزئية نجملها في ما يلي :

(١) يأخذ المخصص المعرفي القيم «**مؤكد**» «**محتمل**» و«**ممكن**» ؛

(٢) ويأخذ المخصص الإرادي القيم: «**التمني**» و«**الترجي**» و«**الدعاء**»؛

(٣) أما المخصص المرجعي فيأخذ القيم التالية : «**مبلغ**» حين يكون فحوى القضية قد بلغ المتكلم عن طريق شخص آخر و«**تجريبي**» حين يكون موقف المتكلم من القضية نابع عن تجربة شخصية و«**استدلالي**» حين يكون هذا الموقف نتيجة لعملية استدلالية.

وعلى هذا الأساس، يكون التمثيل لقيم المخصصات القضوية على الشكل التالي :

(101) $\pi_3$ عر = { كد، حم، ملك }

حيث : كد = مؤكد ؛ حم = محتمل ؛ ملك = ممكن

(102) إر = { تم، تر، دع }

حيث : تم = تمن ؛ تر = ترج ؛ دع = دعاء

(103) رج = { بغ، تج، دل }

حيث : بغ = مبلغ ؛ تج = تجريبي ؛ دل = استدلالي.

5 - 2 - 3 - 3 **قيم المخصص الحملي $\pi_2$ :**

تقدم أن مخصص الحمل $\pi_2$ يتفرع إلى مخصصين جزئيين : مخصص الوجه ومخصص الزمن. وبينا في مكان آخر[7] أن الوجه الحملي وجهان : «وجه معرفي» و«وجه شرعي»، على أساس أن «شرعي» يأخذ المعنى الواسع لهذا المصطلح باعتباره دالاً على كل ما يتعلق بالقواعد الأخلاقية والمجتمعية والعقيدية التي تحكم مجتمعاً معيناً.

يمكن أن يكون تحقق الواقعة، بالنظر إلى الوجه المعرفي، مؤكداً أو محتملاً أو ممكناً أو مستحيلاً.

(7) توجد تفاصيل مختلف المخصصات الوجهية في الفصل الثالث من المتوكل (1995).

على هذا، تكون قيم المخصص الحملي الوجهي هي التالية :

$$(104)\ \pi_2 = \text{عر} = \left\{ \begin{array}{c} \text{كد} \\ \text{حم} \\ \text{مك} \\ \text{سع} \end{array} \right\}$$

ملحوظة : يتبيّن حين المقارنة بين (104) و(101) أن المخصصين القضوي والحملي يأخذان تقريباً نفس القيم. إلا أن هذه القيم المعرفية تتعلق بشيئين مختلفين تماماً : موقف المتكلم من صدق القضية على اعتبار ما يعتقد وموقفه من تحقق الواقعة بالنظر إلى قواعد عامة تسود في مجتمع معيّن. ففي الحالة الأولى نحن أمام موقف شخصي إزاء صدق قضية وفي الحالة الثانية نكون أمام تقويم موضوعي لإمكان تحقق واقعة. ومما يبرز ورود التمييز بين المخصصين المعرفيين هذين رغم تماثل قيمهما إمكان تواردهما في نفس الجملة :

(105) **أظن** أن خالداً **قد** عاد من السفر

حيث يدل «**أظن**» على الوجه المعرفي القضوي و«**قد**» على الوجه المعرفي الحملي دون أن ينتج عن ذلك أي تناقض (= بين الظن والتأكيد).

أما المخصص الحملي الشرعي فيأخذ القيم «**واجب**» و«**مستحسن**» و«**قبيح**» و«**ممنوع**» إلى غير ذلك مما يتعلق بالظوابط الأخلاقية والعقيدية والتقاليدية السائدة في مجتمع ما. يمكن، إذن، أن نمثل لهذه القيم بالشكل التالي :

$$(106)\ \pi_2 = \text{شر} = \left\{ \begin{array}{c} \text{جب} \\ \text{حس} \\ \text{قب} \\ \text{منع} \end{array} \right\}$$

حيث جب = واجب ؛ حس = مستحسن ؛ قب = قبيح ؛ منع = ممنوع

الزمن، كما هو معلوم، ثلاثة أزمنة : **حاضر** يطابق وقت التكلم و**مضي** سابق لوقت التكلم و**مستقبل** لاحق لوقت التكلم. ويضاف إلى الزمنين المُضي والمستقبل زمنان فرعيان يدلان على تحقق واقعة قبل واقعة متحققة في المضي وواقعة ستحقق من المستقبل. يوضح هذه التقسيمات الزمنية الرسم التالي (ديك 1989 : 203) :

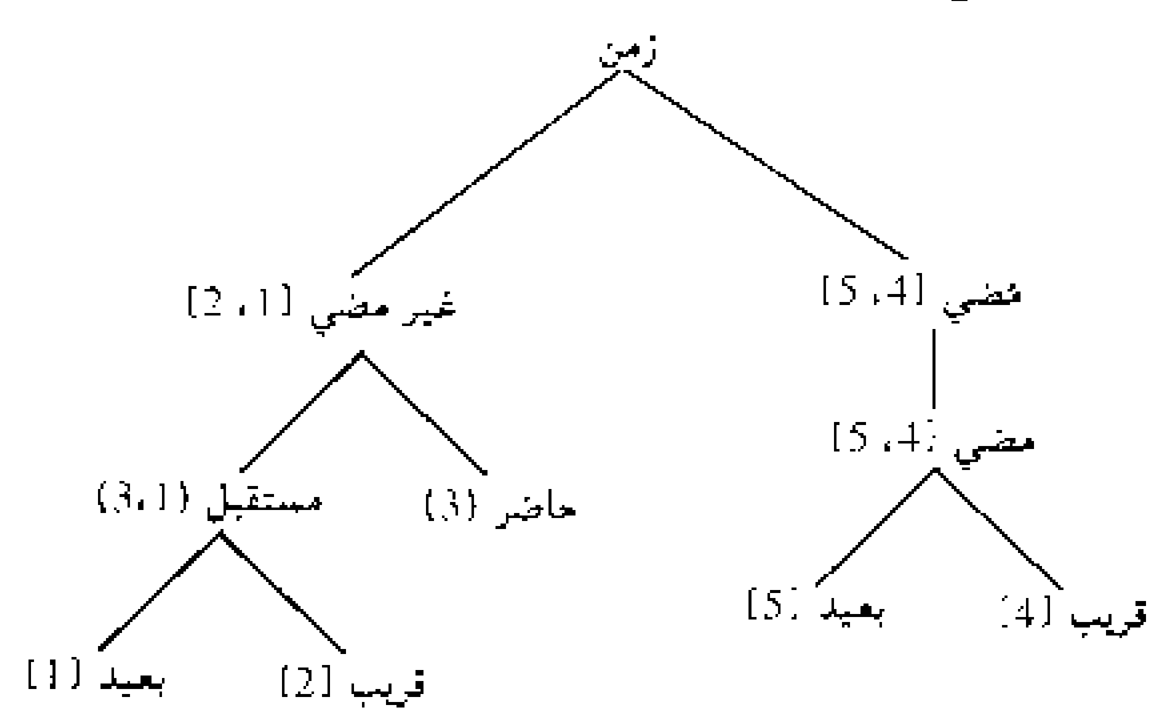
(107) ........5....4..........|...3....2..........1........

زر

حيث يمثل الخط غير المتواصل البعد الزمني ويرمز زر إلى الزمن المرجع والأرقام (1 - 5) إلى مواقع تحقق الواقعة بالنظر إلى الزمن المرجع.

حين يطابق الزمن المرجع وقت التكلم نكون أمام زمن مطلق (مضي أو مستقبل) وفي حالة عدم التطابق نكون أمام زمن نسبي (مضي أو مستقبل).

وتتحدد العلاقات بين الواقعة والزمن المرجع حسبما يوضحه الرسم التالي (ديك : نفس المرجع) :




تُشكّل التقابلات الزمنية الموضّحة في الرسم (108) كليات نظرية تقتطع منها اللغات ما يلائم نسقها الزمني :

(١) فمن اللغات ما لا يفرق بين المضي وغير المضي وتُعوض إذاك التقابلات الزمنية بلواحق زمنية (ظروف زمان) ؛

(٢) حين يتعلق الأمر باللغات التي يُعبّر فيها عن السمات الزمنية بوسائل صرفية (بوصف هذه الوسائل تحققات لمخصصات زمنية) تلاحظ الاختلافات التالية :

(أ) تقف بعض اللغات عند التقابل الأول (مضي / غير مضي) بحيث لا تسخّر لباقي التقابلات وسائل صرفية ؛

(ب) وتصل بعض اللغات إلى مستوى التقابل بين الحاضر والمستقبل داخل مقولة غير المضي ؛

(ج) وتَستَغِلُّ لغاتٌ أخرى التقابلَ بين القريب والبعيد داخل مقولة المضي أو داخل مقولة المستقبل أو داخل المقولتين معاً.

على هذا الأساس يمكن أن نُصنِّف اللغات بالنظر إلى التقابلات الزمنية التي تسخر للتعبير عنها وسائل صرفية على الشكل التالي :

(109)

| اللغات | التقابلات الزمنية الصرفية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مضي/غير مضي | غير مضي حاضر/مستقبل | مضي بعيد/قريب | مستقبل بعيد/قريب |
| اللغات (أ) | + | - | - | - |
| اللغات (ب) | + | + | - | - |
| اللغات (ج) | + | + | + | - |
| اللغات (د) | + | + | + | + |
| اللغات (هـ) | + | + | - | + |

فيما يخص اللغات العربية والتفاعلات الزمنية الصرفية التي نجدها فيها، يجب التميز بين اللغة العربية الفصحى واللغات العربية الدوارج.

إذا أخذنا بمذهب من يقول إن الأداتين «س» و«سوف» تختلفان من حيث إن الأولى تدل على مستقبل قريب والثانية على مستقبل بعيد أمكننا أن نُدرج العربية الفصحى في الزمرة الخامسة، زمرة (هـ). ويمكن إدراج الدارجة المصرية في الزمرة (د) حيث إنها تحقق قابلات الزمنية الواردة في (108) جميعها. فهي بالإضافة إلى تحقيق التقابلات : «**مضي**» / «**غير مضي**» و«**حاضر**» /«**مستقبل**»، «تسخر وسائل صرفية للدلالة على التقابل «**بعيد**» / «**قريب**» سواء بالنسبة للماضي :

(110) ميرفت **لسه راجعه** من أوروبا

أم بالنسبة للمستقبل :

(111) **ما تروحش ! ميرقت زمانها جاية**

اما الدارجة المغربية فيمكن عدها من زمرة (ج) على اعتبار انها تفرق، صرفياً، بين مضي قريب ومضي بعيد :

(112) أ - أحمد **خرج**

ب - أحمد **عاد خرج**

في حين أنها لا تفرق بين مستقبل بعيد ومستقبل قريب إلا باللجوء إلى ظروف [8] زمنية :

(113) أ - غادي يجي احمد

ب - غادي يجي احمد **دابا/دروك/فيساع ....**

نلاحظ أن الرسم (108) لا يتضمن التقابل : **مطلق/ نسبي** الذي أشار إليه ديك وهو يتحدث عن الزمن المرجع **زر** بالنسبة إلى وقت التكلم. ولا يمكن في رأينا أن يغفل هذا التقابل لماله من تأثير واضح في صياغة المحمول كما يتبين من المحمولين الواردين في كلّ من الجملتين التاليتين :

(114) أ - **قابل** خالد هنداً اليوم **وكانا (قد) تواعدا** على اللقاء.

ب - **سأعيرك** هذه الرواية بعد **أن أكون (قد) قرأتها.**

في (114 أ) زمن المحمول «**قابل**» مضيٌ مطلق في حين أن زمن المحمول «**كانا (قد) تواعدا**» مضيٍ نسبي على اعتبار أنه دالّ على واقعة متحققة بالنظر إلى زمن مرجع غير مطابق لوقت التكلم. وفي (114 ب) زمن المحمول الأول مستقبل مطلق بيد أن زمن المحمول الثاني مستقبل نسبي (مستقبل بالنسبة لوقت التكلم مضي بالنسبة لزمن تحقق الواقعة الدالّ عليها المحمول الأول).

**ملحوظة :** يستدعي الحديث عن التقابل مطلق/نسبي ملاحظتين اثنتين :

**أولاً،** يجب التمييز بين المضي النسبي والمستقبل النسبي من جهة والمضي

(8) يمكن أن تعدّ العبارة «دابا» بلغت من التحجر درجة متقدمة بحيث أصبحت مجرد أداة تواكب الفعل للدلالة على المستقبل القريب كما في التراكيب التي من قبيل :

(ii) دابا يجي محمد

على هذا الأساس يمكن أن نقول إن السمة الزمنية «**المستقبل القريب**» تتحقق صرفيا في الدراجة المغربية وأن هذه اللغة تنتمي بالتالي إلى الزمرة (د)، أكثر مما تنتمي إلى الزمرة (ج).

البعيد والمستقبل البعيد من جهة ثانية. ودليل ورود هذا التمييز أن لغات (كاللغتين الفرنسية والمغربية) تفرق صرفياً داخل مقولتي المطلق والنسبي بين ما هو قريب وما هو بعيد :

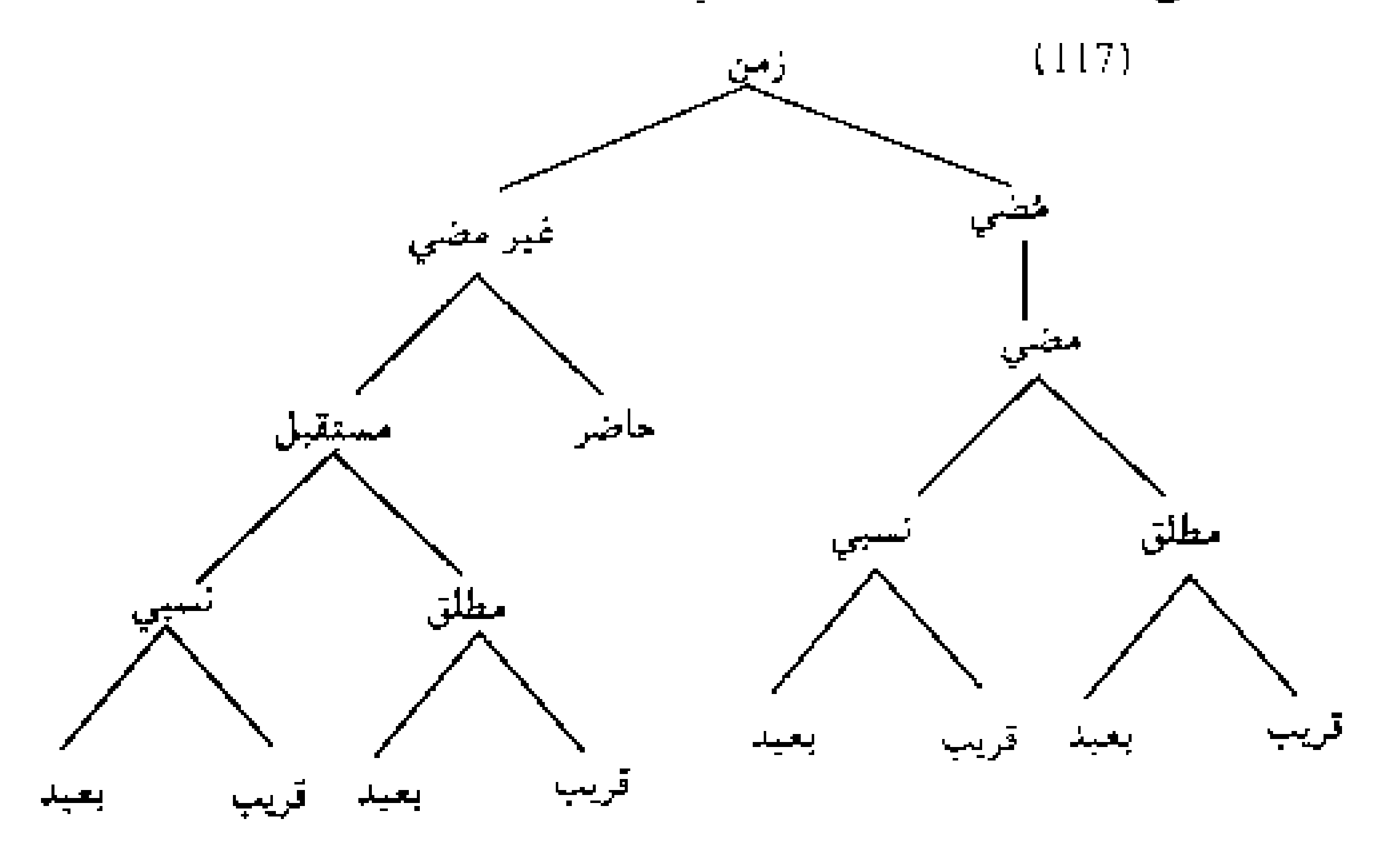
(115) a - Il **vient** de partir
b - Il **venait** de partir lorsque tu entras
c - Il **sera parti** lorsque tu entreras
d - **Il viendra de partir** lorsque tu entreras.

(116) أ - **عاد خرج** علي
ب - **كان عاد خرج** علي منين جيت
ج - **غادي يكون عاد خرج** منين انت غادي تجي

**ثانيا** : يذهب بعض الباحثين إلى أن توسط الأداة «**قد**» بين «**كان**»، والفعل الماضي يفيد القُرب. حسب هذا الرأي يختلف التركيبان «**كان فعل**» و«**كان قد فعل**» من حيث إن الأول يدل على مُضيٍ نسبي بعيد والثاني على مضي نسبي قريب. ولانظن أن ذلك كذلك بل إن المعطيات ترجح بأن دخول «**قد**» على التركيب «**كان قد**» يعبّر عن سمة وجهية (سمة التأكيد) أكثر من تعبيره عن سمة زمنية.

إذا أدرجنا التقابل «**مطلق**» / «**نسبي**» في باقي مجموعة التقابلات الزمنية أصبح نسقُ التقابلات الممكنة كالتالي :

(117)



تُحقّق اللغةُ الفرنسيةُ جميع التقابلات الواردة في (117) في حين أن اللغة العربية الفصحى لا تحققها كلها وتعبر معجميا (= بواسطة لواحق زمنية) عن التقابلات التي لا تُحققها عن طريق الصرف.

بهذه المناسبة يمكن القول إن التقابلات الزمنية سواء ما ورد منها في الرسم (117) أم مالم يرد، يُوجد معبراً عنها في كل اللغات الطبيعية. إلاّ أن اللغات تتباين بالنظر إلى كيفية تحقيق هذه التقابلات بالشكل التالي :

(أ) من اللغات ما يحقق صرفياً أغلب هذه التقابلات (أو كلّها) كاللغة الفرنسية. في هذه الفئة من اللغات التي تتميز بغني نسقها الصرفي الفعلي، يصبح للوسائل المعجمية (ظروف الزمان) دور تدقيق.

تحديد زمن تحقق الواقعة الدال عليها المحمول. مثال ذلك الدور الذي يقوم به اللاحقان الزمنيان «hier» و«la veille» في الجملة التالية :

(118) Paul se rendit, **hier**, au cabinet du médecin. Il **avait pris**, **la veille**, rendez-vous avec celui-ci.

(ب) ومن اللغات ما لا يُحقّق بوسائل صرفية كل هذه التقابلات وإنما يحقق بعضها دون البعض.

في هذه الفئة من اللغات، تقوم اللواحق الظرفية الزمنية بدورين اثنين : (١) التعبير عن التقابلات الزمنية غير المعبر عنها صرفيّا و(٢) تدقيق تحديد التقابلات التي توفّر اللغة وسائل صرفية للتعبير عنها.

(ج) أمّا اللغات التي لا تتوافر فيها وسائل صرفية كفيلة بالتعبير عن التقابلات الزمنية المرصودة في (117)، فإنه من المتوقّع أن تضطلع فيها الوسائل المعجمية (ظروف الزمان) بالتعبير عن هذه التقابلات من جهة وبتدقيق تحديد زمن تحقق الواقعة من جهة ثانية. بالصدد نفسه، نشير إلى أن ثمة نزوعاً عاماً يتمثل في خضوع الوسائل المعجمية بصفة عامة لمسلسل التحجر التي يقودها إلى أن تصبح وسائل صرفية. ولعل مسلسل التحجر هذا هو ما يعلّل الانتقال من الفئة الثالثة من اللغات (= التي لا زمن صرفي فيها ) إلى الفئة الثانية أو الفئة الأولى وكذلك الانتقال من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى. ولعل من الممكن افتراض أن هذا المسلسل يتم تحققه بالشكل التالي :

(119) لغات لا تحقق التقابلات الزمنية صرفيا ← لغات تحقق صرفيا بعض التقابلات الزمنية ← لغات تحقق صرفيا كل التقابلات الزمنية

ويمكن أن نمثل لذلك باللغة العربية. إذا سلمنا بالأطروحة الذاهبة إلى أن ظهور التقابلات الزمنية أتى، في هذه اللغة، متأخراً عن ظهور التقابلات الجهية، أمكن أن نقول إن العربية الفصحى انتقلت، طبقا للرسم (119) من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية وأن العربيات الدوارج تنزع إلى الاندراج في الفئة الثالثة.

إذا كانت هذه الملاحظات ترقى إلى قدر معقول من الصحة أمكننا أن نسند إلى المخصص الزمني، في العربية الفصحى، القيم التالية :

(120) $\pi_2$ = زم = { مض ، غ مض }

حيث : مض = مضي ؛ غ مض = غير مضي.

(121) غ مض = { حض ، سق }

حيث : حض = حاضر ؛ سق = مستقبل

(122) مض = { طق ، نس }

حيث : طق = مطلق ؛ نس = نسبي

(123) سق = { طق ، نس }

(124) سق طق = { قب ، بد }

حيث : قب = قريب ؛ بد = بعيد.

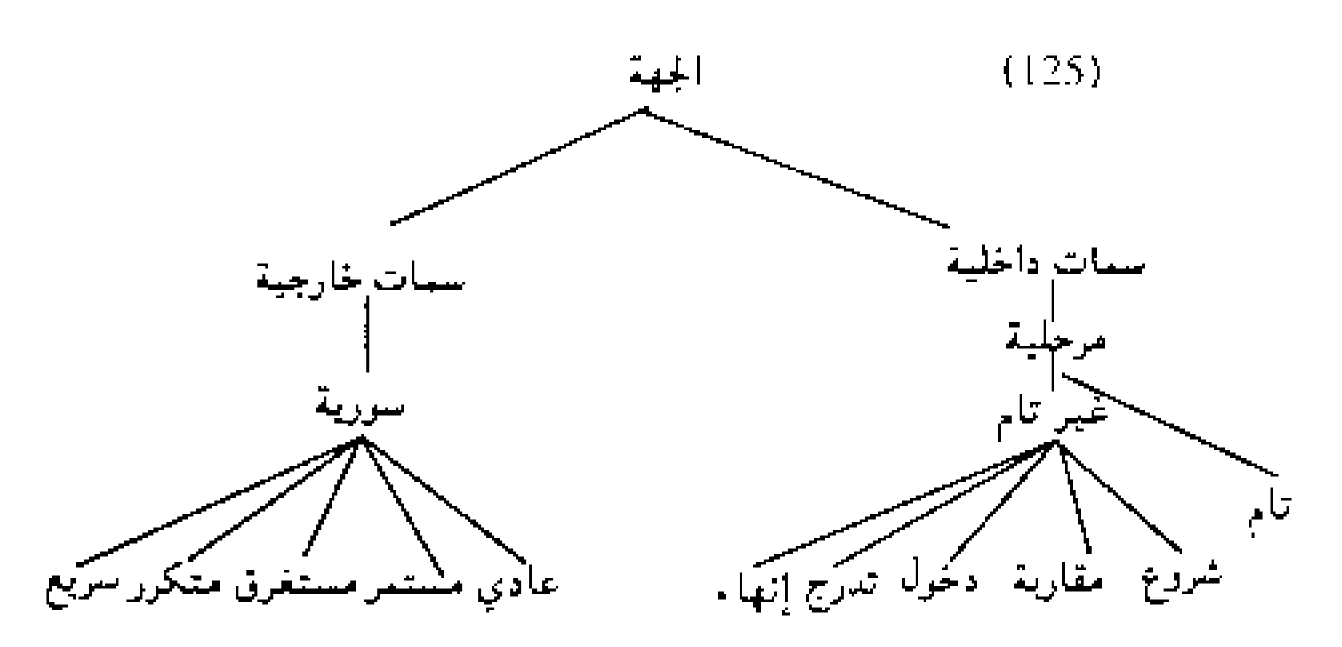
### 5- 2 - 3 - 4 قيم مخصص المحمول $\pi_1$ :

يميز ديك (ديك 1989 : 200) داخل السمات الجهية فئتين من السمات : (أ) السمات السورية (Quantificational) و(ب) السمات المرحلية (Phasal).

تضطلع الفئة الأولى من السمات الجهية بتكميم الواقعة باعتبارها كلاً

غير مجزّء في حين تتولى سمات الفئة الثانية وصف المراحل التي يمكن أن يتم عبرها تحقيق الواقعة. وتشمل الفئة الأولى سمات مثل «**عادي**» و«**متكرر**» و«**مستغرق**» و«**مستمر**» و«**سريع**» ... أما الفئة الثانية فتنقسم إلى مقولتين جهيتين رئيسيتين : «**تام**» و«**غير تام**»، وتندرج في المقولة «**غير تام**» المقولات الجهية التي من قبيل «**الشروع**» و«**الدخول**» و«**المقاربة**» و«**الإنهاء**» و«**التدرج**». ومما يميز بين الجهات السورية والجهات المرحلية أن الأولى سمات « **خارجية** » تنصب على الواقعة من الخارج باعتبار الواقعة كلاً وأن الثانية سماتٌ «**داخلية**» تصف الواقعة من داخلها باعتبارها تنقسم إلى أجزاء أو مراحل. ويمكن توضيح التقابلات الجهية التي يمكن أن ترد في اللغات الطبيعية عن طريق الرسم التالي :

(125)




ويصدق ما قلناه، آنفاً، عن التقابلات الزمنية، على التقابلات الجهية : من اللغات ما تتحقق فيها صرفيا جميع هذه التقابلات ومنها ما لا يتحقق فيها إلا بعضها. في الحالة الأولى تقوم العبارات الجهية التي من قبيل «**دائما**»، و«**كالعادة**» و«**مراراً**» وغيرها بدور تدقيق الجهة المدلول عليها صرفاً أو توكيدها. أما في الحالة الثانية فتتكفل هذه الفئة من العبارات بالدلالة على السمة الجهية التي لا تسخر لها اللغة أية وسيلة صرفية.

فيما يخص العربية، يمكن أن نلاحظ أن اللغة الفصحى تُحقق، من التقابلات الجهية، ما يلي :

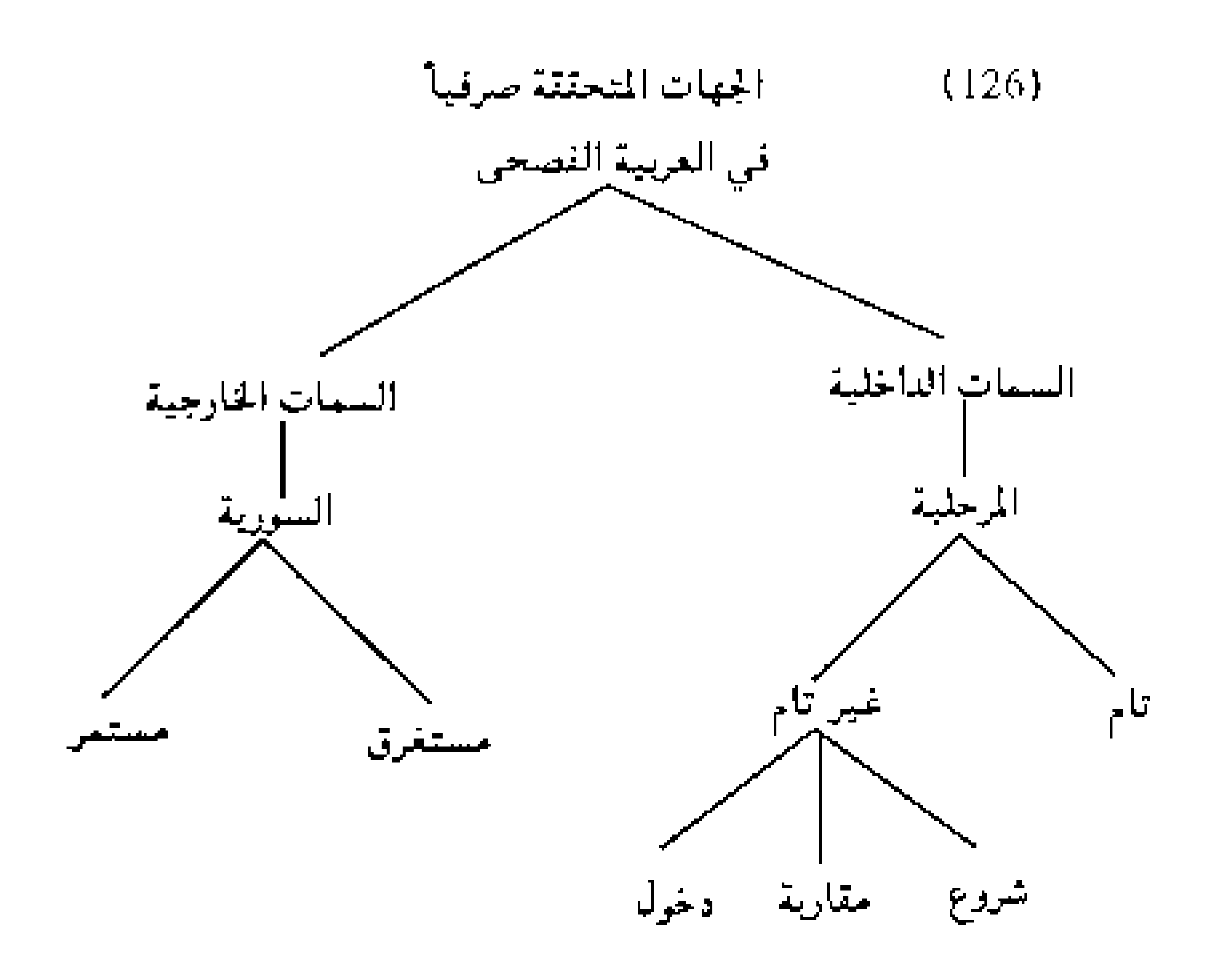
(أ) تسخر هذه اللغة وسائل صرفية للدلالة على السمات الداخلية المرحلية التالية : تام / غير تام ؛ شروع ؛ مقاربة ؛ دخول في الواقعة ؛

(ب) أمّا من السمات الخارجية السورية فتُحقق عن طريق الصرف السمتين «**مستمر**» و«**مستغرق**».

وتُرصد عبارات ظرفية («**تدريجيًا**»، «**كالعادة**»، «**مرارا وتكراراً**، «**دائما**»...) للدلالة على السمات الجهية التي لا يتكفل بها الصرف.

إذا صحت هذه الملاحظات أمكن ان نلخص ما يتحقق صرفيا من السمات الجهية في اللغة العربية الفصحى في الرسم التالي :

(126)




إذا اخذنا بعين الاعتبار التمييز الذي يقترحه ديك (ديك 1989 : 200) بين السمات الخارجية والسمات الداخلية وفكرة أن السمات الأولى تسند إلى المخصص الحملي $\pi_2$ في حين تُسند السمات الثانية، باعتبار لصوقها بالمحمول ذاته، إلى المخصص المحمولي $\pi_1$، أمكننا رصد قيم المخصص الجهي في الطبقتين الأولى والثانية على الشكل التالي :

(127) $\pi_2$ = جه = { سغق / ستمر }

حيث : سغق = مستغرق ؛ ستم = مستمر.

(128) $\pi_1$ = جه = { تا / غ تا }

حيث : تا = تام ؛ غ تا = غير تام.

(129) غ تا = { شع / قا / دخ }

حيث شع = شروع ؛ قا = مقاربة ؛ دخ = دخول

ويجدر أن نشير بهذا الصدد إلى أن العربيات الدوارج **تستعمل صيغة** المضارع مضافةً إليها لا صقة. هذه اللاصقة هي «**گ**» في الدارجة المغربية و«**ب**» في الدارجة المصرية و«**عم**» في الدارجة السورية [9] ويفيد هذا التركيب («**لاصقة + مضارع**») سمات جهية مختلفة يحددها السياق. من هذه السمات، السمة «**عادي**» :

(130) كنشوف أحمد ديما (مغربية)

(131) بازُور خالتي وانا راجع م الشُغل

والسمة «**متكرر**» :

(132) منين شافنا علي بدا **كايعيّط** علينا.

(133) شفتِ سنية وهي **بتشاور** بإدِيها لأحمد.

وتستعمل العربيات الدوارج للدلالة على سمة «**مستغرق**» أو سمة «**متدرج**» التركيب «**قاعد / جالس + مضارع**» :

(134) علي واحمد جالسين كايتناقشوا ف الباب [10]

(135) سنية وميرڤت **قاعدين** برغوا مع بعض

---

(9) هذه اللاصقة ناتجة عن تقلص صوتي مواز لتقلص دلالي حاصل في محمول. فالكاف في المغربية و«**عم**» في السورية تقلص للمحمولين «**كاين**» و«**عمال**» على الأرجح. ولنلاحظ هنا، كذلك، أن مسلسل التحجر متفاوت في هذه اللغات. مثال ذلك أن «**عمال**» في السورية بلغ من التحجر (= تقلص صوتي) ما لم يبلغه في المصرية، على افتراض أن «**عم**» تقلص لـ «**عمال**».

(10) رائز تحجر «**قاعد**» و«**جالس**» في هذا الضرب من التراكيب فقدانه الكلي لمدلوله الأصلي، وإمكان استعماله، بالتالي، موارداً لفعل نقيض :

(iii) أ - علي واحمد جالسين كايجريو بلا فايدة من هنا لهنا.

ب - سنية وميرڤت قاعدين يتنططوا

وتستعمل العربية المصرية «**عمّال + مضارع**» للتعبير عن نفس السمتين مع إضافة سمة وجهيّة (موقف المتكلم أو أحد المشاركين السلبي من الواقعة) :

(136) **عمّال** أقاسي ليل ونهار

ويلاحظ، بالمناسبة، أن هذه التراكيب محكومة وجهياً بحيث لا تستعمل إلا مع الوقائع المتحققة. دليل ذلك لحن الجمل التالية :

(137) أ - * غادي كانشوفك غدا

ب - * بغيت كانشوفك الاسبوع الجاي

(138) أ - * احب باشوفك كل يوم

ب - * راح باشوفك بكره

### 5 - 2 - 3 - 5 وجها الإثبات والنفي : أي طبقة ؟

يعد ديك (ديك 1989) الإثبات والنفي **وجهين معرفيين** وعلى الأدق قُطبي الوجه المعرفي. أما من حيث موضعتهما فإنه يقترح اعتبارهما **مخصصين جزئيين** من مخصصات الطبقة الثانية، طبقة الحمل، أي قيمتين من قيم $\pi_2$ الوجهية المعرفية.

يمكن أن يقبل الشقُّ الأول من هذا الاقتراح دون كثير جدال على اعتبار أنه من الطبيعي أن يعد الإثبات والنفي وجهين معرفيين. أما بالنسبة للشق الثاني من اقتراح ديك فقد بينت بعض الدراسات الوظيفية (المتوكل 1991 و1993 (أ) ؛ **البعاج** 1995) أن الاثبات / النفي وجه معرفي يمكن أن ينصب لا على الحمل وحده بل كذلك على القضية وعلى القوة الانجازية كما يمكن أن ينصب على وجه آخر. ومن امثلة اختلاف حيوز النفي ما يلي :

(139) أ - **لا** رجلَ في البيت

ب - { لم / لن / لا } يكتب خالد شعراً

ج - ما تزوج خالد هنداً

د - **لا** يجب أن نطبق هذا (بل يجوز)

هـ - **لا** أظن أن خالداً يكتب شعراً

و - **لا** أسألك لماذا لم تذهب بعد (بل أحثك على الذهاب).

ينصب النفي في الجملة (139 أ) على الحدّ «رجل» فالنفي هنا نفي حدٍّ. وينصب في الجملة (139 ب) على الحمل وفي الجملة (139 ج) على القضية. أمّا في الجمل (139 د - و) فحيّزه الوجه الحملي والوجه القضوي والقوة الإنجازية على التوالي.

إذا صحّت هذه الملاحظات أمكن القول إن النفي يمكن أن يكون قيمةً من قيم مخصص القضية $\pi_3$ أو مخصص الحمل $\pi_2$ أو مخصص الحد $\Omega$ :

(140) $_3\pi$ = عر = {ثب، نف}

(141) $_2\pi$ = عر = {ثب، نف}

(142) $\Omega$ = {ثب، نف}

حيث : ثب = إثبات ؛ نف = نفي

وأنه، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكّل مخصصاً لمخصص آخر : مخصص الحمل أو مخصص القضية أو مخصص الإنجاز ونستنتج من هذا أن النفي يمكن أن يكون عنصراً من عناصر كلٍّ من طبقات الجملة وليس مقصوراً، كما يظن ديك، على طبقة واحدة. هذا الاستنتاج هو ما توحي به الخصائصُ التوزيعيةُ لمختلف الأدوات النافية في اللغة العربية كما سنرى في مرحلة لاحقة.

**ملحوظة:** في ختام هذا المبحث عن النفي، يجدر أن نثير الانتباه إلى أمرين :

(أ) **أولاً** : من المعلوم أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين النفي والبؤرة حيث يمكن القول إن النفي ينصبُّ على العنصر المبأر في الجملة. مثال ذلك أن من الممكن أن نشتق من الجملة (143) :

(143) أهديت عمراً معطفاً

الجمل المنفية التالية :

(144) أ - ما أهديت عمراً معطفاً

ب - ما أهديتُ عمراً معطفاً (بل بعته إياه)

ج - **ما عمراً أهديت معطفاً** (بل خالداً)

د - **ما معطفاً أهديت عمراً** (بل قميصاً)

تختلف الجمل (144 أ - د) بالنظر إلى حيز النفي الذي هو القضية رمتها في الجملة الأولى والمحمول في الجملة الثانية والحد المستقبل في الجملة الثالثة والحد المتقبل في الجملة الرابعة.

ويصدق على الأدوات الأخرى (لا، لم، لن ...) من حيز النفي ما قلناه على الأداة «ما». ولا نرى تعارضاً بين موقع الأداة النافية (حمل، قضية ...) وحيز النفي. ففي الجملة (144 أ - د)، مثلاً، يحتل النافي موقع المخصص القضوي $\pi_3$ لكن النفي ينصب على القضية كما ينصب على أحد عناصرها.

(ب) **ثانيا** : يتبادر إلى الذهن، حين الحديث عن موقع النفي في بنية الجملة الطبقية، السؤال التالي : إذا كان النفي يمكن أن يلحق بالطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة فهل يمكن أن يلحق كذلك بالطبقة الأولى فيكون بذلك قيمة من قيم مخصص المحمول $\pi_1$ ؟

تبيّن لنا في الشق الأول من هذه الملحوظة أنه بالإمكان أن ينصبّ النفي على المحمول وحده ولو كان النافي منتمياً إلى الطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة شريطة أن يكون المحمول بؤرة كما هو الشأن مثلاً في الجملة (144 ب). وثمة حالات يرد فيها المحمول نفسه منفياً بسابقة («**لا**» أو «**غير**») كما في الجملتين التاليتين :

(145) أ - هذا الموقف **لا** أخلاقي

ب - هذا الطرح **غير** وارد

لرصد ظاهرة النفي في هذا الضرب من التراكيب ثمة إمكانان :

(١) يمكن اعتبار الأداتين «**لا**» و«**غير**» لاصقتين فيصبح بذلك العنصر «**لا / غير + صفة**» ناتجاً عن قاعدة اشتقاقية من قواعد تكوين المحمولات يمكن تسميتها «قاعدة تكوين المحمولات السالبة» ؛

(٢) ويمكن اعتبار «**لا**» و«**غير**» مجرد اداتين نافيتين فيتوجب آنذاك افتراض أنهما تحقق لمخصص نفي محمولي وأن النفي هنا قيمة من قيم مخصص المحمول $\pi_1$.

ويترتب عن تبني الإمكان الثاني أن النفي يمكن أن يلحق كذلك بالطبقة الأولى إضافة إلى الطبقتين الثانية والثالثة. ويمكن بذلك رصد قيمتي المخصص $\pi_1$ كالتالي :

$$(146) \quad \pi_1 = \left\{ \begin{matrix} \text{جه} \\ \text{نف} \end{matrix} \right\}$$

### 5 - 2 - 4 قيم المخصصات السياقية

سبق أن أشرنا إلى أن المخصصات السياقية تختلف عن المخصصات الأولية في أمرين :

(أ) أنها لا يؤشر لها في البنية التحتية لسياقيتها ؛

(ب) وأنها ناتجة عن العلاقة الصرفية القائمة بين المحمول وموضوعاته، الموضوع الفاعل أو الموضوع الفاعل والموضوع المفعول بالنسبة للغات التي يستلزم وصفها هاتين الوظيفتين التركيبيتين وبين المحمول وموضوعه الأول ( = المنفذ عامة) أو موضوعه الأول وموضوعه الثاني (= المنفذ عامة) أو موضوعه الأول وموضوعه الثاني (= المتقبل أو المستقبل) بالنسبة للغات التي تستغني عن الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول.

وسبق أن أشرنا كذلك إلى أننا نتبنى، بالنسبة للعربية على الأقل، افتراض أن قاعدة البناء للمجهول قاعدة اشتقاقية لاقاعدة صرفية تُدرج لطبيعتها هذه في زمرة قواعد تكوين المحمول وأنه بإقصاء هذه القاعدة من الصرف تنحصر المخصصات السياقية في مخصص واحد، مخصص التطابق.

تقوم علاقة التطابق في العربية الفصحى كما هو معلوم، بين المحمول والموضوع فاعله [11] (بغض النظر عن وظيفة هذا الموضوع الدلالية ووظيفته التداولية). ويتم التطابق، في هذه اللغة، بالنظر إلى سمتي الشخص والجنس دون سمة العدد كما يتبين من الأمثلة التالية :

---

(11) أشرنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) إلى إمكان اعتبار «الضمير» في التراكيب «الاشتغالية» التي من قبيل :

(1v) هنداً عشقها خالد

مجرد علامة تطابق بين الفعل والمفعول به المتقدم عليه (= «المشتغل عنه» في اصطلاح النحاة)، على اعتبار أن هذا المكون «مبتدأ» خضع لظاهرة الامتصاص داخل الجمل.

(147) أ - حضر خالد

ب - حضرت هند

ج - * حضرت خالد

د - * حضر هند

(148) أ - قدم الضيف

ب - قدم الضيفان

ج - قدم الضيوف

د - * قدما الضيفان

هـ - * قدموا الضيوف.

أما المكون المتصدر في التراكيب التي من قبيل (149) :

(149) الضيوف قدموا

فهو أجدر أن يُعَدّ مبتدأً من أن يعد فاعلاً. وقد بيّنا في دراسات سابقة (المتوكل 1985 و1987 أ و1989) أن بنية هذه التراكيب هي :

(150) [مبتدأ$_{(i)}$، [فعل - ضمير$_{(i)}$ فاعل]]

وليست :

(151) [فاعل فعل - علامة مطابقة]

وقد استدللنا لهذا الطرح بكون الفعل والضمير يشكلان جملة قائمة الذات في حين أن المكون المتصدر مكون خارجي يدل على خارجيته إمكان وروده قبل الأدوات الصدور بخلاف غيره :

(152) أ - الضيوف هل قدموا ؟

ب - الضيوف أقدموا

ج - الضيوف إن قدموا استقبلناهم بحفاوة

(153) أ - * الضيوفَ هل استقبلتَ ؟

ب - * الضيوفَ أاستقبلتَ ؟

ج - * الضيوفَ ان استقبلت فرحُوا

ومما يمكن ان يزكّي هذا الطرح أنه أقل كُلفة إذ يُعفينا من وضع قاعدتين (أو قاعدة معقدة) على أساس أن لا تطابق من حيث العدد اذا تأخر الفاعل عن المحمول في حين يتحتم التطابق حين يرد متقدماً عليه.

إذا صح هذا الطرح أمكننا رصد قيم مخصص التطابق في العربية الفصحى كالتالي :

(154) تط = { شص / جس }

حيث شص = شخص ؛ جس = جنس

(155) شص = { ش³ } [12]

حيث ش³ = الغائب (أو «الشخص الثالث»)

(156) جس = { ذ / ث }

حيث ذ = مذكر ؛ ث = مؤنث

(157) عد[13] = { 1 / 2 / ن } حيث 1 = مفرد ؛ 2 = مثنى ؛ ن = جمع

أما بالنسبة للغة العربية المشتركة المعاصرة (أو «**العربية الفصيحة**») فإنه يلاحظ أنها تنزع إلى الانتقال من البنية الرتبية «**فعل - فاعل - مفعول**» إلى البنية الرتبية «**فاعل-فعل- مفعول**». وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) كتعليل من التعليلات الممكنة لهذا النزوع، ظاهرة «**انــزلاق**» المكونات الخارجية (المبتدأ، الذيل ...) داخل الجملة تحت الضغط الذي يمارسه عليها محمول الجملة. تحت هذا الضغط تُستضرُ، تدريجياً، هذه المكونات داخل الجملة فتصبح حدوداً من حدود

(12) قصدنا قيمة الشخص على «**الشخص الثالث**» على افتراض أن الشخصين الأول والثاني (=المتكلم والمخاطب) يشكلان فاعلي المحمول، على افتراض أن اللاصقة الدالة على هذين الشخصين ضميرُ فاعل لا مجرد علامة مطابقة.

(13) نورد هنا القيم الثلاث للمخصص العددي لكن على أساس أنها غير واردة في عملية التطابق بين الفعل وفاعله في العربية الفصحى.

الحمل تأخذ من الخصائص (الوظيفية والبنيوية) ما تأخذه الحدود الداخلية العادية. من ذلك أن المكون الخارجي المبتدأ خضع، خلال تطور العربية الفصحى، إلى ضغط محمول الجملة التي تليه خاصة في التراكيب التي لا يوجد فيها بيْنَهُ وبين هذه الجملة حاجز (أداة من الأدوات الصدور كأداتي الاستفهام و«إنّ» ...) فانتقل من مكون خارجي الى حدٍّ فاعل وأصبح الضمير الفاعل، بفعل انزلاق المبتدأ وأخذه الوظيفة الفاعل، مجرد علامة مطابقة. على هذا الأساس، تكون بنية الجملة (158) هي البنية (159) :

(158) الطلبة حضروا الدرس

(159) [ فاعل فعل - تط مفعول]

إذا سلّمنا باستقرار البنية الرتبية «فاعل - فعل - مفعول» في العربية الفصيحة أمكننا القول إن علاقة التطابق تتم في هذه اللغة بين المحمول وفاعله لا بالنظر إلى الشخص والجنس فحسب بل كذلك بالنظر الى العدد.

فيما يخص العربيات الدوارج منها ما أستقرت فيه الرتبة «فاعل - فعل» كاللغة المصرية ومنها ما تتحقق فيه الرتبتان «فاعل - فعل» و«فعل - فاعل» كاللغة المغربية، كما يتبين من المقارنة بين (160) و(161) :

(160) أ - المعازيم مشيُوا

ب - ؟؟؟ مشيوا المعازيم

(161) أ - الضياف مشاوا

ب - مشاوا الضياف

يصدق على الفئة الأولى من الدوارج ما يصدق على اللغة العربية الفصيحة بالنظر إلى تطابق الفعل والموضوع فاعله باعتبار هذا الموضوع يرد دائما متقدما على الفعل. أمّا فيما يتعلق بدوارج الفئة الثانية فيمكن تعميم قاعدة تطابق المحمول مع الفاعل سواء أتقدم الفاعل أم تأخّر على أن المكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (161 أ) فاعل لا مبتدأ وأن المكون الوارد بعد المحمول في التراكيب الممثل لها بالجملة (161 ب) فاعل لا ذيل ( = مكون خارجي).

**ملحوظة** : بيّنا في دراسة سابقة (المتوكل 1993 ب) أن التراكيب التي من قبيل (161 ب) ناتجة عن انزلاق المكون الخارجي الذيل داخل الجملة وأن هذا الانزلاق أدى إلى انتقال المكون المنزلق إلى وضع حدٍّ فاعل وانتقال الضمير الفاعل إلى علامة تطابق كما يتبين من المقارنة بين التمثيلين الآتيين :

(162) [[ فعل – ضمير (ا) فاعل]، ذيل (ا)

(163) [ فعل – تط فاعل]

وأشرنا، بنفس المناسبة، إلى كون هذه الظاهرة هي المسؤولة عن ظهور ما أسماه النحاة بلغة «**أكلوني البراغيث**» التي تعتقد أنها مصدر مطابقة المحمول للفاعل الوارد بعده من حيث العدد.

### 5 - 3 تحقق المخصصات :

بعد أن حددنا القيم التي تأخذها المخصصات على اختلاف طبيعتها ومواقعها، يجدر أن نتساءل عن كيفية تحقق هذه المخصصات والقواعد المسؤولة عن ذلك والمبادئ العامة التي يخضع لها هذا التحقق، على أساس أن المحمول محمولان : محمول فعلي ومحمول غير فعلي.

#### 5 - 3 - 1 مبادئ عامة :

تتخذ القواعد الصرفية، بشكل عام، الصورة العامة التالية (ديك 1994: 355) :

(164) مخصص [مخصَّص] = قيمة.

إذا : شروط 1، 2، ...، ن

تُقرأ القاعدةُ (164) كالتالي : «**ينصب مخصص ما على بنية – دخْل ما فتنتج عن ذلك بنية – خَرجٌ ما**» إذا توافرت الشروط المقتضاة.

وتفيد هذه القاعدة، حين يتعلق الأمر بصياغة المحمول، «أن مخصصاً من المخصصات (الأولية أو السياقية) ينصب على بنية محمولية ما (صورة مجردة أو صيغة صرفية) لينتج عن ذلك بنية محمولية – خرجٌ ما إذا توافرت الشروط المقتضاة».

ولنُشر، بالمناسبة، إلى أن القواعد التي تتخذ الصورة العامة الممثل لها في (164) تمتاز بقلة كلفتها إذ إنها تعكس بالضبط وضع كلٍّ من المخصِّص والمخصَّص في البنية التحتية ذاتها. فلا تحتاج صياغتها إلى آواليات أخرى غير ما هو موجود في هذه البنية.

ويخضع تطبيق القواعد الصرفية المسؤولة عن صياغة المحمول، والتي تتخذ الشكل العام (164)، المبادئ العامة التالية :

(أ) يذهب ديك (ديك 1994 : 354) إلى أن نقل البنية التحتية ( = الصورة المجردة والمخصصات ) إلى تركيب فعلي نقل «**إسقاطي**» (Projective) **على** أساس أن ترتيب العناصر في البنية السطحية **يعكس** ترتيب العناصر في البنية التحتية.

مفاد هذا المبدأ أن رتبة العناصر التي تحقق المخصصات بواسطتها تعكس رتبة هذه المخصصات في البنية التحتية. ويتوقّع، على هذا الأساس، أن العنصر الدال على الجهة يرد قبل العنصر الدال على الزمن الذي يرد قبل العنصر الدال على الوجه الذي يرد قبل العنصر المحقّق للإنجاز، انطلاقاً من الصورة المجردة للمحمول (أو الجذع).

ويُعدُّ مبدأ الإسقاط هذا وارداً سواء أتقدمت المخصصات أم تأخرت أم تقدم بعضها وتأخر البعض كما تُبين ذلك التمثيلات التالية :

(165) أ – $\pi_4$ – $\pi_3$ – $\pi_2$ $\pi_1$ [صورة مجردة / جذع]

ب – [صورة مجردة / جذع] $\pi_1$ – $\pi_2$ – $\pi_3$ – $\pi_4$

ج $\pi_2$ – $\pi_1$ [صورة مجردة / جذع] $\pi_3$ – $\pi_4$

على هذا الأساس، وإذا أخذنا مبدأ الإسقاط بفحواه الصارم أصبحت التحققات التي يتقدم فيها الزمن على الجهة ( $\pi_2$ على $\pi_1$ ) أو الانجاز على الوجه ($\pi_4$ على $\pi_3$) أو الوجه على الجهة ($\pi_3$ على $\pi_1$) أو الوجه على الزمن ($\pi_3$ على $\pi_2$) ... تحققات غير ممكنة مؤدية إلى تراكيب فعلية لا حنة :

(166) أ – * $\pi_3$ $\pi_4$ [صورة مجردة / جذع]

ب – * $\pi_1$ – $\pi_2$ [صورة مجردة / جذع]

ج – * $\pi_1$ $\pi_3$ [صورة مجردة / جذع]

د – * $\pi_2$ – $\pi_3$ [صورة مجردة / جذع]

ويصدق مبدأ الإسقاط لا على المخصصات العامة $\pi_4$ – $\pi_1$ فحسب بل كذلك على المخصصات الجزئية التي تتفرع عن كلٍّ من هذه المخصصات العامة. معنى ذلك أن المخصصات الجزئية التي تندرج في $\pi_1$، مثلا، أي مخصص الجهات السورية

ومخصص الزمن ومخصص الوجه الحملي (بشقيه المعرفي والشرعي) تخضع كذلك للاسقاط بحيث يرى ديك (ديك 1994 : 360) أن الجهة السورية تأتي قبل الوجه الحملي الذي يرد قبل الزمن كما يتبيّن من التمثيل التالي :

(167) - $\pi_4$ - $\pi_3$ [زم - وجه - جه-] $\pi_1$ [صورة مجردة / جذع]

من المعلوم أن العناصر المحققة للمخصصات يُمكن أن تكون لواصق أو أفعالاً مساعدةً أو أفعالاً وجهية أو أفعالاً - أدوات. ويصدق مبدأ الإسقاط على هذه العناصر على اختلاف أنواعها إذ إنّ المطلوب هو رصد خصائص صيغ المحمول بنفس الإواليات سواء أكانت اللغة موضوعُ الوصف لغةً تأليفية أم لغة تحليلية أم منزلة بين المنزلتين ( = تأليفية وتحليلية).

ولنشر أيضا بنفس المناسبة إلى أن من مزايا مبدإ الاسقاط أنه يقلّص من المسافة الفاصلة بين البنية التحتية والبنية السطحية ويندرج، بذلك، في زمرة المبادئ العامة التي تسهم في تبسيط النحو بالتقليل من القواعد الخاصة وفي جعله، بالتالي، يقترب أكثر من الكفاية النمطية (= أي القدرة على رصد وتفسير خصائص لغاتٍ مختلفةً نمطياً).

(ب) تُجرى القواعدُ الصرفية المسؤولة عن تحقيق مختلف المخصصات «من الداخل إلى الخارج»، أي من المخصص الأقرب إلى الصورة المجردة / الجذع إلى المخصص الأبعد. مفاد هذا أن هذه القواعد تبدأ بتحقيق المخصص $\pi_1$ ثم ينطلق إلى تحقيق المخصص $\pi_2$ فالمخصص $\pi_3$ ثم المخصص $\pi_4$.

ويعطي ديك (ديك 1994 : 361)، مثالاً لذلك، تحقيق العبارة ("had been kissing") الذي يمر بالمراحل التالية :

(168) a - Progr [kiss] = be kissing

b - Perf [be kissing] = have been kissing

c - Past [ have been kissing ] = had been kissing

ويتبين من القواعد (168 أ - ج) أن تحقق كلّ مخصص «يغذّي» تحقق المخصص الذي يليه سلمياً حيث إن القاعدة (168 أ) تسلّم ناتجها للقاعدة (168 ب) التي تسلّم ناتجها للقاعدة (168 ج).

ثمة حالات لا يؤثر فيها أحد المخصصات في صياغة المحمول. في هذه الحالات يُسلِّم ناتجُ تحقيق المخصص الذي قبله إلى القاعدة التي تحقق المخصص الذي يليه سلمياً دون أي تغيير على أساس أن القاعدة التي بينهما عملية فارغة ("vacuous operation").

(ج) نظراً لأن اللغات لا توفر صيغة مستقلة لتحقيق كلِّ مخصص حيث إن عدد المخصصات يفوق عدد الصيغ الصرفية، نجد، غالباً، أن مخصصات متعددة تتحقق في صيغة صرفية واحدة، مثال ذلك صيغة الماضي في اللغة العربية التي تحقق، على الأقل، مخصصين : مخصص الجهة (تام) ومخصص الزمن [14] (مضي).

ويلزم عن هذا أن نفس القاعدة تستلزم في إجرائها أكثر من مخصص واحد.

(د) درءاً لهذا الاشتراك الصرفي ( = نفس الصيغة لأكثر من مخصص واحد) تنزع اللغات إلى توزيع تحقيق المخصصات بين الصيغة نفسها وبين ما ينضاف إليها من أفعال مساعدة وأدوات. ويمكن أن يلاحظ أن المخصصات الأقرب ( إلى الصورة المجردة/ الجذع) تنزع إلى أن تتحقق في الصيغة نفسها في حين أن المخصصات الأبعد تنزع إلى التحقق بواسطة أفعال مساعدة أو أدوات. من أمثلة ذلك أن المخصصات الجهية تتحقق غالباً في الصيغة بيد أن المخصصات الأخرى، الزمنية والوجهية، تتحقق بواسطة أفعال مساعدة أو أفعال أدوات أو أدوات.

(هـ) من القواعد الصرفية المسؤولة عن صياغة المحمول (أو التركيب المحمولي ) ما يتوقف إجراؤه على ترابط قائم بين مخصصين أو أكثر. من ذلك أن المخصص الجهي «**غير تام**» يمكن أن يوارد المخصصات الزمنية «**المُضي**» و«**الحاضر**» و«**المستقبل**» في حين أن المخصص الجهي المقابل «**تام**» لا يمكن أن يوارد إلاّ المخصص الزمني «**المُضي**». من ذلك كذلك أن بعض السمات الوجهيّة، السمات التي تندرج في ما يسمّى عادة «Mood» لا توارد، في اللغة العربية، إلا الجهة « **غير تام**».

ويمكن بهذه المناسبة، اقتراح وضع قيود توارد على المخصصات التي

(14) كان من الممكن القول إن الصيغة (الماضي / المضارع)، بمفردها تدل على الجهة (= تام /غير تام) دون الزمن وأن الزمن يُدَلّ عليه بواسطة فعل مساعد لو لم يكن التقابل بين «**خرج**»، مثلاً، و«**كان خرج**» الذي يؤشر إلى أن صيغة «**الماضي**» تحقق، في حد ذاتها، الزمن المُضي المطلق في مقابل الزمن المُضي النسبي الذي يتحقق بها مضافاً إليها الفعل المساعد «**كان**».

يمكن أن تتواجد في نفس البنية التحتية. بواسطة هذا الضرب من القيود يمكن أن نميّز بين البنيتين (169) و(170) على أساس أن الأولى سليمة وأن الثانية غير سليمة :

(169) $\pi_4$ - $\pi_3$ حا - غ تا - صورة مجردة

(170) * $\pi_4$ - $\pi_3$ حا - تا - صورة مجردة

(و) نظراً لقلة الوسائل الصرفية في مقابل عدد المخصصات الواجب تحقيقها، يحدث أن «يستعير» مخصصٌ ما وسيلةً تحقّق مخصص آخر. من امثلة هذه الظاهرة في اللغة العربية ما يلي :

(١) تُشكل صيغة الماضي الوسيلةَ الصرفية التي يتحقق بواسطتها، كما رأينا، المخصصين الجهي والزمني «تام» و«مضي». وقد تستعار هذه الصيغة للدلالة على سمات وجهية (= سمات $\pi_3$) كالدعاء :

(171) أ - رعاك الله !
ب - رحم الله أباك !
ج - لا بقي الرقيب ولا عيونُه !

أو على سمات إنجازية (سمات $\pi_4$) كما هو الشأن في التراكيب «التحضيضية».

(172) هلاّ عُدت أخاك !

(٢) وظيفة الفعل المساعد «كان»، كما هو معلوم، هي الدلالة على السمات الجهية والسمات الزمنية (مضي، حاضر أو مستقبل). ويستعار هذا الفعل للدلالة على سمات وجهيّة. من هذه السمات سمة «التوكيد» كما هو الشأن في الآية الكريمة (173) :

(173) «**كان الله غفوراً رحيماً**»

التي لها معنى (174) :

(174) «**إن الله غفور رحيم**»

وسمة «**الاحتمال**» كما في التراكيب الدارجة التي من قبيل (175) :

(175) أ - (تنبيه) : اوعَى البنت الشقية دي **تهرب منك** !

ب - (جواب) : فَشَرْ ! دانا كنت احلق شنبي !

ومنها كذلك سمة «**التلطيف**» التي نجدها في التراكيب الدارجة التالية :

(176) كنت قاصد حضرتك في خدمة

(177) كُنتْ باغي نطلب منك شي حاجة

من الواضح أن الفعل «**كان**» في التركيب (173 - 177) **لا يمكن أن** يؤول على أساس أنه دالّ على الزمن المُضِي. فزمن الوقائع الواردة في **هذه الجمل إما** الحاضر (176-177) أو **المستقبل** (175 ب) أو اللازمن (173).

(٣) وتُستعار الأفعال **الوجهية** التي من **قبيل** «**استطاع**» للدلالة على قوة إنجازية مستلزمة (غير القوة الإنجازية الحرفية) كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (178) التي يقوم فيها الفعل «تستطيع» بدور «**ناقل إنجازي**» يحيل السؤال إلى التماس :

(178) هل تستطيع أن تعيرني ديوان شوقي ؟!

(٤) وتُستعار الصيغةُ الدالّةَ على الحال للدلالة على المُضي **لأغراض** «**أسلوبيــــة**» كتقريب الأحداث من المخاطب (أو القارئ). ويطلق، تقليداً، **على هذا** النوع من الحاضر مصطلح «**الحاضر التأريخي**»، مثال ذلك ما نلاحظهُ في النص التالي:

(179) «**دخل** بكر غُرفةَ خالد ليسرق ساعته الثمينة ... **يقترب** بكر بحذر من المكتب الذي وضع عليه خالد ساعته. **يقف** متردداً بضع ثوان ثم **ينحني ويأخذ** الساعة **ويغادر** الغرفة مسرعاً دون أن يُغلق الباب ... »

الواقع أن ظاهرة تنقل الوسائل الصرفية من مخصص إلى آخر داخل الطبقة الواحدة أو عبر الطبقات تستدعي مزيداً من البحث والدراسة قصد التوصل إلى الإجابة عن مثل الأسئلة التالية :

(١) هل هذا التنقل ظاهرة عامة تخضع لها كل اللغات الطبيعية أم هل هو من خصائص لغات دون أخرى ؟

(٢) ماهي المخصصات التي تُعير وماهي المخصصات التي تستعير ؟

(٣) ما هي الوسائل التي تُستعار ؟

(٤) في أي اتجاه يقع الانتقال بالنظر إلى بنية الجملية المتعددة الطبقات؟

وتتوقف الإجابة عن هذه الاسئلة وما يماثلها، أساساً، على دراسة معمقة لصيغ المحمولات الفعلية وغير الفعلية في عدد كبير من اللغات المنتمية إلى أنماط مختلفة تتناول هذه الصيغ لا في بُعدها التزامني فحسب بل كذلك في بُعدها التطوري.

في انتظار ذلك، يمكن تسجيل الملاحظات التالية على أساس أنها مجرد ملاحظات مؤقتة تنتظر التمحيص :

**أولا**، يبدو من الاستقراء أن ظاهرة تنقل الوسائل الصرفية بين مختلف المخصصات ظاهرة عامة. فكما وجدناها في العربية ودوارجها نجدها في لغات أخرى. ففي اللغة الفرنسية، مثلاً، نلاحظ استعارة الصيغة «**avoir-Futur + Participe passé**» من الدلالة على السمة الزمنية «**مستقبل نسبي**» للدلالة على السمة الوجهية «**الاحتمال**». من امثلة ذلك الجملة (180) التي ترادف (181) :

(180) Jean n'est pas encore arrivé. Il **aura raté** son train.

(181) Jean n'est pas encore arrivé. Il a **peut être** raté son train.

وفي اللغة نفسها نلاحظ تنقل صيغة الحاضر (**Présent**) من الدلالة على الحال إلى الدلالة على المضي كما يحصل في اللغة العربية. مثال ذلك النص التالي :

(182) "Michèle prenait un bain de soleil au balcon. Tout d'un coup, elle **entend** un coup de feu. Effrayée, elle **quitte** le balcon, **entre** dans sa chambre et s'**enferme** ..."

**ثانيا**، يتم التنقل كما يلي :

(أ) بين مخصصين جزئيين متماثلين داخل الطبقة الواحدة (بين سمتين زمنيتين مثلاً) ؛

(ب) بين مخصصين مختلفين منتميين إلى طبقتين مختلفتين (بين الزمن والوجه مثلاً) ؛

(ج) بين مخصصين متماثلين منتميين إلى طبقتين مختلفتين (بين وجه حملي أو محمولي ووجه قضوي، مثلاً) ؛

**ثالثاً**، يتم الانتقال في اتجاه معيّن، من الداخل إلى الخارج أي من $\pi_1$ إلــــى $\pi_4$، ولم يحصل، فيما نعلم، أن تم الانتقال في الاتجاه المعاكس كأن يُستعار وسيلة صرفية من الدلالة على وجه قضوي إلى الدلالة على الزمن أو على الجهة.

**رابعاً**، تصدق الملاحظةُ الثالثة لا على الانتقال التزامني فحسب بل كذلك على الانتقال التطوري. من أمثلة ذلك أن الفعل الوجهي "can" في اللغة الانجليزية تعرض لظاهرة تحجر أدت الى استعماله في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (183) للدلالة على القوة الإنجازية «**الالتماس**» :

(183) Can you pass the salt, please ?

ولنلاحظ بالمناسبة أن الانتقال من الداخل إلى الخارج أي من $\pi_1$ إلـــى $\pi_4$، ســواء، تزامنيــا أم تطورياً من شــأنه أن يدعّم التــرتيب المفتــرض قيــامه بين المخصصات.

## 5 - 3 - 2 صياغة المحمول في اللغة العربية :

نعرض في هذا المبحث للكيفية التي تتحقق بها الصورة المجردة، الممثل لها في البنية التحتية، لكل من المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي.

### 5 - 3 - 2 - 1 صياغة المحمول الفعلي :

يمكن تلخيص المسطرة التي يتم وفقها انتقالُ الصورة المجردة للمحمول الفعلي إلى صياغة صرفية في ما يلي :

(أ) من المخصصات التي تم رصدها أعلاه ما يتحقق وجوباً ومنها ما يجوز تحققه كما يجوز عدم تحققه.

الجائز تحقق المخصص القضوي بمختلف أنواعه (= الوجه المعرفي والوجه الإرادي والوجه المرجعي) والمخصص الوجهي الحملي (معرفياً كان أم شرعيّاً).

ويمكن في هذه الحالة أن يُعبّر عمّا تعبّر عنه هذه المخصصات بواسطة لواحق (قضوية أو جملية) كما يمكن أن تخلو الجملة من التعبير عن الوجه كليّةً.

أمّا باقي المخصصات ( = المخصص الإنجازي، المخصص «**القطبي**»، المخصص الزمني، المخصص الجهي ومخصص التطابق) فإنها تتحقق وجوباً بواسطة الفعل ذاته أو بواسطة فعل مساعد أو بواسطة أداة كما سنرى في فقرة لاحقة.

ونقترح أن يُؤشّر في البنية التحتية للمخصص غير المتحقق عن طريق الرمز Ø كما في التمثيل التالي :

(184) [ $\pi_4$ وي : Ø $\pi_3$ س ي : [ $\pi_2$ وي : [ $\pi_1$ φ] (س؛) ... (س؟)] [($6_1$) ($6_2$)] ($6_3$)) $6_4$]

حيث يرمز Ø إلى أن الجملة لا تتضمن وجها قضوياً معبّراً عنه بواسطة وسيلة صرفية (فعل أو أداة).

(ب) يخضع توارد المخصصات لقيود تضبط تواجدها داخل نفس الجملة.

من التواردات الممتنعة ما يلي :

(١) استدللنا في مكان آخر [15] على أن تضمن الجملة لقضية وبالتالي لوجه قضوي ممكن حين تكون الجملة خبرية أمّا الجمل الأمرية (أو الاستفهامية) فلا قضية فيها ولا تتضمّن إلا حملاً.

مفاد هذا أن مخصص الوجه القضوي مرتبط بمخصص النمط الجملي حيث لا مخصص قضوي حين تكون قيمة المخصص الجملي استفهاماً أو أمراً. بناءاً على ذلك يمكن صوغ القيد التالي :

(185) * [سه/ أمر وي : [ $\pi_3$ س ي]]

(٢) يتوارد النمطان الجمليان الخبر والاستفهام مع جميع قيم المخصص الزمني، أمّا الأمر فلا يسوغ أن يتوارد إلاّ والقيمة الزمنية «**مستقبل**» على اعتبار أن

(15) انظر تفاصيل هذا الاستدلال في (المتوكل 1993) والمتوكل قيد الطبع).

المأمور به واقعة غير محققة في زمن التكلم ويُطلب تحققها (أو عدم تحققها في حالة النهي). رائز ذلك أن الأمر لا يساوق لاحقاً زمنياً دالاً على مُضيّ [16] :

(186) * زُرْ أخاك أمس

ويمكن صوغ القيد المانع لتوارد الأمر والزمن المضي بالشكل التالي :

(187) * [أمر وي : [مض وي]]

(٢) ينطبق نفس الأمر على توارد النمط الجملي وقيم المخصص الجهي. فثمة قيود تمنع أن يوارد النمطُ الجملي «**الأمر**» الجهة «**الشروع**» :

(188) * اجعلْ تكتب أطروحتك

والجهة «**الدخول**» :

(189) أ - * أصبحْ تكتُب رواياتٍ بدلاً من الشعر

ب - * أمسِ تقرأ الجرائد التي كنت لا تقرأها.

والجهة «**المقاربة**» :

(190) أ - * كَدْ تُغشي السرو

ب - * أوشكْ أن تغرق.

حُكمُ النمط الجملي الأمر، أن يُوارد الجهةَ «**غير تام**» على اعتبار أن أصل المأمور به أن يكون واقعة غير متحققة كما أشرنا إلى ذلك. لكنه قد يوارد الجهة «**التام**» في سياقات خاصة من قبيل : (191) [17]

(191) كن (قد) أمضيت العقد حين يأتيك خالد

---

(16) من الممكن أن ترد صيغةُ الأمر مع المضي النسبي كما في الجملة التالية :

(١٧) كُنْ (قد) تناولت فطورك حين يصل خالد

إلا أن (التراكيب التي من قبيل

(١٧) لا تشكل مثالاً مضاداً للقيد الزمني الذي يخضع له الأمر إذ إن الواقعة تظل «**مستقبلة**» بالنظر إلى الواقعة التي يدل عليها المحمول الثاني.

حيث يدل محمولُ الجملة الأولى «كن (قد) أمضيت» على واقعة تامة بالنسبة للواقعة الواردة في الجملة الثانية ولكنها غير تامة بالنسبة لزمن التكلم وهي الخصيصة التي تسوّغ استعمال الأمر.

ولعل جلّ التواردات الممتنعة بين الجهة والأمر أن الأمر يفترض في الواقعة المأمور بها أن يكون المأمور «مراقباً» لها أي يملك القدرة على تحقيقها أو عدم تحقيقها).

(٣) لا يسوغ أن تتحمل الواقعة الواحدة أكثر من سمة زمنية واحدة. لذلك لا نجد نفس المحمول حاملاً لعلامات زمنية صرفية متعددة. فهو إما مُضيّ (نسبي أو مطلق، قريب أو بعيد) أو حاضر أو مستقبل (نسبي أو مطلق، قريب أو بعيد). فباستثناء الوقائع التي لا تزمّن (= الوقائع التي لا يتقيد تحققها بزمن معيّن) كالواقعة التي تتضمنها الجملة التالية:

(192) تُفرِزُ المعدة حامضاً يسهّل الهضم

يعسر أن نتصور أن تتحقق الواقعة الواحدة في زمنين مختلفين (أو أكثر) تحققاً واحداً.

(٤) ولا قيد، فيما يبدو، على توارد السمات الزمنية مع السمات الجهيّة بحيث يمكن أن تساوق السمةُ الزمنية الواحدةُ جميع السمات الجهية.

(٥) أمّا توارد السمات الجهية فمنه ما هو حرٌّ ومنه ما يخضع لقيود.

من التوارد الممتنع في هذا الباب أن يجتمع الشروعُ والدُّخول:

(193) أ - * شرع خالد يُصبح يؤلف روايات

ب - * أصبح خالد يشرع يحرر الرسالة

والشروع والمقاربة:

(194) أ - * جعل الطفل يكاد يقع

ب - * كاد خالدٌ يجعل يحرر الرسالة

والدخول والمقاربة:

(195) أ - ؟؟ أصبح الطفل يكاد يقع

ب - ؟؟ كاد خالد يصبح يؤلف روايات

ولعل مردّ امتناع هذه التواردات أنها تجمع بين سمات جهية من نفس النمط، نمط السمات الجهية المرحلية. ويزكّي هذا التعليل إمكان توارد جهات سورية وجهات مرحلية كما يتبين من الجملتين التاليتين :

(196) أ - ما زال الطفل يكاد يقع فأنقذوه.

ب - ظل الطفل يكاد يقعد حتى أنقذوه.

إلا أن التوارد بين الجهة السورية والجهة المرحلية يصبح ممتنعاً حين تتعارض الجهتان. فلا يمكن الجمع، فيما يبدو، بين الاستغراق أو الاستمرار وإحدى جهتي الشروع والدخول إذ إن الشروع في الواقعة والدخول فيها عمليتان «محدودتان» لا تحتملان الاستغراق ولا الاستمرار. رائز ذلك لحن :

(197) أ - * ما زال خالد يصبح يكتب الروايات

ب - * ظل خالد يصبح يكتب الروايات

(198) أ - * ما زال خالد يجعل يحرر الرسالة

ب - * ظل خالد يجعل يحرر الرسالة.

(٦) يوارد الإثبات، بوصفه أحد القطبين المعرفيين، جميع المخصصات (النمطية والوجهية والزمنية والجهية) الأخرى. أما النفي فمقيّد. ويكمن تقييده أساساً في تعدد الأدوات النافية في اللغة العربية واختلاف توزيعها. وقد أفردنا للنفي بحثاً في مكان آخر (المتوكل 1993 أ) نورده ملخّصاً في ما يلي مع تكييفه ونموذج البنية ذات الطبقات المتعددة :

سبق أن أشرنا إلى أن الأداة «ما» كما توحي بذلك المعطيات، تحقّقُ لمخصص النفي على مستوى القضية ككل. ورائز ذلك أنها، بخلاف الأدوات النافية الأخرى، تتصدر الجملة :

(199) أ - زيداً لم أقابل

ب - زيداً لا أحب

ج - زيداً لن أرى بعد اليوم

د - * زيداً ما قابلت.

وراثز ذلك كذلك إمكان الفصل بينها وبين المحمول :

(200) أ - ما زيداً قابلت (بل عمراً)

ب - * لم زيداً أقابل

ج - * لا زيدا أحب

د - * لن زيداً أرى بعد اليوم

إما من حيث إمكانات تواردها فإنها تساوق الزمن المضي بشقيه، النسبي والمطلق :

(201) أ - ما ذهب خالد إلى الكلية

ب - ما (قد) كان (قد) ذهب خالد إلى الكلية حين قدم بكر

وتساوق الزمن الحال :

(202) ما الشعر يكتب خالد (بل الروايات)

ويبدو أنها لا تنفي الزمن المستقبل :

(203) * ما سيقابل / سوف يقابل خالد هنداً اليوم

ولا تستعمل لنفي الجمل الأمرية :

(204) * ما تخرج !

ويمكن أن تساوق «ما» الجهتين «التام» و«غير التام» كما في الجمل (201) و(202) كما يمكن أن توارد الجهات الأخرى السورية والمرحلية على السواء :

(205) أ - ما ظل خالد ينتظر هنداً

ب - ما زال / ما يزال المطر ينهمر

(206) أ - ما الشعر أصبح خالد يكتب (بل القصص)

ب - ما شرع خالد يحرر الرسالة

ج - ما كاد خالد يغادر البيت حتى دخل بكر

أما الأدوات النوافي الأخرى فيمكن أن يُرصد توزيعها كالتالي على اعتبار ها جميعها تحققات لمخصص النفي في مستوى الحمل :

تُساوِق الأداةُ «لا» الزمن الحال والجهةَ غير التام كما في الجملة التالية :

(207) لا يُدرس خالد الرياضيات.

وتواكب صيغةَ الماضي شريطة أن تكون هذه الصيغة مستعارة من الدلالة على المضي الى الدلالة على وجهٍ قضوي كالدعاء :

(208) لا فضَّ اللهُ فاك !

ولا تدخل على صيغة الأمر كما تدل على ذلك التراكيب التي من قبيل (209):

(209) لا اكتُبْ !

في هذه الحالة تُستعار صيغةُ المضارع من الدلالة على الحال أو المستقبل إلى الدلالة على الأمر المنفي (أو «النهي») :

(210) أ - لا تكتُبْ !

ب - لا يكتُبْ أحد حتى يُلقَى العرضُ كاملاً.

و يمكن أن توارد الأداة «لا» الجهات السورية والمرحلية كجهة الاستغراق :

(211) لا يظل خالد ينتظر هنداً حتى يكون متيقناً من مجيئها

وجهةَ الاستمرار :

(212) لا يزال خالد يهيّيء اطروحته

وجهات الدخول والمقاربة والشروع :

(213) أ - لا يصبح خالد يشتاق إلى السفر إلاّ في الصيف.

ب - لا يكاد عمرو يطرق باب هند حتى يتذكر لومها فيعود من حيث أتى.

ج - لا يشرع خالد يكتب رسالته إلاّ ليلاً.

تـــوارد الأداة «لـــم» الزمن المضي مع الجهة غير التام كما في الجملة (214) :

(214) لم يقابل خالد هنداً

ويمتنع أن توارد المضي مع الجهة التام أو الأمر :

(215) أ - * لم قابل خالد هنداً

ب - * لم قابلْ هنداً !

وتُنافسها في نفس الاستعمال الأداة «لما» :

(216) أ - لما يُقابلْ خالد هنداً

ب - * لما قابل خالد هندا

إلا أن الأداتين تختلفان من حيث الجهة الفرعية إذ إن «لـم» توارد غـير التام « المنقطع » في حين توارد «لما» غير التام «المستمر». ويبرز هذا الاختلاف بين الأداتين التقابلات التالية :

(217) أ - لم يقابل خالد هنداً السنة الماضية.

ب - * لما يقابل خالد هندا السنة الماضية

(218) أ - لم يأت زيد حتى الآن

ب - ?? لما يأت زيد حتى الآن

(219) أ - لم يأت خالد بعد

ب - ?? لما يأت خالد بعد

وتختص الأداة «لن» بالتوارد مع الزمن المستقبل في جمل غير أمرية :

(220) لن أدخُن أبداً بعد اليوم.

(221) أ - * لن دخنتُ قبل اليوم

ب - ** لن دخّن !

أمّا الأداة «ليس» فاستعمالها الأصلي أن ترد في الجمل غير الفعلية مواكبةً للزمن الحاضر والجهة غير التام كما في الجملة (222) مثلاً :

(222) ليس خالد شاعراً

وقد تُستعمل كذلك في جمل فعلية كما هو الشأن في (223) :

(223) ليس خالد يكتب الشعر.

في هذا الاستعمال توارد «ليس» الزمن الحاضر دون غيره :

(224) أ - * ليس خالد كتب الشعر

ب - ليس خالد سوف يكتب الشعر

وينحصر استعمالها في مواردتها لأحد النمطين الجمليين، الخبر والاستفهام كما يتبيّن من المقارنة بين (223) و(225) من جهة و(226) من جهة ثانية :

(225) أليس خالد يكتب الشعر ؟

(226) * ليس اكتُبِ الشعر.

ويجب أن يُشار هنا، إلى أنّ استعمال «ليس» في التراكيب الفعلية قليل إذا قيس باستعمال «لا» و«ما» في نفس هذه التراكيب. ومن روائز موسومية استعمالها في الجمل غير الفعلية، بالإضافة الى قلته، كونها لا تأخذ كل الخصائص التي تسم «لا» و«ما». فهي لا توارد الجهات السورية ولا الجهات المرحلية التي تواردها الأداتان الاخريان :

(227) أ - * ليس يظل خالد ينتظر هنداً

ب - * ليس يزال خالد ينتظر قدوم بكر

ج - * ليس يكاد الطفل يقع

د - * ليس يشرع خالد يحرر الرسالة

هـ - * ليس يُصبح خالد يؤلف الروايات.

يمكن إذن أن نستخلص أن الدلالة على نفي الزمن الحاضر مع الجهة غير التام تتوافر لها في اللغة العربية أدوات ثلاث : «لا» و«ما» و«ليس».

ولا نظن أن بين هذه الأدوات الثلاث علاقة ترادف تام تتيح لها التعاقب في جميع السياقات. ولعلّ مما يميز بين هذه الأدوات ما يلي :

- يمكن أن يُعدّ استعمال «**ليس**» في الجمل الفعلية نادراً ويظل التنافس الحقيقي بين «**ما**» و«**لا**» :

- تستعمل الأداة «**لا**» لنفي الحمل (أو أحد مكوناته) في حين تستعمل «**ما**» لنفي القضية (أو أحد مكوناتها). فالفرق بين (228) و(229)، مثلاً، كامن في أن المنفي في الجملة الأولى «**قضية**» في حين أن المنفي في الجملة الثانية مجرد «**حمل**»:

(228) ما يحبُّ خالد هنداً

(229) لا يُحِبُّ خالد هنداً

على هذا الأساس، تكون (228) مرادفة للجملة (230) في حين ترادف الجملة (229) الجملة (231) :

(230) لا أظن أن خالداً يحب هنداً

(231) في الواقع لا يحبُّ خالد هنداً

على اعتبار أن المنفي في (230) القضية بيد أن المنفي في (231) الواقعة ذاتُها باعتبارها غير متحققة.

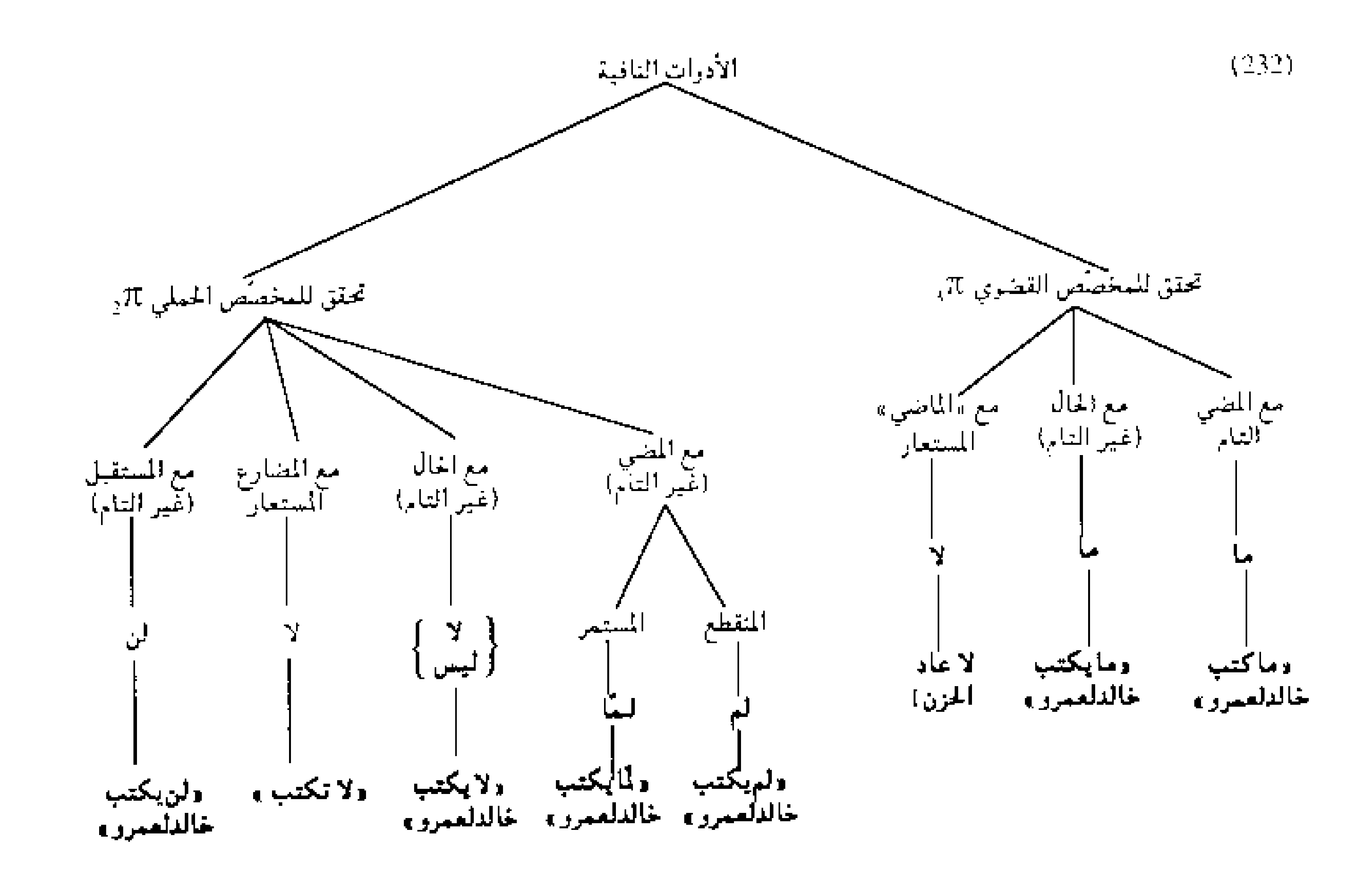
- ويترتب عن هذا التمييز أن الجملة المنفية بالأداة «**ما**» تتضمن وجها قضوياً لا تتضمنه الجملة مقابلتها المنفية بالأداة «**لا**». رائز ذلك إحساس النحاة القدماء [17] بأن في الجملة الأولى توكيدَ نفي لا يوجد في الجملة الثانية.

إذا صحت هذه الملاحظات جميعُها أمكننا استخلاص الفروق القائمة بين الأدوات النافية في اللغة العربية كما هو مبيّن في الرسم التالي :

---

(17) راجع في هذا الشأن باب «**نفي الفعل**» من «**كتاب**» سيبويه

(232)



الأدوات النافية
تحقق للمخصّص القضوي π₁
تحقق للمخصّص الحملي π₂
مع المضي (التام)
ما
«ما كتب خالدلعمرو»
مع الحال (غير التام)
ما
«ما يكتب خالدلعمرو»
مع «الماضي» المستعار
لا
لا عاد الحزن!
مع المضي (غير التام)
المنقطع
لم
«لم يكتب خالدلعمرو»
المستمر
لمّا
«لمّا يكتب خالدلعمرو»
مع الحال (غير التام)
لا
ليس
«لا يكتب خالدلعمرو»
مع المضارع المستعار
لا
«لا تكتب»
مع المستقبل (غير التام)
لن
«لن يكتب خالدلعمرو»

يستدعي الرسم التوضيحي (232) التعقيبات التالية :

**أولا**، لم نشر اختصاراً في هذا الرسم إلى إمكانات التوارد مع الجهات الفرعية السورية منها والمرحلية مكتفين بالتنصيص على السمة الجهية العامة «غير تام» ولا إلى التقابلات الزمنية الفرعية (مُضي مطلق / مُضي نسبي ...) ؛

**ثانياً** : وضعنا الأداة «**ليس**» بين قوسين تأشيراً إلى قلة استعمالها وموسوميته مواكبتها لمحمول فعلي بالنظر إلى الأداة «**لا**» ؛

**ثالثاً**، يتبين من الرسم أن الأدوات النافية مجموعتان : أدوات «**مختصة**» كالأدوات النافية «**لم**» و«**ليس**» و«**لمّا**» و«**لن**» وأدوات «**غير مختصة**» وهما الأداتان «**ما**» و«**لا**» اللتان تستعملان في أكثر من سياق نفي واحد.

ولعل اتساع مجال استعمال هاتين الأداتين ما يفسر نزوعهما الى التعميم واحتلال مواقع الأدوات الأخرى في العربيات الدوارج. ويصدق هذا خاصة على الأداة «**ما**» التي اصبحت في بعض هذه اللغات (وربما في جلها) أداة النفي الوحيدة كما توحي بذلك معطيات الدارجتين المغربية والمصرية :

(233) أ - خالد ماجاش

ب - خالد باقي ماجاش

ج - خالد ما كايكذبش

د - خالد ما غاديشْ يجي

هـ - ما تْكذبش !

(234) أ - ميرفت ما جاتش

ب - ميرفت لسه ماجاتش

ج - ميرفت مابتكدبش

د - ميرفت مش حاتيجي

هـ - ما تصبرنيش بوعود !

وتظل الأداة «**لا**» في هاتين اللغتين تُستعمل في سياق الدعاء مواكبة لصيغة المضارع :

(235) أ - الله لا يكثبك !

ب - لهلا يربحك (= الله لا يربحك)

وتظل الأداة «ما» منافسةً لها حتى في هذا الاستعمال في التراكيب المصرية التي من قبيل (236) :

(236) انشا الله عنّك ما كلّت !

ظاهرة تعمّم أداة ما واحتلالُها مواقع أدوات منافسة من الظواهر المألوفة في اللغات الطبيعية الراجعة إلى النزوع إلى الاقتصاد والاكتفاء بوسيلة واحدة لتحقيق أغراضٍ متعددة.

(ج) يتم تحقق صورة المحمول المجردة التحتية والمخصصات التي تواكبها بواسطة وسائل صرفية معيّنة. وهذه الوسائل الصرفية إما صيغ فعلية أو أفعال مساعدة أو أفعال وجهية أو أدوات. وتتحقق الصورة المجردة ومخصصاتها في شكل صيغةٍ فعلية بسيطة أو في تركيب فعلي تشغل الصيغةَ الفعلية مضافاً إليها فعلٌ مساعد أو أداةٌ أو فعل وجهي أو هذه جميعها.

(١) المخصصات الجزئية المندرجة تحت مخصص المحمول $\pi_1$ هي، كما أسلفنا، المخصصات الجهية التام وغير التام والسمات الجهية المرحلية. (= الدخول والمقاربة والشروع).

تتحقق السمتان الجهيتان التام وغير التام في الصيغتين الفعليتين «الماضي» و«المضارع» على التوالي كما هو الشأن في طرفي الزوج الجملي التالي :

(237) أ - درس خالد الرياضيات

ب - يدرس خالد الرياضيات.

وتتحقق السمات الجهية المرحلية في تركيب فعلي يتكون من الصيغة الفعلية «المضارع» وفعل مساعد :

(238) أ - أصبح خالد يدرس الرياضيات عوضاً عن الفزياء

ب - يكاد بكر ينهي أطروحته

ج - شرعت هند تصفف شعرها

(٢) سبق أن بينّا أن مخصص الحمل $\pi_2$ يتجزأ إلى مخصص الجهةِ السورية ومخصص الزمن ومخصص الوجه الحملي بما فيه قطبا الإثبات والنفي.

يتحق الجهتان السوريتان الواردتان في اللغة العربية «**الاستغراق**» و«**الاستمرار**» في تركيب فعلي يضمُّ الصيغةَ «**المضارع**» وفعلاً مساعداً كما يتبيّن من الجملتين التاليتين :

(239) أ - ظل المطر ينزل طوال الليل

ب - لا يزال خالد ينتظر ردّ هند

ويتم تحقق مخصص الزمن وفروعِه على النحو التالي :

- يتحقق الزمن في الصيغة الفعلية ذاتها فيُعبّر عن المُضِيِ بصيغة الماضي وعن الحال بصيغة المضارع :

(240) أ - دخل خالد البيت

ب - تخرج هند من الغرفة مسرعة.

- ويتحقق بواسطة أداة تلحق بصيغة المضارع في حالة الاستقبال، وتكون هذه الأداة «**السين**» أو «**سوف**» في الإثبات و«**لن**» في النفي.

- ويتحقق عن طريق فعل مساعد مضاف إلى صيغة المضارع في حالة المضي غير التام (أو الحاضر). ويكون الفعل المساعد المحقّق لهذه السمة الزمنية الفعل «**كان**» أو أحد الأفعال الدالة على الدخول أو المقاربة أو الشروع :

(241) كان زيد يؤلف ديوان شعر في السنة الماضية

(242) أ - أصبح خالد يكتب شعراً

ب - كاد / يكاد خالد يخرج

ج - شرع / يشرع بكر يصعد السلم

ويتحقق في الفعل المساعد وفي الصيغة الفعلية معاً في حالة المضي النسبي :

(243) **كان** خالد خرج حين دخلت هند

باعتبار أن المضي النسبي مُضِيّان اثنان أو مُضِيٌ مُضِيٍ يُوزَّع تحققهما الصرفي بين الفعل المساعد والصيغة الفعلية.

- في التراكيب الفعلية التي تتضمن أكثر من فعل مساعد واحد يتحقق الزمن في الفعل المساعد الأول في حالة الأزمنة المطلقة :

(244) **كان** خالد يكاد يخرج

وفي الفعلين المساعدين معاً في حالة الأزمنة النسبية :

(245) **كان** خالد كاد يخرج

ويصدق هنا ما قلناه عن الفعل المساعد والصيغة الفعلية من حيث توزيع مهمة تحقيق المضي النسبي مع فارق أن هذا التوزيع يتم بين الفعلين المساعدين في التراكيب التي من قبيل (245) في حين تُعفى صيغةُ الفعل الرئيسي من مهمة التعبير عن الزمن.

أمّا الأدوات المضطلعة بتحقيق السمة الزمنية الاستقبال، أي «**السين**» و«**سوف**» و«**لن**» فإنها تلحق بالصيغة الفعلية ذاتها، كما رأينا، في حالة المحمولات البسيطة التي من قبيل :

(246) أ - سوف / سيخرج خالد حين يدخل بكر

ب - لن يخرج خالد حين يدخل بكر

أمّا في المحمولات المركّبة فإنها تُلحق بالفعل المساعد وبأول الفعلين المساعدين حين يواكب المحمولَ فعلان مساعدان اثنان :

(247) أ - سوف/سأكون انتظر بكراً حين ستعود من عملك

ب - لن أكون انتظرُ بكراً حين ستعود من عملك

(248) أ - سوف/سأكون أكاد أخرج حين ستأتي

- لن أكون أكاد أخرج حين ستأتي

(249) أ -* أكون { سوف / سـ / لن } انتظر بكراً حين ستعود من عملك

ب - * اكون { سوف / سـ / لن } اكاد أخرج حين ستأتي

فيما يتعلق بالسمات الوجهيَّة الحملية المندرجة تحت المخصص $\pi_2$ فإن تحققها يتم وفق المسطرة التالية على اعتبار أن الوجوه الحملية مجموعتان : وجوه شرعية ووجوه معرفية (= توكيد، احتمال، إثبات/نفي ...) :

- سبق أن أشرنا إلى أن السمات الوجهية الشرعية تجد التعبير عنها في أفعال وجهية من قبيل «**يجب**» و«**ينبغي**» و«**يجوز**» و«**يُمنع**». ويختص كل فعل من هذه الأفعال في تحقيق سمة وجهية شرعية معينة : «**يجب**» للوجود و«**ينبغي**» للاستحسان و«**يجوز**» للجواز و«**يمنع**» للمنع أو التحريم.

ميزة هذه الأفعال (والأفعال الوجهية بصفة عامة) بالنظر إلى الأفعال المساعدة هي أنها تصل بينها وبين المحمول الأداة «**أن**» :

(250) أ - يجب أن أكاتب خالداً

ب - ينبغي أن يقابل خالد بكراً وجها لوجه

ج - يُمنع أن تؤم المصلين امرأة.

سنعود لهذه الظاهرة في فقرة لاحقة.

- تتحقق الوجوه المعرفية، في هذا المستوى، بواسطة أدوات أهمها الأداة «**قد**». تُتخذ هذه الأداة وسيلةً لتحقيق السمة الوجهية «**مؤكّد**» حين توارد الزمن المضي والسمة الوجهية «**محتمل**» حين توارد أحد الزمنين الحال والمستقبل :

(251) أ - قد كتب خالد رسالةً إلى أبيه

ب - قد كان خالد يدرس الأدب في شبابه

(252) أ - قد تأتي هند بعد قليل

ب - قد يكون بكر يحرر رسالةً إلى أبيه الآن

وتضطلع اللاحقة «**نون التوكيد**» ملصقة بصيغة الأمر أو المضارع السمة الوجهية (= مؤكد) التي تحققها «**قد**» مع صيغة الماضي.

- بينا في مبحث سابق كيف تتحقق السمة الوجهية الجملية ($\pi_2$) النفي كما بيَّنا اختصاص ووظيفة كل أداة نفي من الأدوات التي تتوافر في اللغة العربية في مستوى الحمل. ونكتفي هنا بإحالة القارئ على الرسم (232) الذي يوضح خصائص كلٍّ من هذه الأدوات على أن نعود لإشكال مواقعها في فقرة لاحقة.

(٣) تندرج تحت المخصص القضوي $\pi_3$ وجوه قضوية من ثلاثة أنماط : (أ) وجوه معرفية و(ب) وجوه إرادية و(ج) وجوه مرجعية.

- تعبّر الوجوه المعرفية القضوية عن موقف المتكلم من صدق القضية فهو إما متأكد، أو شاك أو محتمل أو مثبت أو نافٍ. وتتحقق هذه السمات الوجهية صرفيًا بواسطة أدوات كالأداة «إنّ» أو أفعال وجهية كالأفعال «أكّد» و«ظن» و«حسب»[18] شريطة أن تكون هذه الأفعال مستعملة استعمالاً إنجازياً (أي مسندة إلى المتكلم ومتصرفة في الزمن الحاضر). من أمثلة ذلك :

(253) أ - **أؤكّد** أن خالداً رجع

ب - **إن** خالداً رجع

ج - **أظن** أن خالد رجع

ومن السمات المعرفية القضوية قُطبا الإثبات والنفي. ويتحقق النفي في هذا المستوى، مستوى القضية، بواسطة الأداة «ما» كما مر بنا.

- تتحقق الوجوه الإرادية بواسطة أدوات كالأداتين «ليت» و«لعل» الدالتين على «التمني» و«الترجي» أو بواسطة أفعال وجهية كالأفعال «تمنّى» و«رجا» و«أمِل» مستعملة استعمالاً إنجازياً :

(254) أ - ليت خالداً ينجح !

ب - لعل هنداً تبلغ ما تريد !

(255) أ - أتمنّى أن ينجح خالد !

ب - آمل أن تبلغ هند ما تريدا.

وتُستعار، كما أسلفنا، الصيغة الفعلية الماضي لتحقيق السمة الوجهية «الدعاء» كما في (256) :

---

(18) مما يندرج في المخصص القضوي، كذلك، «التعجب» باعتباره أحد المواقف «الانفعالية» التي يمكن أن يتخذها المتكلم من فحوى القضية. ويتحقق التعجب كما هو معلوم بواسطة صيغة المحمول («ما أفعل» أو «أفعِلْ ب») أو بواسطة التنغيم. على هذا يمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن تحقق هذه السمة في الجملة «ما أجمل السماء!» كالتالي :

(vi) خب عج ثب [جميلة] = ما أجمل.

حيث : عج = تعجب

ويُعدُّ «القسم» من قيم $\pi_3$ كذلك على أساس أن العبارات القسمية مؤكدات قضوية.

(256) حفظك الله !

– أما السمات الوجهية المرجعية فتضطلع بتحقيقها **أفعال وجهية** من قبيل «**يبدو**» و«**يظهر**» و«**يقال**» كما هو الشأن في الجمل التالية :

(257) أ – **يقال** إن خالداً سيتزوج هنداً

ب – **يبدو** أن طلبة القسم سينجحون جميعاً

ج – **يظهر** أن المدير سيمر اليوم بالمكاتب

– وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) على أن التعجب ليس نمطاً جملياً وليس قوة إنجازية وإنما هو سمات وجهية قضوية يؤشر لها في البنية التحتية عن طريق مخصص القضية $\pi_3$ وتتحقق بواسطة صيغ محمولية معينة أشهرها صيغتا «**ما أفعل**» و«**أفعِل بـ**». هاتان الصيغتان، إذن، تحققان للمخصص القضوي $\pi_3$ حين تكون قيمته «**التعجب**».

(٤) يشمل المخصص $\pi_4$، كما سبق أن بيّنا، النمط الجملي والقوة الإنجازية (الحرفية والمستلزمة). يتحقق النمط الجملي في صيغة المحمول الفعلي حيث تُنتقى صيغتا الماضي والمضارع حين تكون قيمة النمط الجملي «**الاخبار**» أو «**الاستفهام**» وتنتقي صيغةُ «**إفعل**» حين تكون قيمة النمط الجملي «**الأمر**».

أما القوة الإنجازية فتتحقق في شكل أداة أو بواسطة التنغيم عادة. وقد تتدخل القوة الإنجازية في تحديد صيغة المحمول ويحصل ذلك في حالة انتقاء الصيغة الأمرية «**لتفعل**» عوضا عن الصيغة «**افعل**» : يتوسّل للدلالة على أمر المخاطب بصيغة «**افعل**» عادة ويستعاض أحيانا عن هذه الصيغة بصيغة «**لتفعل**» كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(258) أ – ناولني ذلك الكتاب !

ب – لتناولني ذلك الكتاب !

لرصد الفرق بين (258 أ) و(258 ب) ثمة افتراضان : إما أن تُعدّ الجملة الثانية التماساً في مقابل الجملة الأولى الدالة على أمر أو أن تُعدّ أمراً «**مهذباً**» (أوملطفاً).

في الحالة الأولى تكون الصيغة «**لتفعل**» تحققاً للمخصص الإنجازي $\pi_4$ بقيمة الالتماس وتكون، في الحالة الثانية، تحققاً للمخصص القضوي $\pi_3$ بقيمة «**التلطيف**».

(٥) كان الحديث في الفقرات الأربع أعلاه عن **تحقق المخصصات العامة** المؤشر لها في البنية التحتية نفسها. اما الآن فنعرض لكيفية **تحقق المخصص السياقي** الذي يتولد عن السياق أي عن العلاقة الصرفية بين المحمول وفاعله.

أشرنا آنفاً إلى أن تطابق المحمول والفاعل يتم من حيث الشخص والجنس ولا يتم في العربية بالنظر إلى العدد على اعتبار أن الرتبة في هذه اللغة هي فعل - فاعل (مفعول).

في حالة المحمولات الفعلية «**البسيطة**» يتحقق التطابق في الصيغة نفسها في شكل لاحقة :

(259) أ - عاد الطالب

ب - عادت الطالبة

ج - عاد الطلاب

د - عادت الطالبات

أو في شكل سابقة :

(260) أ - يراجع الطالب درسه

ب - تراجع الطالبة درسها

ج - يراجع الطلاب دروسهم

د - تراجع الطالبات دروسهن

وتختلف اللغة العربية عن لغات أخرى (كالفرنسية) من حيث إن التطابق يتحقق، في حالة المحمولات الفعلية «**المركّبة**» في الصيغة وفي الفعل المساعد معاً. قارن :

(261) أ - كان خالد (قد) خرج

ب - كاد الإناء يقع

(262) a - Il jouait

b - Il avait joué

c - * Il avait jouait

بـــل إن التطابق يتحقق في الصيغة وفي كل الأفعال المساعدة مهما تعددت :

(263) أ - **كان يكاد يقع**

ب - **كانت أصبحت تؤلف** قصصاً للأطفال

(د) يستدعي ما أوردناه في الفقرات الثلاث السابقة ملاحظات نعدها أساسية بالنظر إلى علاقة التوازي المفترض قيامها بين سلمية المخصصات وترتيبها السطحي وهي :

(١) يتم تحقق المخصصات، غالباً، في اللغة العربية خاصة، بكيفية لا تتيح التمييز، خطياً، بين صرفات تحقق كلّ مخصص داخل الكلمة الواحدة. فصيغة «**الماضي**» تحقق في الوقت ذاته، المخصص الزمني «**المضي**» والمخصص الجهي «**التام**»، ومخصص التطابق. وصيغة «**المضارع**» تحقق في نفس الوقت، المخصص الزمني «**الحال**» والمخصص الجهي «**غير التام**» ومخصص التطابق.

(٢) ويصدق ذلك لا على المخصصات المتجاورة في سلمية المخصصات بل كذلك على المخصصات التي توجد في أعلى هذه السلمية. مثال ذلك أن النمط الجملي الذي يعلو سلمياً جميع المخصصات يتحقق في الصيغة الفعلية نفسها وكذلك شأن بعض المخصصات الإنجازية كالالتماس الذي يخالف الأمر الصريح من حيث إنه يتحقق في الصيغة «**لتفعل**» بدلا من الصيغة «**افعل**».

(٣) بالرغم من ذلك، لا تمنع هذه الظاهرة وجود علاقة توازٍ بين سلمية المخصصات وترتيبها الصرفي السطحي.

بوجه عام، تتقدم الوسائل التي تحقق المخصص القضوي $\pi_3$ علـــى الوسائل التي تحقق المخصص الحملي $\pi_2$ التي تتقدم على ما يتحقق بواسطته مخصص المحمول $\pi_1$ بحيث يمكن أن نعتبر الترتيب التالي ترتيبا وارداً في اللغة العربية :

(264) $\pi_4 - \pi_3 - \pi_2 - \pi_1 - \varphi$

حيث $\varphi$ = محمول

ويمكن القول بأن التوازي بين السلمية التحتية والترتيب السطحي حاصل

كذلك بين المخصصات الجزئية المندرجة تحت كلّ مخصص من المخصصات العامة. فالمخصص المعرفي النفي في $\pi_3$ يتقدم على الأفعال الوجهية ويتقدم النفي كذلك، في مستوى الحمل، على ما يدل على الوجه الحملي الذي يليه ما يدل على الزمن المتقدم بدوره على الوسائل التي تُحقّق الجهات السورية. أمّا بالنسبة للمستوى الأدنى، مستوى مخصص المحمول $\pi_1$ فيتقدم الفعل المساعد الدالّ على الجهات المرحلية على الصيغة الفعلية الدالة على جهة التام أو غير التام. أمّا المخصص السياقي التطابق فيتحقق كما رأينا في شكل سابقة أو لاحقة. إذا صح هذا أمكن التمثيل لترتيب مكونات المحمول الفعلي في اللغة العربية على الشكل التالي :

(265) [[ – نف – وجه]] – [[نف – وجه – زمن – جهة سورية ]] –
$\pi_3$ $\pi_2$
[[جهة مرحلية]] – [($\pi_1$)] – [{(تط) $\varphi$–(تط)}]]
$\pi_1$

من الأمثلة التي يمكن إيرادها لتدعيم ورود البنية (265) في اللغة العربية ما يلي :

(266) أ – ما كان يظل يكاد يقع

ب –* كان ما يظل يكاد يقع

ج – * ما يظل كان يكاد يقع

د – * ما كان يكاد يظل يقع

هـ – * ما كان يظل يقع يكاد

و – * ما كان يكاد يقع يظل

توحي المعطيات المسوقة في (266) بأن التركيب الفعلي في اللغة العربية يخضع للبنية (265) وأن ترتيب مكوناته يستجيب لمبدإ الإسقاط من حيث إنه يعكس إلى حدّ بعيد السلّميّة القائمة بين المخصصات في مستوى البنية التحتية.

(٤) يعد ديك (ديك 1994) ترتيب مكونات التركيب الفعلي من الخصائص التي تتقاسمها مجموعة من اللغات كالانجليزية والهولندية والفرنسية واللاتينية. ويمكّننا البحث في التركيب الفعلي العربي من القول بأن اللغة العربية تؤاسر

هذه اللغات من حيث إن مكونات هذا التركيب يخضع فيها لنفس الترتيب . إلا أنها تختلف عن هذه اللغات في أمرين :

**أولاً،** ظاهرة تحقق مخصصات متعددة بواسطة نفس الصرفة دفعة واحدة أوضح في العربية باعتبارها لغة «**تأليفية**» أكثر منها لغة «**تحليلية**» ؛

**ثانياً،** يضع ديك (ديك 1994) مخصص النفي بعد مخصص الزمن على أساس أن الأول يوجد في حيز الثاني ... ولعل ما سوغ له أن يفترض ذلك ورود الأداة النافية في لغات كالانجليزية بعد الصرفة الدالة على الزمن (= الصرفة «do» في الأنجليزية) كما هو الشأن في الجملة (267) :

(267) John did not meet Mary

أما بالنسبة للغة العربية فقد بيّنا أن أدوات النفي فيها تنتمي إلى طبقات مختلفة من القضية إلى المحمول. وفقاً لذلك تتصدّر الأداة «ما» الجملة ولا يسوغ أن يتقدم عليها مكون من مكونات التركيب الفعلي كما يتبين من المقارنة بين (266 أ) و(266 ب). فيما يخص الأدوات النافية الأخرى ( = «لم» و«لن» و«لا») المنتمية إلى طبقة الحمل فيمكن أن نلاحظ بالنظر إلى خصائصها ملاحظتين : **أولاهما** أن هذه الأدوات (خاصة الأداتين «لم» و«لن») لا تفيد النفي فقط بل هي علامات دالة على الزمن في الوقت ذاته. ف «لم» و«لن» ليستا أداتي نفي تدخلان على فعل مزمن بل إنهما تزمنان هذا الفعل علاوة على نفيه. مفاد هذه الملاحظة أن مخصصي النفي والزمن متحققان معاً في نفس الأداة. **ثانيهما**، أن هذه الأدوات، إذا وردت في تراكيب فعلية يكون فيها الزمن مدلولاً عليه بفعل مساعد، يمكن أن تتقدم على هذا الفعل كما يمكن أن تتلوه :

(268) أ - لم يكن خالد أفطر حين رجع بكر

ب - كان خالد لم يفطر حين رجع بكر

إلا أنه من الملاحظ أن التراكيب التي من قبيل (268 أ) أكثر استعمالاً من مقابلاتها التي من قبيل (268 ب) التي تبدو، بالتالي، كأنها بدائل موسومة. مؤدى هذه الملاحظة أن اللغة العربية من اللغات التي يعلو فيها مخصصُ النفي مخصصَ الزمن.

(هـ) سبق أن أشرنا إلى أن القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول تتخذ الصورة العامة (164) المسوقة هنا للتذكير :

(164) مخصص [مخصص] = قيمة

إذا الشروط 1، 2، ....، ن

إذا اعتمدنا (164) صورة عامة لقواعد تحقق المخصصات أمكننا صوغ القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول الفعلي في الجمل (269 أ - د) :

(269) أ - نزل المطر

ب - كان ينزل المطر

ج - كان نزل المطر.

د - لم ينزل المطر

على النحو التالي :

(270) أ - خب ثب مض - طق تا <ش$^{3}$ 1 ذ> [ن ز ل {فَعَلْ}] = نزل

ب - خب ثب مض- طق غ تا <ش$^{3}$ 1 ذ> [ن ز ل {فَعَلْ}] = كان ينزل

ج - خب ثب مض- نس تا <ش$^{3}$ 1 ذ> [ن ز ل {فَعَلْ}] = كان نزل

د - خب نف مض- طق غ تا- منقطع <ش$^{3}$ 1 ذ>[ن ز ل {فَعَلْ}] = لم ينزل.

سبق أن أشرنا إلى أن اللغة العربية من اللغات « **التأليفية** » وأن من دلائل هذه الخاصية أن المخصصات في هذه اللغة تنزع إلى أن تتحقق بواسطة صرفات واحدة (صيغ، أفعال مساعدة، أدوات) أو صرفات محدودة. هذه الخاصية تنعكس، طبعا، في كيفية صوغ القواعد المسؤولة عن تحديد صورة المحمول الصرفية. فمن هذه القواعد ما لا يمكن تقسيم صوغه ومنها ما يحتمل أن يصاغ بطريقة تجزيئية نسبياً. تنتمي إلى الفئة الأولى من القواعد القاعدة (270 أ) في حين تنتمي إلى الفئة الثانية القواعد (270 ب، ج، د). فالقاعدتان (270 ب - ج)، مثلاً يمكن تقسيم كل منهما إلى قاعدتين اثنتين مرتبتين على النحو التالي :

(271) أ - خب ثب - غ تا ‹ش$^{3}$، 1، ذ› [ن ز ل {فْعَلْ}] = ينزل

ب - مض - طق [ينزل] - كان ينزل

(272) أ - خب ثب مض- طق تا ‹ش$^{3}$، 1، ذ› [ن ز ل {فَعَلْ}] = نَزَلَ

ب - مض [نزل] = كان نَزَلَ

من المقارنة بين القواعد (271) - (272) والقاعدة (270 أ)، يمكن أن تستنتج أمور ثلاثة :

**أولا،** أن بعض قواعد صياغة المحمول في اللغة العربية تستجيب لمبدأ التجزئة والترتيب المشار إليه أعلاه والممثل له بالقاعدة (168) التي يقترحها ديك بالنسبة للغة الأنجليزية ؛

**ثانيا،** أن القواعد التي تستجيب لهذا المبدإ هي القواعد المسؤولة عن تحقيق تركيب فعلي يتضمن بالإضافة إلى الصيغة الفعلية عناصر أخرى (أفعالاً لغوية وأدوات) ؛

**ثالثا،** أن تجزئة هذه القواعد وترتيبها يماشيان مبدأ الاسقاط الآنف الذكر بحيث يتخذ ناتجُ القاعدة الأولى دخلاً لقاعدة تستخدم المخصص الأعلى في سلمية المخصصات (265).

### 5 - 3 - 2 - 2 المحمول غير الفعلي

سنقصر العرض في هذا المبحث على ما يُميّز صياغةَ المحمول غير الفعلي عن صياغة المحمول الفعلي الذي فصلنا الحديث عنها في ما سلف من مباحث.

نذكر بأننا نقصد بالمحمول غير الفعلي كلَّ محمول ينتمي إلى مقولة الاسم أو مقولة الصفة أو مقولة الظرف كما هو شأن المحمولات الواردة في الجمل التالية :

(273) أ - هند استاذة

ب - زينب سعيدة

ج - السفر غداً

د - خالد في البيت

(أ) ميزة المحمول غير الفعلي في مقابل نظيره الفعلي أنه لا يتكفل ولو جزئياً بتحقيق مخصصاته [19] ويحتاج بالتالي إلى وسائل صرفية إضافية تضطلع بهذه المهمة.

- هذه الوسائل هي ما اسميناه «الأفعال الرابطة» وهي أفعال ناقصة تواكب محمولات غير فعلية. مثال ذلك :

(274) { كانت / أصبحت / ما زالت / ظلت } هند استاذة

(275) { كانت / أصبحت / ما زالت / ظلت } زينب سعيدة

(276) { كان / ما زال / ظل } خالد في البيت

(277) أ - سيكون السفر غداً

ب - كان الاجتماع البارحة.

(ب) تعد واردةً بالنسبة للمحمول غير الفعلي قيمتا المخصص π، «**غير التام**» و«**الدخول**» كما هو الشأن في الجمل (274) - (277) ولا ورود بالنسبة لهذا الضرب من المحمولات للقيمتين الجهيتين الأخريين «**الشروع**» و«**المقاربة**». دليل ذلك لحن التراكيب التي من قبيل :

(19) يمكن أن نفترض، مع ذلك، أن المحمول المشتق يدل بصيغته نفسها على الجهة حيث يكون «**اسم الفاعل**» للجهة غير التام و«**اسم المفعول**» للجهة التام فيحصل بذلك توازٍ بين «**اسم المفعول**» والصيغة الفعلية الماضي و«**اسم الفاعل**» والصيغة الفعلية المضارع. يتبنى هذا الافتراض يتعين التأشير للسمة الجهية ضمن القاعدتين الاشتقاقيتين المسؤولتين عن تكوين اسمي الفاعل والمفعول لا بواسطة مخصص جهي يتحقق في شكل صيغة كما هو الشأن بالنسبة للمحمول الفعلي.

(278) أ - * كاد/يكاد بكر واقعاً

ب - * أوشك / يوشك خالد خاطباً هنداً

(279) أ - * شرع / يشرع بكر محرراً أطروحته

ب - * جعل / يجعل خالد ململماً أوراقه

ج - * طفقت زينب مرتبة كتبها

وتقيّد توارد الجهة الدخول في المحمول غير الفعلي ضرورة دلالة هذا المحمول على وضع دائم كما هو الشأن في الجمل (274) و(275). ويمتنع أن يكون المحمول دالاً على «**عمل**» أو «**حدث**» كما يتبين من لحن الجمل التالية :

(280) أ - * أصبح بكر محرراً أطروحته

ب - * أصبحت زينبُ داخلة البيتَ

(281) أ - * أصبحت الريح فاتحة النوافذ

ب - * أصبح الرعد مدوياً

ويصدق هذا القيد كذلك على توارد الجهة «**الدخول**» والمحمول الفعلي ذاته بحيث لا يسوغ استعمال «**أصبح**» في الجملة التالية إلا على أساس تأويل الفعل الرئيسي دالاً على عادة :

(282) أصبح خالد يقرض الشعر.

(ج) يمكن تلخيص الكيفية التي يتم بها تحقق مخصص الطبقة الثانية $\pi_2$ بالشكل التالي :

(١) توارد الجهتان السوريتان «**الاستغراقُ**» و«**الاستمرارُ**» المحمولَ غير الفعلي مواردتهما للمحمول الفعلي كما يتبين من الجملتين (283) :

(283) أ - ما زال / لا يزال الجو حاراً

ب - ظل الطقس بارداً طيلة اليوم.

(٢) أمّا بالنسبة للزمن فإن مخصصه يتحقق (بواسطة الفعل الرابط) في حالتي المضي والمستقبل :

(284) أ - كان عمرو حزيناً البارحة

ب - سيكون في بيته هذا المساء

أما حين تكون قيمة المخصص الزمني «الحاضر» فلا رابط :

(285) أ - الجو حار اليوم

ب - السفر الآن

ج - هند في الكلية

ونلاحظ أن المحمول غير الفعلي لا يتحمل بالنظر إلى الزمنين المضي والمستقبل إلا المضي المطلق والمستقبل المطلق. ويفسر ذلك أن المحمول غير الفعلي بخلاف مقابله الفعلي، لا يدل على الزمن بنفسه ولا يتحقق المضي النسبي مع المحمول غير الفعلي إلا في حالة توارد فعلين على المحمول، فعل مساعد وفعل رابط كما في الجملة التالية :

(286) كان خالد أصبح مدرس رياضيات حين تزوج هندا

ويمتنع أن يُسخَّر نفس الفعل للدلالة على المضي النسبي :

(287) * كان كان خالد متزوجاً

فيما يخص التراكيب التي يبدو فيها الفعل الرابط «كان» متصرفا في الحاضر لا يُطابق فيها زمن الواقعةِ زمنَ التكلم كما تبين المقارنة بين (288 أ) و(288 ب) :

(288) أ - يكون الطقس حاراً في الصيف

ب - * يكون الجو حاراً الآن.

يترتب عن هذا أن المبدأ القائل بعدم ظهور الفعل الرابط مع الزمن الحاضر لا يصدُق إلا إذا قُصِد بحاضر زمن التكلم كما هو الشأن في تراكيب التي من قبيل (288 ب).

**ملحوظة** : تتصرف الأفعال الروابط الدالة على الاستمرار (= «مازال» وما حاقلها) في الأزمنة الفعلية الثلاثة، المضي والحاضر والمستقبل كما في (289 أ- ج) :

(289) أ - ما زال البرد قارساً

ب - لا يزال البرد قارساً

ج - لن يزال البرد قارساً إلى نهاية الشتاء.

إلاَّ أن هذه الصيغ، خاصة الصيغتين الأوليين، لا تطابقان دلالتي الزمنين المضي والحاضر. رائز ذلك أنهما يتعاقبان في نفس الجملة دون تغيير في المعنى كما يتبين من الترادف القائم، مثلاً، بين (289 أ) و(289 ب). ويبرز ذلك أيضاً توارد الصيغتين معاً مع اللاحق الزمني « حتى الآن » :

(290) ما زال / لا يزال الجو حاراً حتى الآن.

يُستنتج، إذن، أن ورود الرابط الاستمراري في صيغة المضارع لا يعني أن هذا الرابط دال على الزمن الحاضر ولا يشكل، بالتالي، خرقاً للمبدإ العام القاضي بعدم ظهور الرابط حين تكون قيمة المخصص الزمني «الحاضر» (بمعنى زمن التكلم).

(٣) يستلزم تحقق الوجه الحملي (المعرفي أو الشرعي) ظهور الرابط كما يتبين من المقارنة بين (291) و(292) :

(291) أ - يجب أن يكون المرشح مُجازاً
ب - ينبغي أن تصبح هند هادئة الأعصاب
ج - يُمنع أن يظل الباب مفتوحاً بعد المغرب.

(292) أ - * يجب المرشح مجاز
ب - * ينبغي هند هادئة الأعصاب
ج - * يُمنع الباب مفتوح بعد المغرب

ولنلاحظ بهذه المناسبة، أيضاً، أن صيغة المضارع التي وردت عليها الروابط في الجمل (291 أ - ج) غير دالة على الحاضر وأن هذا ليس مثالاً يُفنِّد مبدأ عدم ظهور الرابط مع الزمن الحاضر.

أما النفي فإنه يتحقق مع الزمن الحاضر بواسطة إحدى الأداتين «ليس» و«ما» :

(293) أ - ليست هند سعيدة
ب - ما هند شاعرة

ويتحقق كذلك بواسطة الأداة «لا» شريطة أن تتكرر كما في التراكيب التي من قبيل (294) :

(294) أ - خالد لا في البيت ولا في المقهى

أو أن ترد بعد أداة نفي أخرى :

(295) { ليس / ما } خالد في البيت ولا في المقهى

ويمكن ان يتحقق النفي كذلك بواسطة «لن» و«لم» شريطة أن يصاحب المحمولَ رابطٌ :

(296) أ - لم يكن عمرو حزيناً
ب - لن تصبح هند شاعرة

(297) أ - * لم عمرو حزين
ب - * لن هند شاعرة

ويمكن أن توارد «لا» الرابطَ شريطة ألاّ يكون الرابطُ دالاً على الحاضرِ زمنِ التكلم :

(298) أ - لا يكون الجو حاراً في الشتاء
ب - * لا يكون الجو حاراً

ويصدق على موارِدة «قد» للمحمول غير الفعلي ما قلناه عن أداتي النفي «لم» و«لن» حيث يشترط في تحقق وجهي التوكيد والاحتمال بواسطة «قد» وجودُ الرابط :

(299) أ - قد كانت زينب مسافرة
ب - قد تكون زينب مسافرة
ج - * قد زينب مسافرة

ويفسر ذلك اقتضاء الأداة «قد» أن توارد الزمن وهو غير موجود في ذات المحمول غير الفعلي.

بهذا الصدد يجدر أن نشير إلى أن للوجه المعرفي الحملي دخلا في ظهور الرابط أو عدم ظهوره، في حالة ورود المحمول مزمنا في الحاضر. من ذلك أن التراكيب التي من قبيل (300) تبدو تامة السلامة :

(300) أ - قد تكون زينب نائمة الآن

ب - ربما تكون زينب نائمة الآن

في مقابل التراكيب التي من قبيل (301) :

(301) أ - * تكون زينب نائمة الآن

ب - زينب نائمة الآن

يمكن أن نستنتج من هذه الملاحظة، إن صحت، أن ظهور الرابط مرتبط لا بمخصص الزمن فحسب بل كذلك بمخصصي الجهة والوجه.

(د) ليس ثمة فرق بين المحمول الفعلي ومقابله غير الفعلي بالنظر إلى المخصص القضوي $\pi_3$. فالمحمول غير الفعلي يتقبل أنماط الوجوه القضوية الثلاثة (= المعرفي والإرادي والمرجعي) تقبل نظيره الفعلي لها :

(302) أ - أظن أن بكراً مسافر

ب - أؤكد لك أن زينب لغوية ممتازة

ج - إن زينب سعيدة

(303) أ - يبدو أن الجو حارٌ جداً اليوم

ب - يظهر أن خالداً سيصبح ملحنا عظيماً

(304) أ - أريد أن يصبح خالد صديقاً لي

ب - أتمنى أن تكون هند بعافية

ونلاحظ هنا، كذلك، أن هذه الأفعال الوجهية منها ما يقتضي ظهور الرابط ومنها ما لا يقتضي ذلك. قارن، مثلاً، بين (304 ب) و(305) :

(305) * أتمنى أن هندا بعافية.

(هـ) تقدم أن النمط الجملي، احدى قيم المخصص $\pi_4$، يتحقق في صيغة المحمول الفعلي ذاتها، كما يتبين من التقابل بين صيغتي المضارع والماضي من جهة وصيغة الأمر من جهة أخرى. أما المحمول غير الفعلي فلا يمكن أن يحقق النمط الجملي إلا بواسطة الفعل الرابط :

(306) أ – كُونُوا كرماء
ب – ظَلِّي واقفة بالباب حتى يُؤذَنَ لك بالدخول.

(307) أ – لا تكونوا بخلاء
ب – لا تظلي واقفة وقتاً طويلاً

(و) أمّا المخصص السياقي التطابق فيتحقق في المحمول غير الفعلي إذا كان صفة أو اسماً ويخالف المحمولُ غيرُ الفعلي نظيره الفعلي، في باب التطابق، في كونه لا يحقق سمتي الشخص والجنس فحسب بل كذلك سمة العدد إذ إن الفاعل في التراكيب غير الفعلية غالباً ما يتقدم المحمول :

(308) أ – الطالب حاضر
ب – الطالبة غائبة
ج – * الطالبة غائب

(309) أ – الطلاب مجتهدون
ب – الطلاب مجتهدات
ج – * الطلاب مجتهد

وكما هو الشأن بالنسبة للمحمول الفعلي، تتحقق سمات التطابق هذه في المحمول غير الفعلي وأيضاً في الرابط الذي يواكبه (أو الروابط في حالة التعدد) :

(310) أ – كان خالد شاعراً
ب – كانت هند شاعرة
ج – * كان هند شاعرة

(311) أ – كان خالد أصبح شاعراً
ب – كانت هند أصبحت شاعرة
ج – * كان هند أصبحت شاعرة
د – * كانت هند أصبح شاعرة

من هذه الملاحظات، إن صحت، يمكن أن يستنتج أن ما يميز المحمول غير الفعلي من خصائص يمكن تلخيصه كالتالي :

(١) يدل المحمول غير الفعلي بذاته على نمط الواقعة (= عمل أو حدث أو حالة أو وضع) وعلى علاقة التطابق القائمة بينه وبين الموضوع فاعله ؛

(٢) لا يضطلع المحمول غير الفعلي بتحقيق المخصصات العامة التي يتكفل بتحقيقها الفعل الرابط (أو الأفعال الرابطة) ؛

(٣) ليس للمحمول غير الفعلي، في مقابل نظيره الفعلي، نفس الإمكانات بالنظر إلى تحقيق المخصصات العامة إذ يمتنع أن تتحقق معه بعض المخصصات الجهية كمخصصي المقاربة والشروع ؛

(٤) يرتبط ظهور الفعل الرابط في التراكيب غير الفعلية لا بالمخصص الزمن فحسب بل كذلك بالمخصصات الجهية والوجهية المختلفة ؛

(٥) ليس الرابط الفعلَ «كان» وما يحاقله فحسب بل كذلك أفعالاً أخرى ( = أفعال الدخول وأفعال الاستمرار وأفعال الاستغراق) ؛

(٦) من الأفعال الناقصة ما يُستعمل فعلاً مساعداً ورابطاً ومنها ما لا يمكن أن يرد إلاّ فعلا مساعداً كما هو شأن افعال المقاربة وأفعال الشروع [20].

قبل أن نختم هذا المبحث عن المحمول غير الفعلي، نورد أمثلة للقواعد المسؤولة عن صياغة هذا الضرب من المحمولات :

(312) أ - الرفيق نائم

ب - خب ثب حض غ تا <ش$^3$، ا، ذ> [نائم] = نائم

(313) أ - كان الرفيق نائماً

ب - خب ثب مض غ تا <ش$^3$، ا، ذ> [نائم] = كان نائم

(314) أ - مازال الرفيق نائماً

ب - خب ثب غ تا سمر <ش$^3$، ا، ذ> [نائم] = مازال/لايزال نائم

## ٦ - اشكالات عالقة :

نعرض في هذا المبحث لبعض الظواهر أو القضايا التي أشكلت علينا ولم نستطيع أن نقترح لها حلاً مُرضياً والتي نفضل، في الوقت الراهن، أن نكتفي بطرحها للمزيد من البحث.

(20) للمزيد من التفاصيل عن خصائص الجُمل غير الفعلية وعن القضايا التي يطرحها الفعل الرابط، راجع (المتوكل 1987 ب).

**6 - 1 - «س/سوف» و«لن» : زمن أم وجه ؟**

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن الفرق بين «**السين**» و«**سوف**» غير واضح وضوحاً تاماً. ويظل السؤال التالي وارداً طرحه : «**هل تُستعمل «السين» للدلالة على المستقبل القريب في حين تُستعمل «سوف»** للدلالة على المستقبل البعيد أم **هل هاتان الأداتان تتعاقبان في نفس التراكيب دون تغيير في المعنى ؟**». بعبارة أخرى، **هل ثمة فرق بين** (315 أ) و(315 ب) أم هما بمعنى واحد ؟

(315) أ - سأرقب وعدها

ب - سوف أرقب وعدها

ويترتب عن الإجابة على هذا السؤال إمكان القول بورود التقابل الزمني «**مستقبل قريب**» / «**مستقبل بعيد**» صرفياً في اللغة العربية أو بعدم وروده.

كثيراً ما يُعدُّ دخول إحدى هاتين الأداتين على صيغة المضارع تأشيراً إلى توكيد تحقق الواقعة الدال عليها المحمول.

حسب هذا الحدس، تكون هاتان الأداتان من الوسائل التي تُحقِّق صرفياً الوجه الحملي المعرفي «**مؤكد**». وإذا صحّ هذا الافتراض أمكن القول بأن هاتين الأداتين تدلان مع صيغة المضارع على ما تدل عليه الأداة «**قد**» مع صيغة الماضي كما يتبين من التقابل التالي :

(316) أ - قد عاد الأمن

ب - سوف / سيعود الأمن

في نفس الاتجاه، يمكن أن نذهب إلى افتراض أن في «**سوف**» توكيداً أقوى من التوكيد الذي نجده في «**السين**» بحيث يمكن افتراض فرق في درجة التوكيد بين (317 أ) و(317 ب) :

(317) أ - سيعود الأمن

ب - سوف يعود الأمن

إلا أن ما يمكن أن يشكل في ورود افتراض أن لهاتين الأداتين قيمة وجهية هو أنهما الوسيلتان الوحيدتان اللتان يتحقق بواسطتهما صرفياً مخصص الزمن

المستقبل. دليل ذلك أن بحذفهما ننتقل من المستقبل إلى الحاضر لا من المستقبل المؤكد إلى المستقبل المحايد. قارن :

(318) أ - يكلم بكر أخاه في الهاتف
ب - سوف / سيكلم بكر أخاه في الهاتف

(ب) في نفس السياق، تضاف، عادةً، إلى قيمتي «لن»، الزمن المستقبل والنفي، قيمة حملية معرفية ثانية وهي التوكيد. على هذا الأساس تكون «لن» في الجملة التالية تحققاً لثلاثة مخصصات، مخصص زمني ومخصصين وجهيَّين النفي والتوكيد على اعتبار أن التوكيد هنا توكيد للنفي :

(319) لن تعود هند.

ويصدق على «لن» ما يصدق على «سوف» و«السين» من حيث إنه لا تُوجد أداة أخرى تضطلع بالدلالة على الاستقبال والنفي دون التوكيد، لذلك يظل التوكيد بالنسبة للأداة «لن» مجرد حدس..

**6 - 2 - الأدوات النافية «المركّبة»**

تعرضنا في المباحث السابقة لفئة الأدوات النافية «البسيطة» ولم نتناول ما يمكن تسميته «الأدوات النافية المركبة»[21] وهي الأدوات الواردة في الجمل التي من قبيل (320 أ - د) :

(320) أ - **ما** شربت **شيئاً**
ب - **لم** أقابل **أحداً**
ج - **لم** أدخن **قط**
د - لن أبكي أبداً

خاصية (342) أ - د) أن أداة النفي فيها مصحوبة باسم («شيء»، «أحد») أو ظرف زمان (قط، أبداً) يكاد يكون معها صرفةً واحدة متقطعة. وواضح أن هذا العنصر (اسم أو ظرف) خضع وما زال يخضع لسلسل تحجر. من علامات ذلك ما يلي :

(21) يوجد وصف مفصل لخصائص الأدوات النافية المركبة في (المتوكل 1993 أ).

(أ) لم يعد من الممكن، باستثناء «شيء» استعمال هذه العناصر خارج سياق النفي :

(321) أ - شربت شيئاً
ب - * رأيت أحدا
ج - * دخلت قطّ
د - * سأبكي أبداً

(ب) لم يعد من الممكن أيضاً تقديم هذه العناصر على أدوات النفي التي تتحمّل ذلك عادة :

(322) أ - * شيئاً لم أشرب
ب - * أحداً لم أقابل
ج - * قطّ لم أدخل
د - * أبداً لن أبكي

(ج) بلغ «شيء» في العربيات الدوارج من التحجر أنه أصبح مجرد لاصقة :

(323) أ - * **ما جيتش**
ب - * **ما كليتش**

وأنه اصبح من السائغ، لذلك، أن يلحق بأي فعل ولو كان لازماً :

(324) أ - **ما خرجتش**
ب - **ما نعستش**

بل إنه أصبح ممكناً أن تلحق هذه اللاصقةُ بأداة النفي فتكون معها صرفة واحدة :

(325) أ - **ماشي** عادتك هدي
ب - **مش** حاقولك

(د) أصبح العنصر المعني بالأمر، يتكّفل لوحده، في بعض العربيات الدوارج، بتحقيق النفي، مثال ذلك :

(326) أ – فيه حاجة ؟

ب – **أبداً**

(327) أ – **تكرنشي** عايز تكوش ع المليون بتاع اختك ؟! [22]

السؤال الذي يرد طرحه بعد هذه الملاحظات هو : ما الوضع الذي يمكن أن تتخذه المفردات التي من قبيل «**شيء**» و«**أحد**» و«**أبدا**» و«**قط**» في نظرية كالنحو الوظيفي وما هو التمثيل الملائم لهذه المفردات في هذه النظرية ؟ ثمة إمكانات ثلاثة وهي :

(١) تُعدُّ تلك المفردات حدوداً (موضوعات بالنسبة ل «**شيء**» و«**أحد**» ولواحق زمن بالنسبة ل «**قط**» و«**أبداً**» ) كباقي الحدود تحمل وظائف دلالية (ووظائف تركيبية) ويمثل لها، في البنية التحتية، على هذا الأساس ؛

(٢) تُعد تلك المفردات مجرد صرفات تتحقق بواسطتها سماتٌ وجهيةٌ أو جهيّة أو زمنية في سياق نفي ... في هذه الحالة يُمثل لها في شكل مخصصات وجهية أو زمنية أو جهيّة على أساس تواردها مع مخصص النفي ؛

(٣) حسب الإمكان المُتاح الثالث تعد تلك العناصر صرفات نافيةً تُشكّل مع أداة النفي أداة واحدة متقطعة. على هذا الأساس، يمثل للأداة المتقطعة ككل في شكل مخصص واحد، مخصص النفي.

في الواقع، لا تناسب هذه الاقتراحاتُ الثلاثة العناصرَ المعنية بالأمر على حدٍ سواء إذ إن هذه العناصر لا تتساوى، كما رأينا، من حيث درجة التحجر. فالاقتراح الأول قد يناسب «**شيئا**» و«**أحداً**» في اللغة العربية الفصحى والاقتراحُ الثاني قد يناسب «**قط**» و«**أبداً**» في حين يناسب الاقتراحُ الثالث «**شيئاً**» في العربيات الدوارج حيث بلغ التحجر منتهاه.

## 6 - 3 – إعراب المحمول

يحدد إعراب المكونات، في نظرية النحو الوظيفي كما هو معلوم، الوظائفُ (الدلالية أو التركيبية أو التداولية) التي تحملها هذه المكونات. إلا أن ثمة

(22) معنى النفي في هذا الضرب من التراكيب ضمني. فالجملة (327)، مثلاً، باعتبارها «**استفهاما إنكاريا**» مرادفة للجملة :

(viii) ما تكرشي ع المليون بتاع اختك !

إعرابات لا يمكن إرجاعها إلى الوظائف. من ذلك اعراب المحمول سواء أكان محمولاً فعلياً أم محمولا غير فعلي. في هذا المبحث نعرض بإيجاز لإشكال اعراب المحمول وما يمكن اقتراحه لمقاربة هذه الظاهرة في إطار النحو الوظيفي.

### 6 - 3 - 1 - المحمول غير الفعلي

من المعلوم أن المحمول غير الفعلي الاسم أو الصفة يأخذ الحالة الإعرابية الرفع أو الحالة الإعرابية النصب كما هو الشأن في الجمل التالية :

(328) أ - بكر مهندس
ب - هند بارعة

(329) أ - كان / سيكون بكر مهندساً
ب - أصبح / سيصبح بكر مهندساً
ج - مازال / لا يزال بكر مهندساً
د - ظل بكر مهندساً سنوات عدة

(330) أ - كانت / ستكون هند بارعة
ب - أصبحت / ستصبح هند بارعة
ج - ما زالت / لا تزال هند بارعة
د - ظلت هند بارعة رغم مرضها

(331) أ - يكون الجو حاراً في شهر أغسطس
ب - تظل السماء زرقاء طول النهار

سبق أن أشرنا إلى أن الإعراب، في النحو الوظيفي، تحدده الوظائفُ وأن إعراب المحمول لا يمكن إرجاعه إلى الوظائف. فلا وظيفةٌ دلالية للمحمول ولا وظيفة تركيبية. الوظيفة الوحيدة التي يمكن أن تُسنَد إلى المحمول هي الوظيفة التداولية «البؤرة» كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(332) أ - أمهندَس بكر أم أستاذ ؟
ب - أمهندَساً كان بكر أم أستاذاً ؟

غير أن البؤرة لا تحدّد، في اللغة العربية، إعراب المكون الذي تسند إليه. من روائز ذلك تغيُّر إعراب المحمول في (232 أ - ب) بيد أن الوظيفة ( = البؤرة) واحدة في الجملتين.

مؤدى هذا أنه يجب البحث عن محدّد إعراب المحمول في مجال آخر غير مجال الوظائف. ويمكن التفكير في إمكانين :

(أ) يمكن أن نعدّ إعراب المحمول غير الفعلي إعرابا تحتياً (= اعراباً عميقاً) تحدّده المخصصات التحتية، خاصة المخصصات الزمنية والجهية والوجهية. في هذا الاتجاه، يمكن أن تعد القاعدتان التاليتان القاعدتين المسؤولتين عن إسناد إعراب المحمول غير الفعلي :

(333) أ - ثب حض [اسم / صفة] = اسم - رفع / صفة - رفع

ب - { ثب مض / ثب سق / ثب Ø زم / نف حض } [اسم/صفة] = اسم- نصب/صفة - نصب

تفيد القاعدتان (333) أن المحمول الاسمي أو الصفي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا ورد في حيز مخصص الإثبات ومخصص الزمن الحاضر، ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مخصص الإثبات مع مخصص المضي أو مخصص الإثبات مع مخصص المستقبل أو مخصص الإثبات مع مخصص الزمن الصفر أو مخصص الزمن الحاضر. ويمكن على سبيل التبسيط، أن تعوض القاعدة (333) بالقاعدة (334) :

(334) - [ثب حض] [اسم/صفة] = اسم - نصب / صفة نصب

التي تفيد أن المحمول يأخذ الحالة النصب حين يرد في غير حيز مخصصي الإثبات والزمن الحاضر.

(ب) ويمكن أن نعدّ إعراب المحمول الاسمي أو الصفي إعراباً سطحياً يُسنده إما الرابط أو أداة النفي (= «ليس» أو «ما»). حسب هذا الافتراض يمكن صوغ قاعدتي إعراب المحمول كالتالي :

(335) أ – ثب حض {رابط / ليس / ما} [اسم/صفة] – اسم–نصب/صفة –نصب

ب – ∅ [اسم/صفة] = اسم – رفع / صفة – رفع

أما فيما يتعلق بالتراكيب التي من قبيل (336) :

(336) {إن / كأن / ليت / لعل / لكنّ} خالداً نائم

فإننا نتبنى الافتراض القائم على فكرتي : (أ) أن ما يسند الإعراب فيها هي **الأداة** و(ب) أن المعنى بالأمر في هذا الإعراب هو **الموضوع الفاعل** (الذي يأخذ **الحالة الإعرابية النصب**) دون المحمول.

يفيد هذا الافتراض أن المحمول في التراكيب التي من قبيل (336) يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى إما القاعدة (333 أ) أو القاعدة (335 ب) والحالة الاعرابية النصب بمقتضى إما القاعدة (333 ب / 334) أو القاعدة (335 أ) كما هو الشأن في التراكيب (337) :

(337) {إن / كأن / ليت / لعل / لكنّ} خالداً كان نائماً

### 6 - 3 – 2 – المحمول الفعلي

من المعلوم أن الفعل في اللغة العربية يُعرب إذا ورد على صيغة المضارع فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع أو الحالة الإعرابية الجزم أو الحالة الإعرابية النصب :

(338) أ – يحاربُ الجنود على الجبهة
ب – لا يفلُّ الحديد إلا الحديد

(339) أ – إن يخرج خالد تخرج هند
ب – لم يأكل بكر تفاحاً

(340) أ – اتمنى أن يبتعد خالد عن رفاق السوء
ب لن تنجحوا إلا إذا اجتهدتم
ج – ناقش صديقك كي / لِتُقنعه

نفس السؤال الذي طرحناه بالنسبة للمحمول غير الفعلي يمكن أن يُعادَ طرحه هنا : **هل إعراب** المحمول الفعل الوارد على صيغة المضارع إعرابٌ **تحتي يحدده مخصص من مخصصات** البنية التحتية أم هو إعراب سطحي تُسنِده **أدوات معيَّنة** ؟

(أ) إذا افترضنا أنه إعراب **تحتي** أمكننا إرجاعه إلى **مخصص وجهي**. ويكون الجزم حسب هذا الافتراض، صرفة لا حقة تحقق **الوجه الحملي** «**غير متحقق**» والرفع لاحقة تحقق الوجه الحملي «**متحقق**» أو الوجه الحملي «**متوقع التحقق**» في حين يكون النصب لاحقة تحقق الوجه القضوي «**محتمل التحقق**»، أو الوجه «**مراد التحقق**». على أساس هذا الافتراض يمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن صياغة المحمول «**يحارب**» في الجملة (338 أ) كالتالي :

(341) **أ** – خب ثب حق حض غ تا ‹ش3 1 ذ› [ح ر ب [فاعل]] =
يُحاربُ – رفع
ب – رفع [يحاربُ] = يحارب (ـُـ)

واضح هنا أن الشق الثاني من القاعدة (360) يتخذ دخلاً له ناتج الشق الأول على أساس أن الوجه «**متحقق**» (حق) يتم تحققه بواسطة **الحالة** الإعرابية **المجردة** «**الرفع**» التي يتم تحققها عن طريق **العلامة** الإعرابية «**الضمة**» كما يتبين من القاعدة **العامة** (342) :

(342) أ – حق [مضارع] = مضارع – رفع
ب – رفع [مضارع] = مضارع – (ـُـ)

(ب) أمّا بتبني الافتراض الثاني فيُصبح تعليلُ إعراب الفعل المضارع بدخول أداة (جازمة أو ناصبة) عليه أو عدم دخولها. وعلى ذلك يمكن صوغ القواعد المسؤولة عن إعراب الفعل على النحو العام التالي :

(343) أ - أداة جازمة [مضارع] = مضارع - جزم

ب - أداة ناصبة [مضارع] = مضارع - نصب

ج - ∅ [مضارع] = مضارع - رفع

على أساس أن تُرصد قائمتا الأدوات الجازمة والأدوات الناصبة.

لكل من هذين الافتراضين ما يدعمه ولكل منهما ما يشكك في ملاءمته للظاهرة المراد وصفها. فالافتراض الأول، مثلاً، بالإضافة إلى كونه أكثر مُماشاة لمسطرة اشتقاق الجملة في النحو الوظيفي، يجد تزكية في كون إرجاع اللاحقة الفعلية إلى سمة وجهية ("Mood") تحليل أثبت وروده بالنسبة لعدد كبير من اللغات الطبيعية. إلاّ أننا نجد أنفسنا، ونحن نتبنّى هذا الافتراض، أمام معطيات محيّرة مثل نصب المضارع بعد «لن» بالرغم من أن الواقعة في هذا التركيب يكون مؤكداً عدم تحققها ومثل رفع المضارع بعد «إذا» وجزمه بعد «إن» والوجه واحد، ومثل نصب المضارع بعد «أتمنى أن» و«أرجو أن» ورفعه بعد «ليت» و«لعل» مع أن الوجه القضوي في الحالتين واحد (تمنٍّ وترجٍّ).

سمة التأرجح بين افتراضين (أو افتراضات) ولا مرجح تطبع، جميع الاشكالات التي عرضنا لها في هذا المبحث. لذلك نفضل أن نرجىء المفاضلة وانتقاء الافتراض الأنسب إلى بحث آخر أعمق وأدق.

## 6 - 4 - المحمول في الجمل المركبة

لم نعرض في هذا البحث بكامله إلاّ لخصائص المحمول الصرفية في نمط واحد من أنماط الجمل : الجملة المسمّاة «بسيطة». ومن المرجح أن يكون ما عرضنا له من خصائص يشكل الخصائص الأساسية العامة للمحمول في اللغة العربية. إلاّ أن ثمة خصائص لا يمكن الوقوف عليها إلاّ إذا فُحِص المحمولُ في أنماط جملية أخرى.

(أ) العلاقة بين الجمل، بوجه عام، علاقتان : (أ) علاقة استقلال و(ب) علاقة ترابط. وعلاقة الترابط إمّا علاقة تكافؤ أو علاقة تبعيّة.

نجد علاقة الاستقلال قائمةً بين جمل نص واحد لا يربط بينها رابط صوري، أي جمل متراصة. ولنلاحظ أن هذا الاستقلال استقلال نسبي إذ إن هذه الجمل المتوالية المتراصة وإن استقلت ظاهرياً يجمع بينها ما يجعل منه نصاً متكاملاً متسقاً.

وتقوم علاقة الترابط ترابطَ تكافؤ بين الجمل المتعاطفة من حيث إن الجملة المعطوفة جملة قائمة الذات ولو وصلت بالجملة المعطوف عليها بواصل العطف («**الواو**» و«**ثم**» و«**الفاء**» وغير ذلك). أما علاقة الترابط ترابط تبعية، فتقوم بين جملتين مدمجتين ثانيتهما في أولاهما باعتبارها تشكل أحد حدودها (موضوعاً أو لاحقاً) أو جزءاً من أحد حدودها (الجمل الموصولة التقييدية ذات الرأس). والإدماج بدوره إدماجان: إدماج دلالي صرف كالذي يقوم بين شقي الجملة التالية حيث تشكل الجملة الثانية الحد المتقبل المفعول بالنظر إلى الجملة الأولى:

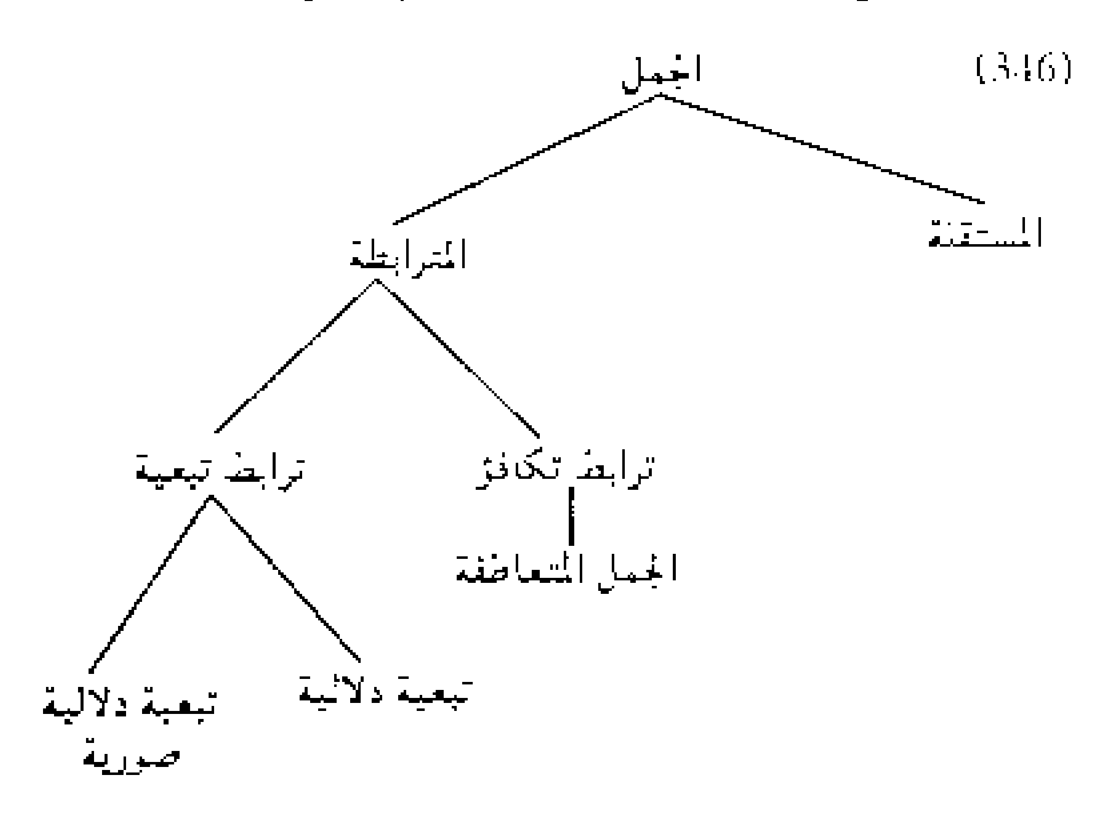
(344) قال خالد لهند: «**سينجح مشروعنا إن شاء الله**»

وإدماج دلالي - صوري تكون فيه الجملة الثانية موصولة بالجملة الأولى بإحدى الأدوات الدامجة كما هو الشأن في الجملة (345):

(345) أخبرت هند بكراً بأن زينب ستغادر الحي.

ويمكن أن نوضح أنماط الجمل هذه بواسطة الرسم التالي:

(346)



(ب) بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) أن مختلف الصيغ التي يأخذها المحمول (الفعلي وغير الفعلي) في نص سردي يرتبط استعمالها باستمرار وحدة الحدث. ففي القطع التي تشكل سلسلة حدثية يتعين استعمال صيغة الفعل الماضي مجردة من الأفعال المساعدة والأدوات كما هو الشأن في القطعة التالية [23] :

(347) « ... وانتهى إلى ميدان الأزهر واتجه إلى خان الخليلي ... فدنا من بواب وحيّاه ثم سأله ... »

وفي القطع التي تشكل توقفاً للتسلسل الحدثي تُستعمل المحمولات غير الفعلية (أسماء أو صفات) والمحمولات الفعلية بصيغة المضارع مجردة أو مصحوبة بفعل مساعد إذا كانت القطعة وصفاً أو تعليقاً :

(348) « ... وكان غلاماً نظراً متأنقاً ... »

(349) أ – « هو كتلة بشرية جسيمة يتحصر جلبابه عن ساقيه ... ».

ب – « وكان الدكتور يرتدي جلباباً ... »

وتستعمل المحمولات الفعلية بصيغة الماضي المصحوبة بالفعل المساعد « كان » في حالة السرد الرجعي كما في النص التالي :

(350) « ... وغادر المصرف إلى عيادة طبيب ... وجلس بين المنتظرين ... وكان سمع مرة صاحب ... ».

على أساس صحة هذه الملاحظات، يمكن التفكير في وضع قواعد خطابية تضطلع برصد استعمال مختلف الصيغ المحمولية في النصوص السردية. ويمكن صوغ هذه القواعد إما على أساس أنها قواعد تنتقي الصيغ التي تناسب طبيعة القطعة المعينة بالأمر أو على أساس إدراج طبيعة القطعة (سرد، وصف، سرد رجعي ...) ضمن المخصصات التحتية وبالتالي ضمن المخصصات التي تسهم في صياغة المحمول. مثال ذلك القاعدتان (351 أ – ب) :

(351) أ – س خب ثب مطر [φ] = φ – ماض

ب – ص خب ثب مطر [φ] = ي φ مضارع

(23) هذه الأمثلة مأخوذة من روايتي نجيب محفوظ : « خان الخليلي » و« زقاق المدق ».

حيث س = سرد وص = وصف وهما مخصصان نصيان يؤشران إلى طبيعة القطعة النصيّة.

(ب) بينا في دراساتنا لظاهرة العطف (المتوكل 1986 و1988ب) أن العناصر المتعاطفة تخضع لمبدإ «التناظر» الذي صغناه كالتالي :

(352) **مبدأ التناظر :**

**«يُعطف بين المتناظرات»**

ويندرج تحت المبدإ العام (352) أن يتماثل محمولا الجملتين المتعاطفتين كما يتبين من المقارنات التالية :

(353) أ - خالد مهندس وبكر أستاذ

ب - كان / خالد جالساً وعمرو واقفاً

ج - دخلت زينب وخرجت هند

د - تدخل زينبُ وتخرج هند

(354) أ - * تأستذَ بكرٌ وخالدٌ مهندس

ب - * كان خالد جالساً ووقف عمرو

ج - * تدخل زينب وخرجت هند

د - * ألقتْ هند شعراً واكتبْ روايةً

ويتعين تعميق البحث في تناظر المحمولات هذا كي نتعرف بكيفية أدق على المخصصات (الوجهية والزمنية والجهية والإنجازية) الخاضعة له ونضبط الحالات التي يجوز فيها ما يسمى «العطف المتقاطع» والحالات التي يمنع فيها.

(ج) أما فيما يخص التراكيب المدمجة بوجه عام فإننا نفترض أن تبعيّة الجملة المدمجة للجملة الرئيسية تتجلى في المستويات الثلاثة جميعها، المستوى الدلالي والمستوى التداولي والمستوى الصرفي - التركيبي. وتبرز هذه التبعية في السمات التالية :

(١) بينا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) أن للجملة المدمجة قوتها الإنجازية التي قد تباين القوة الإنجازية التي تواكب الجملة الرئيسية إلاّ أن هذه القوة

الإنجازية «تُحجَبُ» وتأخذ الجملةُ المركبةُ ككلٍّ القوةَ الإنجازية للجملة الرئيسية. دليل ذلك أن مؤشر القوة الانجازية التابعة لا يظهر :

(355) أ – قال خالد لعلي : «قم»
ب –أمر خالد علياً أن يقوم

من المقارنة بين هاتين الجملتين يتبيّن أن صيغة الجملة التابعة، صيغة الأمر، تتحول إلى صيغة أخرى (صيغة المضارع) حين تُدمج هذه الجملة دلالة ولفظاً.

وتعد التراكيب التي من قبل (356) حيث تحتفظ الجملة المدمجة بصيغتها الأصلية، نادرة بالقياس إلى مقابلاتها :

(356) أمر خالد علياً أن قُم

(٢) توحي المعطيات بأنّ من العسير تقرُّر الجملة المدمجة بوجه قضوي ما، كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(357) أ – قال خالد لبكر : ليت هنداً تعود
ب –?? صارح خالد بكراً بأن ليت هنداً تعود

(٣) في حالة التراكيب التي تتضمن ما يُسمى «الخطاب المنقول» أو «الخطاب المحكي» (reported Speech) ثمة إمكانان اثنان :

(أ) يحافظ على «**المركز الإشاري**»[24] (Deictic centre) للخطاب المنقول فيُحافظ، بالتالي، على زمن هذا الخطاب مستقلاً عن زمن الخطاب الناقل ؛

(ب) يُلغى «**المركز الإشاري**» للخطاب المنقول ويحل محله المركز الإشاري للخطاب الناقل فيُزمَّنُ المحمولُ انطلاقاً من المركز الإشاري الثاني لا انطلاقاً من المركز الإشاري الأول.

مثال الإمكان الأول الجملة (359) في مقابل الجملتين (360) اللتين تمثلان للإمكان الثاني على اعتبار أن منطلق الجمل الثلاث الجملةُ (358) :

(24) يتضمن المركز الإشاري مؤشرات أربعة : مؤشر المتكلم ومؤشر المخاطب ومؤشري زمن التكلم ومكان التكلم. ويصوغ ديك (ديك 1989) المركز الإشاري كالتالي:

(vii) م، خ، زت، ك ت

حيث : م = متكلم ؛ خ = مخاطب ؛ زت = زمن التكلم ؛ ك ت = مكان التكلم.

(358) بلغ خالد عمراً : «**ستعود هند**»

(359) بلغ خالد عمرا أن هنداً ستعود

(360) أ - بلغ خالد عمراً أن هنداً عادت

ب - بلغ خالد عمراً أن هندا كانت ستعود.

يحدث أن يتطابق المركزان الإشاريان من حيث الزمن فلا تغيير آنذاك كما يتبين من المقارنة بين (361 ج) و(361 ب) مثلاً :

(361) أ - قال خالد لبكر : «تُحرر هند رسالتها الآن»

ب - بلغ خالد عمراً أن هندا كانت تحرر رسالتها آنذاك»

ج - بلغ خالد بكراً أن هندا تحرر رسالتها الآن.

(٤) ويرتبط بالانتقال من المركز الإشاري للخطاب المنقول إلى المركز الإشاري للخطاب الناقل التغيير الذي يحصل في مخصص الشخص. مثال ذلك ما نلاحظة من المقارنة بين (355 أ) و(355 ب) حيث تُنقل قيمة مخصص الشخص من «**الشخص 2**» (أي المتكلم) إلى «**الشخص 3**» (أي الغائب).

ويستلزم البحث في موضوع تبعية الجملة المدمجة للجملة الرئيسية التعميق في اتجاهات ثلاثة :

(١) معرفة ما إذا كانت هذه التبعية تمس باقي المخصصات (المخصصات الجهية) ؛

(٢) تمحيص افتراض أن تبعية الجمل المدمجة اللواحق (الزمان، الهدف، العلة، ...) أقل من تبعية الجمل المدمجة الموضوعات (الجملة الفاعل والجملة المفعول)؛

(٣) استكشاف مدى ورود الافتراض العام الذاهب إلى أن تبعية الجملة المدمجة ليست تبعية صورية فحسب بل كذلك تبعية دلالية وتداولية وأن التبعية الصورية تعكس إلى حدٍّ بعيد التبعيتين الدلالية والتداولية مصداقاً لمبدأ الوظيفة القاضي بأن خصائص اللسان الطبيعي الصورية (الصرفية - التركيبية - الصوتية) تحددها خصائصه الدلالية والتداولية.

# الفصل الثاني

# بناء المركّب

# الفصل الثاني
# بناء المركّب

**0 - مدخل :**

للمركبات (الاسمية وغيرها) في نظرية النحو الوظيفي تمثيلان اثنان : تمثيل تحتي وتمثيل سطحي. يمثل للمركب في مستوى البنية التحتية في شكل «**حدّ**» وهو بنية تُرصد فيها الخصائصُ الدلالية والتداولية ويمثل له في مستوى بنية المكونات في شكل بنية صرفية -تركيبية. على هذا، المكونات غير المحمول «**حدود**» في مستوى التمثيل الدلالي - التداولي و«**مركّبات**» في مستوى التمثيل الصرفي - التركيبي.

أهم الإشكالات في هذا الباب هو تحديدُ القواعد (= قواعد التعبير) التي تضطلع بنقل الحد باعتباره بنية دلالية- تداولية إلى مركب أي إلى بنية صرفية - تركيبية. للإسهام في معالجة هذا الإشكال، نُفرد هذا الفصل لرصد الخصائص التي يتعيّن التمثيلُ لها في البنية الحدّية ثم وضع القواعد التي تتكفل، في اللغة العربيّة، بنقل البنية الحدّيةَ إلى بنية مركّبيّة. أثناء ذلكَ، سنتعرض إلى عدد من القضايا المركزية بالنظر إلى بنيتي الحد والمركب والعلاقات القائمة بينهما أهمّها : (أ) الإحالة طبيعتها (دلالة أم تداول) وأنماطها و(ب) تحقق مخصصات الحد (تعريف، إشارة، أسوار ...) في شكل محدِّدات (Determiners) للمركّب و(ج) عناصر الحد المرشحة لأن تُنتقى رأساً للمركّب و(د) المشاكلة الممكن قيامها بين بنية الحد وبنية الحمل بل بينها وبين بنيتي القضية والجملة.

## 1 - نحو تنميط للحدود :

تتكون الجملةُ، حسب نظرية النحو الوظيفي، بالنظر إلى بنيتها التحتية من محمول (فعل أو اسم أو صفة أو ظرف) وحدود كما هو موضح في التمثيل العام التالي :

(1) ج = [محمول [(حد1، حد2 ... حدن)]]

ويُميَّز بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق فتكون مكوناتُ الجملة، في هذا المستوى، كالتالي :

(2) ج = [محمول [(موضوع1 ... موضوع ن)] [(لاحق1 ... لاحقن)]]

بالإضافة إلى التمييز القائم بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق، يمكن أن تصنف الحدود، بوجه عام، بالنظر إلى طبيعة المحمول الذي تتضمنه (أي مقولته المعجمية) إلى : (أ) حدود اسمية و(ب) حدود صفية و(ج) حدود مصدرية و(د) حدود جملية. وهذه أمثلة لأنماط الحدود الأربعة :

(3) أ - سافرت **هندٌ**
ب - قرأت **كتاب خالد**
ج - قابلت **الفتاة الشقراء**
د - عاتبت **ضارب خالد**

(4) أ - عشقت **سوداء العينين**
ب - خطب فينا **فصيح اللسان**

(5) أ - سرني **اعتناء خالد بهند**
ب - ساءتني **مهاجمة بكر لخالد**
ج - أكره **ضرب خالد هنداً**

(6) أ - جاء **من كنا ننتظره**
ب - أتاني **أنك لمتني**
ج - تتمنى هند **أن يعود خالد**

انطلاقاً من هذه الأمثلة، نلاحظ إمكان إقامة سلمية يشكل طرفيها الحدُّ ذو المحمول الاسمي غير المشتق (3 أ - ج) والحد ذو المحمول الفعلي (6 أ - ج). ويمكن صوغ هذه السلمية على النحو التالي :

(7) الحد الاسمي غير المشتق > الحد الصفي > الحد الاسمي المشتق > الحد الفعلي

تتفاوت عناصر السلمية (7) بالنظر إلى اقترابها من الاسم وابتعادها عن الفعل. فالحد الاسمي والحد الصفي أكثر اسمية (وأقل فعلية بالتالي) من الحدود الاسمية المشتقة سواء أكانت مصادر أم اسماء فاعلين أو اسماء مفعولين.

ويكمُن ورودُ هذه السلمية في أمرين :

(أ) تختلف خصائص الحدود الأكثر إسمية عن خصائص الحدود الأكثر فعلية. من ذلك أن السمات الجهية والزمنية تتضاءل أو تنعدم كلما اقترينا من الطرف الأعلى في السلمية، أي من الحد الاسمي. ومن ذلك كذلك أن الحدود الأكثر فعلية (= الأسماء المشتقة)، بخلاف الحدود الاسمية والصفية، تُناظِر الحد الفعلي من حيث البنية الموضوعاتية. فالحد المشتق سواء أكان مصدراً أم اسم فاعل يأخذ من الموضوعات ما يأخذه الفعلُ مصدرُ اشتقاقه وتأخذ موضوعاته من الوظائف الدلالية والحالات الإعرابية ما تأخذه موضوعات الفعل.

(ب) إذا انطلقنا من أن محمولَ الجملة يعبّر عن واقعة ( = عمل، حدث، وضع، حالة) وأن الحدود تدلّ على ذوات، الذوات المشاركة في الواقعة، كان من المتوقع أن تكون الحدودُ المرشحة للقيام بهذا الدور هي الحدود الاسمية.

إن صحّ هذا أمكن أن نستنتج : أولاً، أن الاسم (= اسم الذات) يفوق حدّيّةً المقولات الأخرى وثانياً، أن الحدّ الاسمي هو الحدُّ النموذجي (Prototypical Term).

ويلاحظ أن السلمية (7) تشكّل نقيضَ سلمية المحمولية التي عرضنا لها في (المتوكل 1995) والتي يتموقع الفعلُ في أعلى درجاتها في حين يحتل الاسم الدرجة السفلى :

(8) فعل > اسم مشتق > صفة > اسم غير مشتق (اسم ذات).

مفاد السلمية (8) أن ما يرشح بالافضلية لأن يكون محمولَ الجملة هو الفعل يليه الاسم المشتق ثم الصفة ثم اسم الذات على اعتبار أن التعبير المفضل عن الواقعة هو الفعل ومفادها كذلك، بالتالي، أن الفعل يشكّل المحمولَ النموذجي (Prototypical predicate). على هذا الأساس، يمكن القولُ بأن الجملة النموذجية غير الموسومة هي الجملة ذات البنية التالية :

(9) [فعل [(اسم$^1$)، (اسم$^2$) ... (اسم$^n$)]]

ويمكن توقعُ تفاوتٍ في الموسومية حسب درجة فعلية الحد بحيث يكون الاسم المشتق (مصدراً أو اسم فاعل) والصفة أقل موسومية، واردين حدّين للجملة، من الحد الجملة. وتحتل أعلى درجات هذه الموسومية التراكيب التي يكون محمولها فعلاً

دالاً علي واقعة (عمل أو حدث خاصة) وحدها الوحيد جملة. بل لعل هذا الضرب من التراكيب غير ممكن إذ إنه من المعقول أن تسند واقعة إلى ذات بيد أنه من العسير إسناد واقعة إلى واقعة أخرى. أما التراكيب التي من قبيل (10 أ - ب) :

(10) أ - يجوز أن تنتقل هند من مدينة إلى مدينة

ب - تأكد أن خالداً سيعود

فإن الأفعال الواردة فيها، كما سبق أن بينا (الفصل السابق)، (أي «**يجوز**» و«**تأكد**») ليست أفعالاً محمولات،وإنما هي مجرد أفعال وجهية، فتكون بذلك بنية هذه التراكيب هي البنية (11) لا البنية (12) :

(11) [مخصص وجهي [قضية]]
ج

(12) [محمول [ج]]
ج

إن صحت هذه الملاحظات أمكننا أن نستنتج ما يلي :

(١) تصنف الحدود التي يمكن أن تواكب محمولَ الجملة أربعة أصناف: حدوداً اسمية غير مشتقة وحدوداً اسمية مشتقة وحدوداً مصادر وحدوداً جملاً؛

(٢) الحدود الجمل إما جمل موصولة «**حرة**» (= جمل موصولة «**لا رأس لها**») أو جمل مدمجة بواسطة «**مصدري**» (= «**أنْ**»/«**أنَّ**» ...)

(٣) تحكم انتقاء الأنماط الأربعة سلميةُ الحدية التي تقضي بأن يُرشح الاسم قبل غيره ليكون حداً باعتباره اكثر الأنماط الأربعة قدرة على الدلالة على الذوات تليه الصفة ثم الجملة ؛

(٤) في مقابل سلمية الحدية، تقضي سلميةُ المحمولية أن يُرشح الفعلُ والصفة ليكونا محمولاً للجملة قبل غيرهما ؛

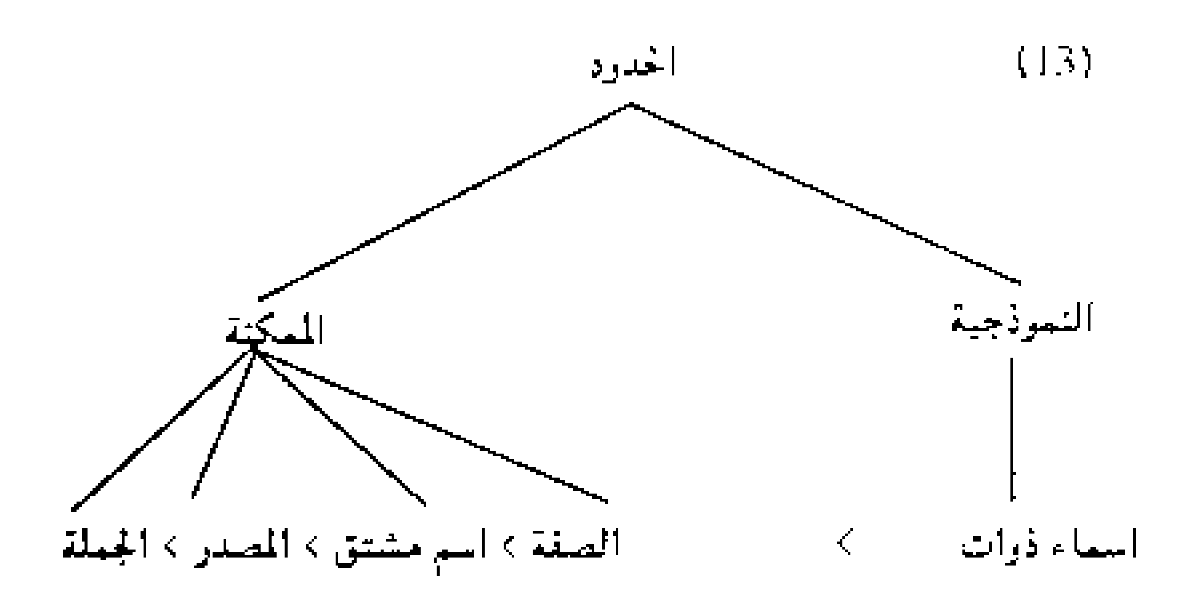
(٥) يشكل الاسم النموذجي، اسمُ الذات، أعلى درجات سلمية الحدية في حين أنه يحتل ادنى درجات سلمية المحمولية ؛

(٦) بناءاً على تصور نظرية النحو الوظيفي لدور الجملة بالنظر إلى الواقع الذي تمثله، تكون الجملة النموذجية الجملةَ المتضمنة لمحمول فعلي وحدود اسميّة وتتفاوت باقي أنماط الجمل موسومية حسب ابتعادها عن هذه الجملة النموذج ؛

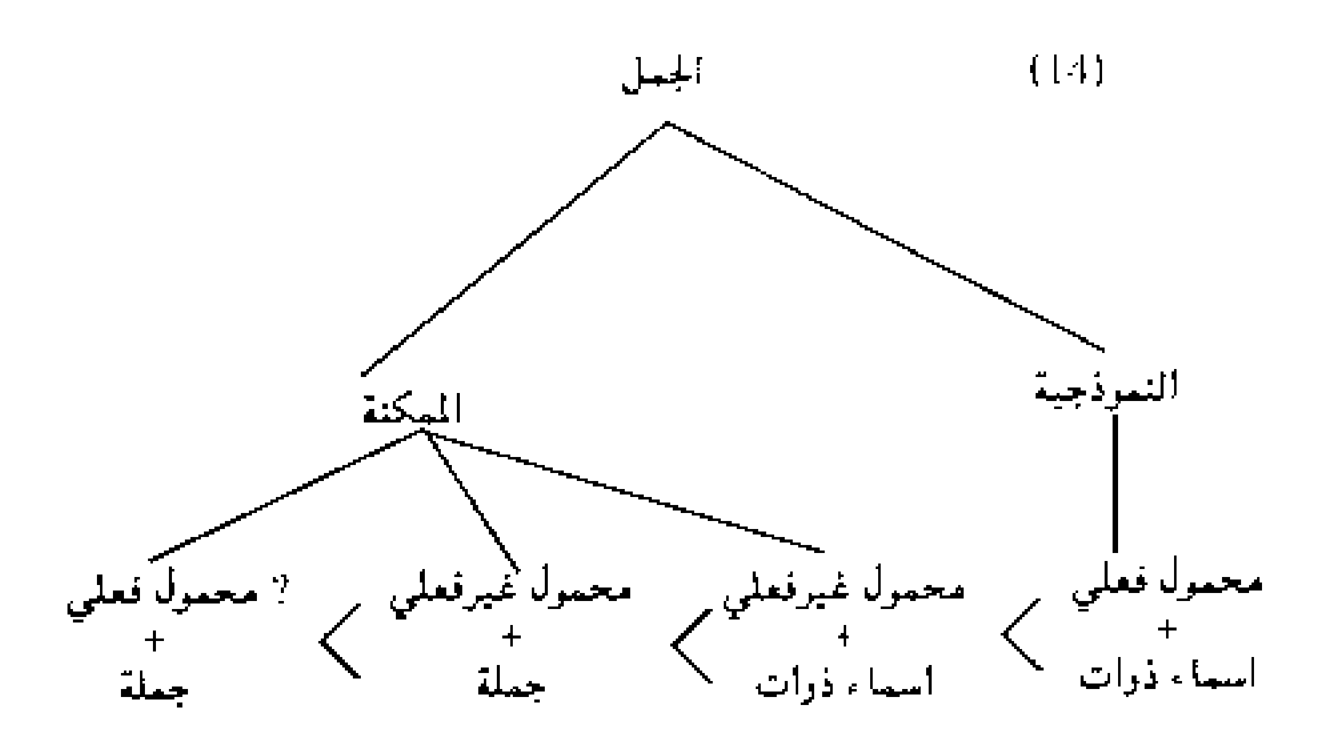
(٧) إذا صحت نموذجية الجملة ذات البنية : [محمول فعلي + حدود اسمية]، أمكن أن يعدّ ذلك تزكية لافتراض أن الجملة تمثيل لواقعة تشارك فيها مجموعة من الذوات في عالم ممكن ما وأمكن بالتالي التفكير في وضع قيود «معرفية» تحدّد سلامة الجمل أو موسوميتها.

ويمكن توضيح تنميط الجمل المقترح والعلاقات السلمية القائمة بين الأنماط بواسطة الرسمين التاليين :

(13)




(14)



## 2 - الحدود المشتقة :

نقصد بالحدود المشتقة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، الحدود المتضمنة لاسم فاعل واسم مفعول أو مصدر.

يمثل لاسماء الذوات في المعجم ذاته في شكل إطار حملي على أنها . محمولات أصول (= غير مشتقة من محمولات أخرى).

من امثلة ذلك الإطاران الحمليّان (15 أ - ب) اللذان يمثلان، في المعجم، للمحمولين الاسميين «**رجل**» و«**فرس**» :

(15) أ - رجل س (س1 : <إنسان>)

ب - فرس س (س1 : <حيوان> )

حيث يؤشر الرمز س إلى **المقولة الاسم**.

اما الحدود المشتقة فإنه يتم تكوينها عن طريق «**قواعد التكوين**» التي تشكل الشق الثاني ( مع المعجم) لما يُصطلح عليه، في النحو الوظيفي، بمخزن المفردات. هذه الفئة من القواعد تتخذ دخلاً لها المفردات الأصول، كما هو معلوم، فتشتق من هذه المفردات الأصول مفردات فرعيّة.

يتم اشتقاق اسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من نمطين من المفردات : (أ) المفردات الأصول ذاتها (= الأفعال الثلاثية) أو من (ب) المفردات المشتقة ( = الأفعال غير الثلاثية) [1].

### 2 - 1 - اسم الفاعل :

يشْتَقُ اسم الفاعل من فعل ثلاثي أو فعل غير ثلاثي بواسطة قاعدة تكوين تحيل الإطار الحملي الدَّخل ( = إطار الفعل مصدر الاشتقاق) الى إطار حملي خَرْج ( = إطار المفردة المشتقة).

(1) الاشتقاق متسلسل يمكن أن يكون منطلقه مفردة أصلاً تتفرع عنها مفردة مشتقة تصبح دخلاً لاشتقاق مفردة فرعية أخرى وهكذا دواليك. مثال ذلك المسلسل الاشتقاقي التالي :

«كتب» ← «كاتَبَ» ← «تكاتَبَ» ← «تكاتُبٌ»

مثال ذلك القاعدة المسؤولة عن اشتقاق اسم الفاعل «ضارب» من الفعل الثلاثي «ضَرَبَ» التي يمكن صوغها كالتالي :

(16) **دخل** : ض ر ب [فَعَلَ] ف (س$^{1}$) منف (س$^{2}$) متق

**خرج** : ض ر ب [فاعِل] س (س$^{1}$) منف (س$^{2}$) متق

**معنى** : «يتسم (س$^{1}$) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي-الدخل»

وتتخذ قاعدةُ اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي دخلاً لها الإطار الحملي خَرجَ قاعدة اشتقاق الفعل غير الثلاثي من فعل ثلاثي.

مثال ذلك أن اسم الفاعل «مُخرِج» يُشتق بواسطة قاعدة تتخذ دخلاً لها خَرجَ القاعدة المسؤولة عن اشتقاق الفعل «أَخْرَجَ» من الفعل «خَرَجَ». هاتان القاعدتان هما التاليتان :

(17) **دخل** : خ ر ج [فَعَلَ] ف (س$^{1}$) منف

**خرج** : خ ر ج [أَفْعَل] س (س$^{0}$) منف (س$^{1}$) متق

**معنى** : «تسبب (س$^{0}$) في أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي - الدخل».

(18) **دخل** : خ ر ج [أَفْعَل] ف (س$^{0}$) منف (س$^{1}$) متق

**خرج** : خ ر ج [مُفْعِل] س (س$^{0}$) منف (س$^{1}$) متق

**معنى** : «يتسم (س$^{0}$) = بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي- الدخل».

**2 - 2 - اسم المفعول :**

يُشتق اسم المفعول من فعل مبني للمجهول مشتق بدوره من فعل أصل. يعني هذا أن اسم المفعول يتم اشتقاقه بواسطة قاعدة تكوين تتخذ دخلاً لها الإطار الحملي خرج قاعدة تكوين الفعل المبني للمجهول. من أمثلة ذلك القاعدة (20) المسؤولة عن اشتقاق «مضروب» التي تتخذ دخلاً لها خَرجَ القاعدة (19) المسؤولة عن اشتقاق «ضُرِبَ» من الفعل الأصل «ضَرَبَ» :

(19) **دخل** : ض رب [فَعَل] ف (س$^{1}$) منف (س$^{2}$) متق
**خرج** : ض رب [فُعِل] ف (س$^{2}$) متق
**معنى** : «يتحمل (س$^{2}$) تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الحملي- الدخل».

(20) **دخل** : ض رب [فُعِل] ف (س$^{2}$) متق
**خرج** : ض رب [مفعول] ت (س$^{2}$) متق
**معنى** : «يتسم (س$^{2}$) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي- الدخل».

وقد تطول السلسلة الاشتقاقية بتعدد محطات الاشتقاق كأن يُشتق اسم المفعول من فعل مبني للمجهول مشتق من فعل تمّ اشتقاقُه بدوره من فعل أصل. مثال ذلك اشتقاق «**مستخرج**» من «**استُخرج**» المشتق من «**استخرج**» المشتق من «**خرج**».

**2 - 3 - المصدر :**

نَتَبنَّى افتراض أن المصدر، بخلاف ما يذهب إليه جمهور النحاة القدامى، مشتق من الفعل وليس العكس. يتم اشتقاق المصدر، عن طريق «**قاعدة تكوين المصدر**»، من فعل أصل (ثلاثي) أو فعل مشتق (فعل غير ثلاثي). من امثلة قواعد تكوين المصدر القاعدتان المسؤولتان عن اشتقاق المصدرين «**ضرب**» و«**إخراج**» من الفعلين «**ضرب**» و«**أخرج**» اللتان يمكن صوغهما كالتالي :

(21) **دخل** : ض رب [فَعَل] ف (س$^{1}$) منف (س$^{2}$) متق
**خرج** : ض رب [فَعْل] س (س$^{1}$) منف (س$^{2}$) متق
**معنى** : «تُنسب إلى (س$^{1}$) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي - الدخل في عمومها».

(22) **دخل** : خ ر ج [أفعَل] ف (س$^{0}$) منف (س$^{1}$) متق
**خرج** : خ ر ج [إفْعال] ف (س$^{0}$) منف (س$^{1}$) متق
**معنى** : «تُنسب إلى (س$^{0}$) الواقعة الدال عليها الإطار الحملي - الدخل في عمومها».

وتُصدق هنا أيضا ظاهرة الاشتقاق المتسلسل حيث يمكن اشتقاق المصدر من فعل مشتق من فعل مشتق بدوره من فعل أصل. من أمثلة ذلك المصدر «**تعاظُم**» المشتق من «**تعاظم**» المشتق من «**عاظم**» المشتق من «**عظُم**».

من الأمثلة التي صغناها لقواعد اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر، يمكن أن نستنتج ما يلي :

(أ) يحتفظ المشتق بنفس محلاتية الفعل مصدر الاشتقاق : إذا كان الفعل أحادياً ظل المشتق أحادياً. مثال ذلك «**جلس**» الذي يعطي «**جالس**» و«**جلوس**» ويأخذ كمشتقيه موضوعاً واحداً وإذا كان الفعل ثنائياً أتى المشتق ثنائياً كالفعل «**ضرب**» الذي يعطي «**ضارب**» و«**ضَرْب**» ويأخذ كمشتقيه موضوعين اثنين كما يتبين من القاعدتين (16) و(21).

(ب) وتأخذ موضوعاتُ المشتق نفس الوظائف التي تأخذها موضوعاتُ الفعل الأصل كما يتبين من القواعد (16) و(20) و(21) و(22).

مفاد هذا أن القواعد المسؤولة عن اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر تندرج في زُمرة قواعد التكوين المحافظة على المحلاتية [2] وعلى الوظائف الدلالية وإن كانت تحدث تغييراً في المقولة المعجمية حيث تنقل الفعل إلى اسم.

(ج) يحدث مع ذلك تغيير في المحلاتية حين يؤخذ المشتق على جهة التمام. إذا قارنا بين الجملتين (23 أ) و(23 ب) :

(23) أ – خالد قاتلٌ هنداً اليوم أو غداً

ب – رأيتُ قاتلَ هندٍ

ج – * خالد قاتلُ هندٍ اليومِ أو غداً

د – * خالدٌ قاتلٌ هنداً أمس

تبيّن أن اسم الفاعل يحتفظ بمحلاتية الفعل الأصل حين يدل على واقعة غير تامة وتتغير محلاتيّتُه حين يرد دالاً على واقعة تامة. في هذه الحالة يفقد اسم الفاعل خاصيّة الفعلية فيُصبح صفةً أو اسم ذات ويكون بذلك أقربَ إلى الاسم

(2) صنفنا في (المتوكل 1988 أ) قواعد الاشتقاق أصنافاً ثلاثة : (أ) القواعد التي تقلص المحلاتية (كالبناء للمجهول) و(ب) القواعد التي توسع المحلاتية (كقاعدة العلية) و(ج) القواعد التي تحافظ على المحلاتية (كقاعدة التنكير).

النموذجي. دليل ذلك أنه يكتسب الخصائص البنيوية للاسم النموذجي كما يتبين من التناظر البنيوي بين الحد «**قاتلَ هندٍ**» في (23 ب) والحد «**كتاب خالد**» في (3 ب). أما اسم الفاعل المحتفظ بخصائصه الفعلية فإنه لا يسوغ أن يَرِدَ حداً :

(24) أ - اكره قاتل هند

ب - * أكره قاتلاً هنداً غداً

## 3 - الحد الإسميُّ النموذجي : دوره وبنيته :

نُذكّر بأننا نقصد بالحد الاسمي النموذجي الحدَّ الذي تتوافر فيه خاصيتان: (أ) أن يكون «رأسُه» اسماً و(ب) أن يُحيل على ذات.

نفرد هذا المبحث لدراسة الدور الذي تقوم به هذه الحدود وكيفية تكوينها على أساس هذا الدور. فيما يخص الشق الثاني من المبحث، نعرض لبنية الحد النموذجي كما وردت في نموذج النحو الوظيفي الأول (ديك 1978 و1989) ثم لاقتراح رايكرف (1992) الذي يوازي بين بنية الحد وبنية الحَمْل باعتبار أن كلتا البنيتين تتضمنان ثلاث طبقات متماثلة ثم لاقتراح المتوكل (قيد الطبع) الذي يرمي إلى توسيع هذا التوازي حيث يناظر لا بين بنية الحد وبنية الحمل فحسب بل بين بنية الحد وبنية القضية أو بنية الجملة كذلك.

### 3 - 1 - دور الحد :

#### 3 - 1 - 1 - الإحالة وتعريف الحد :

يعرف ديك (ديك 1989 : 111) الحد بأنه «**كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما**».

يستدعي هذا التعريف للحد الملاحظات التالية :

(أ) يحصر ديك دورَ الحد في الإحالة على ذات أو ذوات. وهذا هو فعلاً الدور الذي تقوم به الحدود داخلَ الجملة باعتبارها تعبيراً عن واقعة ما. محمولُ الجملة يدل على الواقعة في حد ذاتها في حين تدل الحدود على الذوات المشاركة في هذه الواقعة. ففي الجملة (25)، مثلاً، يدل المحمول «**قابل**» على واقعة لقاء ويدل الحدان «**خالد**» و«**هند**» على الذاتين المشاركتين في الواقعة في حين يُحيل الحدُّ «**في الحديقة**»، باعتباره لاحقاً، على الظرف المكاني الذي تحققت فيه الواقعة :

(25) أ - قابل خالد هنداً في الحديقة

(ب) يَعُدُّ ديك حداً كلَّ عبارة تحيل على كلِّ ما يشكل معطى قائم الذات (entity) فيكون بذلك تعريفهُ للحد تعريفاً واسعاً يدخل فيه ما يدل على الذوات وغير الذوات (الحدود الاسمية والصفية والمصدرية والجملية). وبتوسيع مفهوم الحد يتسع كذلك مفهوم الإحالة بحيث يصبح من الممكن أن نتحدث عن إحالة المصدر وإحالة الجملة - الحد (على واقعة) بالإضافة إلى إحالة الاسم.

(ج) ليس من الضروري، حسب هذا التعريف، أن يحيل الحدُّ على ذات توجد في عالم الواقع. فقد يحيل الحد على ما لا وجود له إلاَّ في تخيلنا. من أمثلة ذلك «**الغول**» و«**العنقاء**» وهما حدّان يدلان على ذاتين خياليتين كما هو معلوم.

**3 - 1 - 2 - طبيعة الإحالة :**

تُعدُّ الإحالة، في نظرية النحو الوظيفي، عمليةً ذات طبيعة **تداولية** تقوم بين المتكلم والمخاطب في موقف تواصلي معين ويستهدف بها المتكلمُ أن يحيل المخاطبَ على ذات معيَّنة وفقاً للنموذج التالي :

(26) «**يحيل م خ على ذ بواسطة ح**»

حيث م = المتكلم ؛ خ = المخاطب ؛ ذ = ذات ؛ ح = حدّ.

مما يدعم افتراضَ أن الإحالةَ عملية **تداولية** ما يلي :

(أ) تقتضي الإحالةُ وجودَ مخاطب وموقفٍ تواصلي معين بحيث لا إحالة بدون سياق ؛

(ب) يختلف كمُّ المعلوماتِ التي يقتضيها نجاح عملية الإحالة ( = تعرف المخاطب على الذات المحال عليها) باختلاف ما يفتقر إليه المخاطب ليتعرف على المحال عليه. فعملية الإحالة كباقي العمليات التداولية ( = **الأفعال اللغوية**، الاستلزام الخطابي ...) تخضع لقاعدة الكم الحوارية التي يصوغها جرايس (جرايس 1975) على النحو التالي :

(27) «**لاتُعطِ من المعلومات إلاَّ ما يقتضيه الموقف**»

(ج) لا يؤثر الخطأ في الإحالة في تركيب الجملة ولا في دلالتها بل يظل

محصوراً في المعارف العامة عن الواقع . مثال ذلك الجملة (28 ب) التي لا تكمن غرابتها في تركيبها ولا في دلالتها :

(28) أ - شاهدت منارة مراكش

ب - * شاهدت منارة الدار البيضاء.

**3 - 1 - 3 - أنماط الإحالة**

يذهب ديك (ديك 1989 : 114) إلى أن الإحالة، بوجه عام، إحالتان : (أ) «**إحالة بناء**» و(ب) «**إحالة تعيين**». ويُعرف هذين النمطين من الإحالة على النحو التالي :

(29) **إحالة البناء** :

«يستعمل المتكلم م الحدّ ح ليتيح للمخاطب خ إن يبني الذات ذ للحدّ ح وأن يُدرج، بالتالي الذات ذ في نموذجه الذهني (Mental model)».

(30) **إحالة التعيين** :

«يستعمل المتكلم م الحدّ ح ليتيح للمخاطب خ أن يتعرف على الذات ذ».

لتوضيح التمييز بين إحالة البناء وإحالة التعيين، نأخذ المثال التالي :

(31) «اشتريت **كتاباً** البارحة. بدأت أقرأ **ذلك الكتاب** اليوم».

في الشق الأول من (31) يُحيل الحد «**كتاباً**» على ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين زمن التكلم ويطلب المتكلم منه أن يتصورها ويبنيها ثم يضيفها إلى مخزونه الذهني. أمّا في الشق الثاني، فيُحيل الحد «**ذلك الكتاب**» على نفس الذات لكن بعد أن أصبحت معروفة لدى المخاطب، بعد أن أدرجها في مخزونه الذهني. من هذا المثال يتبيّن أن إحالة البناء وإحالة التعيين عمليتان متمايزتان لكنهما تترابطان إذ إن الإحالة الثانية لا تتم إلا بعد أن تتم الإحالة الأولى، فلا يمكن أن يُطلب من المخاطب أن يتعرف على ذات ما إلا بعد أن يكون قد أدرج هذه الذات في نموذجه الذهني.

وتكمن، حسب ديك (ديك 1989 : 114)، مصادر المعلومات التي يستخدمها المخاطب للتعرف على ذات ما، في ما يلي :

(١) مخزونُ المخاطبِ المعلوماتي العام؛

(٢) الخطاب السابق (أو السياق اللغوي) ؛

(٣) الموقف التخاطبي (السياق المقامي) ؛

(٤) عملية استدلالية.

وهذه امثلة للمصادر المعلوماتية الأربعة وكيفية استخدامها في عملية التعرف على المحال عليه :

(32) أ - أغادر البيت حين تشرق **الشمس**

ب - قابلت فتاة أول أمس. ثم **رأيتها** اليوم **ذاهبة إلى المدرسة.**

ج - هل ترى **الرجل القادم نحونا**

د - أردت أن أسافر مع خالد إلى الخارج لكنني لم استطع توفير **ثمن التذكرة.**

لنر الآن كيف يمكن أن نتصور اشتغال «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية» حين يكون المخاطب أمام إحالة بناء أو إحالة تعيين لنذكر قبل ذلك بأن ما يؤهِّل مستعمل اللغة الطبيعية لإنتاج أوتأويل العبارات اللغوية ( = لأن يتواصل مع غيره) خمس ملكات تتفاعل قالبياً فيما بينها وهي الملكة اللغوية والملكة المعرفية والملكة المنطقية والملكة الإدراكية (= الحسية) والملكة الإجتماعية. ويمكن، على أساس هذا، أن نفترض أن هذه الملكات تشتغل حين يتعلق الأمر بالإحالة على الشكل التالي :

(أ) إذا كانت الإحالة إحالةَ بناء، يستمد المخاطب من الحدّ ذاته العناصر التي تتيح له فهم معنى هذا الحد مستعملاً بذلك ملكته اللغوية ثم يستعين بملكته المعرفية ليبني، انطلاقاً من معارفه العامة، الذات التي يحيل عليها الحدُّ المعنى بالأمر ثم بعد ذلك، يُدرجه في مخزونه الذهني بفضل هذه الملكة ؛

(ب) أما إذا كانت الإحالة إحالةَ تعيين، فإن المخاطب يلجأ، كما في الحالة الأولى، إلى ملكته اللغوية ليفهم معنى الحدّ المحيل ثم بعد ذلك يبحث عن الذات المحال عليها مستعينا :

(١) بملكته المعرفية التي ترشده إلى الذات المطلوبة كما هو الشأن بالنسبة للذوات المندرجة في المخزون المعرفي العام **كالشمس** و«**القمر**» و«**الليل**» و«**النهار**» وغير ذلك أو للذوات التي سبق للمخاطب أن بناها واختزنها ؛

(٢) أو بملكته اللغوية ذاتها إذا كان المحال عليه قد ورد في السياق السابق كما هو الشأن بالنسبة للإحالة الواردة في الجملة (31) ؛

(٣) أو بملكته الإدراكية إذا كانت الذات المحالُ عليها مما يُدرَك حسياً من الموقف التواصلي كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(33) أ - اشتريت **ذلك الكتاب** الذي فوق الطاولة

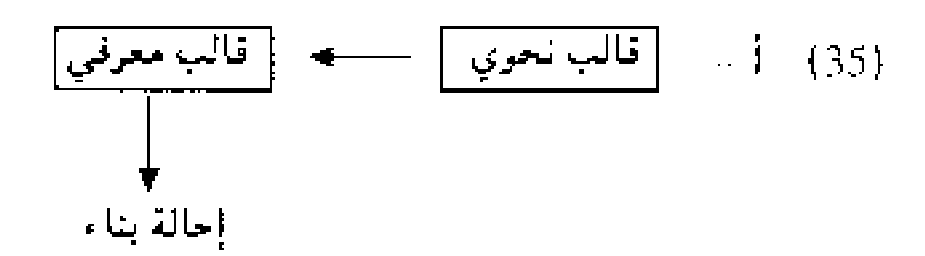
ب - انصت إلى **هذه الأغنية** فإنها من أجمل ما غنت أم كلثوم.

(٤) أو بملكته المنطقية إذا كانت الإحالة تستدعي عملية استدلال يُشتق بواسطتها إحالة حدّ من إحالة حدّ آخر كما يحصل، مثلاً، في الجملة (34) حيث يتوصل إلى إحالة الحد «**المفتاح**» من إحالة الحد «**الباب**» :

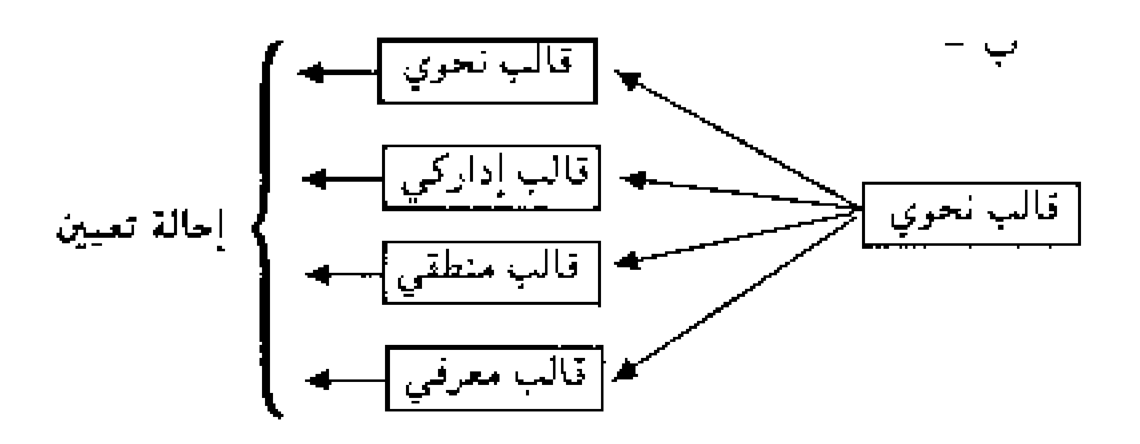
(34) أردت أن أغلق **الباب** إلا أني لم يكن معي **المفتاح**.

يمكن إذن أن نفترض أن قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية الخمسة (التي تطابق ملكات مستعمل اللغة الخمس) تشتغل كما هو موضح في الرسم التالي:

(35) أ -




ب -



وقد تستدعي عملية الإحالة إسهام القالب الإجتماعي ويحدث ذلك حين يتعلق الأمر بما يندرج في نسق اجتماعي - ثقافي معيّن. من امثلة ذلك العبارات «جلباب»، «خمار»، «نقاب»، و«عمامة» التي يمكن أن يُدرك معناها كمفهوم من دلالتها اللغوية لكن التعرف على ما تحيل عليه يقتضي الإلمام بالنسق الاجتماعي - الثقافي العربي - الاسلامي.

قبل اختتام هذه الفقرة، نودّ أن نعود إلى ما يدعم ورود التمييز بين إحالة البناء وإحالة التعيين. سبق أن بيّنا أن هاتين الإحالتين عمليتان تداوليتان متمايزتان تتمان في طبقتين سياقيتين مختلفتين. ويطابق هذا الفرقَ التداولي فرقٌ بنيوي يتجلى أساساً في ما يلي :

(١) يأخذ الحد المحيلُ إحالة بناء الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» أو الوظيفة التداولية «المحور الجديد» في حين يأخذ الحد المحيل إحالة تعيين إما الوظيفة «بؤرة المقابلة» أو الوظيفة «المحور المعطي». ويعلَّل هذا أن المحال عليه في الحالة الأولى ذات «جديدة» غير متوافرة لدى المخاطب في حين أنه في الحالة الثانية ذات «معطاة» توجد في مخزون المخاطب حين تتم عملية التخاطب ؛

(٢) يرد الحد المحيل إحالة بناء مُنكَّراً في حين أن الحد المحيل إحالة تعيين لا يرد إلا معرفاً. وعلة ذلك أن الحدَّ الأول يحيل على ذات غير متوافرة لدى المخاطب بيد أن الحد الثاني يحيل على ذات توجد في مخزون المخاطب أو من الممكن أن يستدلّ عليها من عناصر مخزونه ؛

(٣) يرد الحد المحيل إحالة بناء، إذا كان محوراً جديداً يتم إدراجه لأول مرة، في تراكيب خاصة كالتراكيب «التقديمية» (Presentative constructions) يقل ورود الحد المقابل فيها :

(36) أ - هنا رجل

ب - في بيتنا رجل

ج - ؟ هنا الرجل

د - ؟ في بيتنا الرجل.

(٤) يجوز أن يتصدر الجملةَ الحدُّ المحيلُ إحالة تعيين في حين أن ذلك لا يسوغ إذا تعلق الأمر بالحد الآخر إلاّ إذا كان بؤرة مقابلة :

(37) أ – الرجل جاء

ب – الرجل في الدار

(38) أ – رجَل جاء (بنبر «**رجل**»)

ب –* رجل جاء (بعدم نبر «**رجل**»)

ج – رجَل في الدار (بنبر «**رجل**»)

د – * رجل في الدار (بعدم نبر «**رجل**»)

(٥) من المعلوم أن الحد «**النكرة**» يختلف عن الحد «**المعرفة**» من حيث إن الأول يوارد جملة موصولية دون موصول وان الثاني يوارد جملة موصولية تتضمنا موصولاً :

(39) أ – قابلت فتاة زارتنا أمس

ب – قابلت الفتاة التي زارتنا أمس

ج * قابلت فتاة التي زارتنا أمس

د – * قابلت الفتاة زارتنا أمس

علة ذلك أن المعلومة التي تتضمنها الجملة الموصولية في الحالة الأولى معلومة «**جديدة**» في حين أنها معلومة «**معطاة**» ( = متوافرة لدى المخاطب) في الحالة الثانية. بتعبير آخر، يزود المتكلم المخاطب في الجملة (39 أ) معلومة («**زارتنا أمس**») إضافية ثانوية في حين أنه يزود المخاطب في الجملة (39 ب) بمعلومة متوافرة لديه تمكنه من التعرف على ما يحيل عليه الاسم «**فتاة**». إذا صحت هذه الملاحظة أمكننا أن نستنتج أمرين :

**أولا**، أن الموصول لا يظهر إلاّ مع الحدّ المحيل إحالة تعيين ؛

**ثانيا**، أن الجمل الموصولية الواردة في الحدود المحيلة إحالة بناء ليست جملاً تقييدية (Restrictive) بل إنه من الممكن أن تشكّك في موصولية الجمل الواردة في التراكيب التي من قبيل (39 أ) لأنها فاقدة لسمتين أساسيتين : (أ) تضمن موصول و(ب) القيام بدور تقييد الاسم الرأس.

في نفس السياق يُلاحظ أن الجمل الموصولية المسماة «**غير تقييدية**» أو «**بدلية**» يمكن أن توارد الحد المحيل إحالة بناء بخلاف مقابله المحيل إحالة تعيين :

(40) أ - قابلت فتاة، من زارتنا أمس

ب - * قابلت الفتاة من زارتنا أمس

ويؤيد هذا فكرةَ أن الجملة التي تَرِدُ مع الحد المحيل إحالة بناء متضمنة لمعلومة إضافية جديدة.

(٦) يُشترط في «المبتدأ» أن يكون حداً محيلاً إحالة تعيين كما يتبين من المقارنة بين (41 أ) و(42 ب) :

(41) أ - الكتاب قرأته

ب - * كتاب قرأته

وعلة ذلك في أن الحد المبتدأ يحيل على الذات التي تشكل مجال الخطاب والتي يجب، بالتالي، أن يتعرف عليها المخاطب قصد أن تتم عملية التخاطب بنجاح.

(٧) يمكن أن يتضمن الحد المعيِّن (بالكسر) المخصص الإشاري، بخلاف الحد البياني :

(42) أ - قرأت هذا الكتاب

ب - قرأت الكتاب هذا

ج - قرأت كتاب هند هذا

(43) أ - * قرأت هذا كتاباً

ب - * قرأت كتابا هذا

وواضح أن ذلك راجع إلى أنه من التناقض أن يُشار إلى ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين التخاطب (أي حين عملية الإشارة).

### 3 - 1 - 4 - طبيعة المحال عليه

سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى أن ما يدل عليه الإطار الحملي ليس الواقع وإنما هو تمثيل ذهني لواقعة ما. وتعد الذوات المحال عليها، تبعاً لذلك، ذواتٍ متواجدةً في «عالم ذهني» وليست «ذوات واقعية». ويستدل ديك (ديك 1989 : 113) على كون ما تحيل عليه الحدود ذواتٍ ذهنية لا ذوات واقعية بثلاثة أمور هي :

(أ) ثمة أشياء كثيرة يمكن أن نحيل عليها وأن نتحدث عنها دون أن يكون لها وجود في عالم الواقع. فمن الممكن أن نحيل على كائنات أسطورية أو خيالية أو افتراضية وأن نبني على هذه الإحالة خطاباً سليماً غير لاحق كخطاب الأساطير وخطاب ما يُسمى «**الخيال العلمي**».

(ب) يُشترط في نجاح عملية الإحالة على ذات ما (واقعية أو غير واقعية) أن يكون للمخاطب تمثيل ذهني لهذه الذات. مثال ذلك أنني إذا أردت أن أحيل المخاطب على أهرام مصر فيتوجب إما أن يكون لدى المخاطب صورة ذهنية لهذه الآثار أو أن أمده بالمعلومات التي تكون لديه هذه الصورة قبل أن أحدثه عنها وإلاّ تعذرت عملية التخاطب.

(ج) بفضل هذه الصورة الذهنية يمكن أن تتم عملية التواصل بنجاح حتى في المواقف التي لا تدرك فيها الذوات المحال عليها بطريقة مباشرة. فمن العلوم أننا كثيراً ما نتحدث عن أشياء «غائبة»، غير متوافرة حين نتحدث عنها لأن الصور الذهنية التي لدينا تغنينا عن الإدراك المباشر للذوات الواقعية. مثال ذلك أنني يمكن أن أنتج النص (44) عن الذوات «**الطالب**» و«**كتاباً**» و«**إحدى المكتبات**» و«**صديقه**» دون أن تكون هذه الذوات حاضرة حين انتاج النص :

(44) «اشترى **الطالب كتابا من احدى المكتبات** وبعد أن أنهى قراءته أعاره **لصديقه**»

فنجاح هذا النص في تضمنه الصور الذهنية لتلك الذوات التي تتوافر لدى المخاطب أو التي يبنيها بناءً. ويمكن إضافةً إلى ما أوردناه من أدلة ما يلي :

(د) تختلف الصور الذهنية من لغة إلى أخرى والذات في عالم الواقع واحدة، وعلة ذلك أن كل عشيرة لغوية تتمثل الواقع تمثلاً ذهنيا يختلف عن التمثلات الذهنية في العشائر اللغوية الأخرى. مثال ذلك «**كتاب**» في العربية ومقابله «**livre**» في الفرنسية اللذان يدلآن على صورتين ذهنيتين مختلفتين وهما «ما هو مكتوب» و«المادة التي كان يكتب عليها قبل ظهور الورق» وإن كانا يحيلان على نفس الشيء في عالم الواقع ؛

(هـ) يمكن أن تُعدّ المفردات «**المترادفة**» أسماء لصور ذهنية مختلفة للذات الواحدة ويمكن أن نقول، بالتالي، إننا نكون أمام ظاهرة ترادف حين نكون أمام

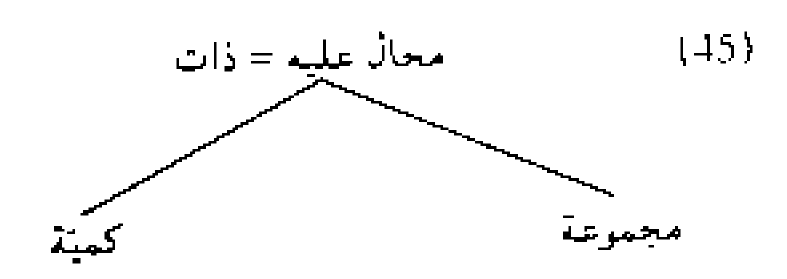
مجموعة من المفردات محيلة على صور ذهنية مختلفة لنفس الذات في عالم الواقع. ويمكن التمثيل لذلك بالمفردات المتعددة الدالة على «الأسد» في اللغة العربية والتي تختلف معانيها باختلاف الصور الذهنية لهذا الحيوان :

(و) من مشاكل الترجمة الأساسية ما أوردناه في (د)، أي اختلاف الصور الذهنية للذات الواحدة من لغة إلى لغة. فالترجمة، باعتبارها عملية ثقافية، تنقل صوراً ذهنية إلى صور ذهنية مقابلة. وقد بيّنا في (المتوكل 1995) أن عملية النقل هذه تتم بين بنية تحتية - مصدر وبنية تحتية - هدف على أساس أن هاتين البنيتين صورتان ذهنيتان لنفس الواقعة.

**3 - 1 - 5 - أنماط المحال عليه :**

ينتهي ديك (ديك 1989 : 123) إلى أن أنواع ما يمكن أن يُحيل عليه حدٌّ ما يمكن أن يختزل في نوعين : مجموعة (Set) وكمية (Mass)، كما يتبيّن من الرسم التالي :

(45)




تختلف المجموعة عن الكمية في أن الذوات المنتمية إلى المجموعة تُعدُّ في حين أن الذوات المنتمية إلى الكمية لا تُعدُّ بل تُكال أو تُقاس أو توزن.

ويمكن أن تكون المجموعة أحادية (= متضمنة عنصراً واحداً) كما يمكن أن تكون نونية أي متضمنة اكثر من عنصر واحد.

على هذا الأساس، يمكن تصنيف الأسماء بالشكل التالي :

(١) أسماء دالة على كمية مثل «**لحم**» و«**ماء**» و«**زبد**» ؛

(٢) أسماء دالة على مجموعة أحادية وتكون إمّا مشتركة مثل «**كتاب**» و«**قلم**» أو أعلام مثل «**خالد**» و«**هند**» أو مجموعة نونية. وتكون الأسماء الدالة على مجموعة نونية إمّا أسماء جموعٌ مثل «**كُتُب**» و«**أقلام**» أو أسماء مفردة دالة على جمع مثل «**أسرة**» و«**قوم**» و«**جمهور**» مثلاً.

وورد هذا التصنيف للذوات المحال عليها وما يدعمه نحوياً سنعرض له في فقرة لاحقة. ونشير بالمناسبة إلى أن رايكوف (رايكوف 1992) يقترح تصنيفاً رباعياً تنقسم بمقتضاه الأسماء إلى : (أ) أسماء مفاهيم («حرية») و(ب) أسماء أشخاص (بالمعنى العام لشخص) و(ج) أسماء كميات و(د) أسماء مجموعات. ما يخالف بين اقتراح ديك واقتراح رايكوف هو أن الأقسام الأربعة التي يميز بينها رايكوف تُعدُّ، في نظره، سمات جهية اسمية تقابل السمات الجهية الفعلية. وجهة النظر هذه ستشكل موضوع مبحث من المباحث اللاحقة.

**3 - 1 - 6 - الإحالة والتحجر :**

لنقارن بين الجملتين التاليتين :

(46) أ - مدت هند يدها لخالد لتسلم عليه

ب - طلب خالد يدَ هند من أبيها.

ما يتبيّن من هذه المقارنة هو أن المفردة «يد» مفردة محيلة في الجملة الأولى وفاقدة لهذه الخاصية في الجملة الثانية. ففي هذه الجملة لا تحيل المفردة «يد» على العضو المعروف بل تشكل مع المحمول «طلب» عبارة واحدة متحجّرة. ومن علامات تحجر هذه العبارة :

(أ) أنها لا تتحمل تعويض أي من عنصريها بمرادف :

(47) أ - * التمس خالد يدَ هند

ب - * طلب خالد كفَّ هند

(ب) وأنها لا تتحمل أن يوصف عنصر من عناصرها :

(48) * طلب خالد يد هند النحيلة

(ج) وأنه لا يجوز تغيير رتبة عنصريها كأن يبتدأ بالعنصر «يد» :

(49) * يد هند طلبها خالد

(د) دلالياً، لا يشكل المعنى الاجمالي للعبارة مجموع معنيي عنصريها بل هو معنى آخر وهو «خطب» أو «طلب هنداً للزواج» :

(هـ) وتُضاف إلى هذه العلامات البنيوية والدلالية خاصية فقدان الإحالية.

ولعل فقدان الإحالية وراء خصائص تحجر العبارة سواء ما كان منها دلالياً أم ما كان بنيوياً.

ويترتب عن فقدان الإحالية أن الاسم المعني بالأمر يفقد في ذلك التركيب المخصوص حدّيته فيصبح جزءاً من عبارة واحدة مع المحمول ويمثل له بالتالي في المدخل المعجمي لهذا المحمول.

### 3 - 2 - بنية الحدّ :

قُدّم للتمثيل لبنية الحد التحتية اقتراحان اثنان : اقتراح ديك (ديك 1978 و1989) واقتراح رايكوف (رايكوف 1992) وهما اقتراحان يتمايزان من حيث إن بنية الحد، في الاقتراح الثاني، بنية متعددة الطبقات توازي في ذلك بنية الحمل. في اتجاه هذا الاقتراح، بيّنا (المتوكل قيد الطبع) أن من الحدود ما يشاكل لا الحمل فحسب بل كذلك القضية أو الجملة.

#### 3 - 2 -1- النموذج الأول :

##### 3 - 2 -1 - 1 - البنية العامة :

تأخذ بنية الحد، حسب اقتراح ديك (ديك 1989 : 115)، الشكل العام التالي :

(50) ($\Omega$ س ي : $\varphi_1$ (س ي) : $\varphi_2$ (س ي) : ... : $\varphi_n$ (س ي) )
[ن ≤ 1]

عناصر البنية (51) هي :

(١) متغير الحدّ (س ي) الرامز إلى مجموعة الذوات الممكن الإحالة عليها ؛

(٢) مخصص (أو مخصصات) الحدّ $\Omega$ ؛

(٣) مقيّدات الحدّ التي تَرِد في شكل حمل مفتوح في س ي ( $\varphi$ (س ي)) ؛

(٤) النقطتـــان «:» الرامزتان إلى أن المعلومة الواردة بعدهما، أي φ(س ي)، تقيّد قيم س ي الممكنة الواردة قبلهما.

ولنمثل لذلك بالحدّ «**الرجل الكريم**» الذي بنيته هي البنية (51) :

(51) (ع1 س ي : رجل (س ي) : كريم (س ي))

حيث : ع = معرفة : 1 = مفرد.

تُقرأ البنية (51) كالتالي :

(52) «**ذات معرفة مفردة**» س ي على أن الخاصية «**رجل**» تنطبق على س ي، على أن الخاصية «**كريم**» تنطبق على س ي».

ويمكن أن تقرأ نفس البنية، على أساس التعريف المقترح للإحالة، بالشكل التالي :

(53) إشارة من المتكلم إلى المخاطب :

* تعرف على ذات مفردة س ي،
* **مفتاح 1** : خاصية س ي أنه رجل
* **مفتاح 2** : خاصية س ي أنه كريم

**3 - 2 - 1 - 2 - المقيدات :**

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن «**المقيد**» «**حمل مفتوح في س ي**» كما يتبين من التمثيل التحتي العام (50). ويقوم المقيد بدور تقليص مجموعة الذوات المحال عليها إلى مجموعة أصغر. مثال ذلك أن المقيد «**رجل**» يقلص مجموعة الذوات الرامز اليها س ي في الحد (51) إلى مجموعة الرجال في حين أن المقيد «**كريم**» يقلص مجموعة الرجال إلى مجموعة الرجال الكرماء. ويمكن أن تستمر عملية التقليص هذه بإضافة مقيدات أخرى :

(54) قابلت [ **الرجل الكريم ذا اللحية البيضاء الساكن قربنا** ]

وتتوقف عملية التقليص هذه (وبالتالي عدد المقيدات داخل الحد) على مدى استطاعة المخاطب على التعرف على الذات المجال عليها. فإن كان في اعتقاد

المتكلم أن المخاطب قادر على التعرف على ما يُريد الإحالة عليه قلّت المقيدات وكان بالإمكان الاكتفاء بمقيد واحد كما هو الشأن في الجملة (55) :

(55) قابلت [الرجل]

وإن كان المتكلم يعتقد أن عملية التعرف تحتاج إلى المزيد من المعلومات تعددت المقيدات بتعدد المعلومات المحتاج إليها.

(ب") من سمات الحدّ النموذجي أن يكون أولُ مقيداته اسماً دالاً على ذات.

ويمكن أن يتلو هذا المقيد الأول مقيدات أخرى تكون إما أسماء :

(56) أ - قابلت أخت **هند**

ب - قابلت أخت **صديقة هند**

أو صفات :

(57) أ - قابلت الجارة **السمراء**

ب - قابلت الجارة **السمراء النحيفة**

أو جملةً موصولة :

(58) قابلت الجارة **التي ابتسمت لها أمس**

كما يمكن أن يتلو المقيدَ الاسميَ مقيداتٌ تندرج في أكثر من مقولة كما هو الشأن في (59 أ - ب) :

(59) أ - قابلت أخت الجارة التي ابتسمت لنا أمس

ب - قابلت أخت الجارة السمراء التي ابتسمت لنا أمس

(ج) وتقوم بين المقيدات المتواردة في نفس الحدّ أنواع ثلاثة من العلاقات: علاقة عطف وعلاقة تتابع وعلاقة إدماج.

(1) يمكن أن تقع علاقة العطف في مستوى المقيد الأول ذاته :

(60) رأيت [ خالداً وهنداً]

أو في مستوى المقيدات التي تليه :

(61) أ - قرأت [ كتاب [خالد] و[هند]]

ب - قابلت [فتاة [جميلة] و[ذكية]]

ويتم اشتقاق الحدود المتضمنة لعلاقة العطف طبقاً للقاعدة العامة التالية :

(62) $\alpha \leftarrow \alpha^{1}$ و $\alpha^{2}$ ... و $\alpha^{ن}$ [ن ≥ 1]

حيث و = عاطف مجرد.

مفاد هذه القاعدة أن عنصراً ما يمكن أن يتم توسيعه بإضافة عنصر شريطة أن يكون العنصر المعطوف من نمط العنصر المعطوف عليه. وقد وضعنا (المتوكل 1986 و1988 ب و 1993 أ) لهذه الغاية «**مبدأ التناظر**» التالي :

(63) **مبدأ التناظر** :

« يعطف بين المتناظرات»

يضمن المبدأ (63) منع توليد جمل لا حنة من قبيل :

(64) أ - * قابلت فتاة وجميلة

ب - * قابلت فتاة جميلة وهندية.

يكمن لحن (64 أ) في انتماء المتعاطفين إلى مقولتين معجميتين مختلفتين (اسم وصفة)، ويكمن لحن (64 ب) في أن العطف يجمع بين عنصرين منتميين لحقلين دلاليين مختلفين وإن تآلفا من حيث المقولة المعجمية (صفة وصفة).

(٢) تقوم بين مقيدات الحد علاقة «تتابع» حين ترد هذه المقيدات «**متراصفة**» (Stacked) كما هو الشأن في الجملتين (57 أ - ب).

وتقوم هذه العلاقة بين المقيد الاسمي الأول وما يليه وبين أحد المقيدات الأخرى وما يليه كما في الجملة التالية :

(65) قرأت خطاب الجارة السمراء.

ومن حالات الالتباس في هذا الباب التراكيب التي من قبيل (66) :

(66) مررت بأخت الجارة الشقراء

حيث يمكن أن يُفهم المقيد الثالث («**الشقراء**») على أنه متعلق بالمقيد الثاني («**الجارة**») كما يمكن أن يُفهم على أنه يتعلق بالمقيد الأول («**أخت**»).

(٣) أمّا في الحالة الثالثة فيكون المقيد الموالي مدمجاً في المقيد السابق كما هو الشأن في الجمل (56 أ - ب) و(58) و(59 أ- ب).

وتُرصد للحالات الثلاث تمثيلات متمايزة كما يتبين من التمثيلات التالية (67 ب) و(68 ب) و(69 ب) للحدود (67 أ) و(68 أ) و(69 أ) :

(67) أ - فتاة جميلة وذكية

ب - (كا س ي : فتاة س (س ي): جميلس و ذكيس (س ي))

(68) أ - الجارة السمراء النحيفة

ب - (ع ا س ي: جارة س (س ي): السمراءس نحيفس (س ي))

(69) أ - كتاب صديقة هند

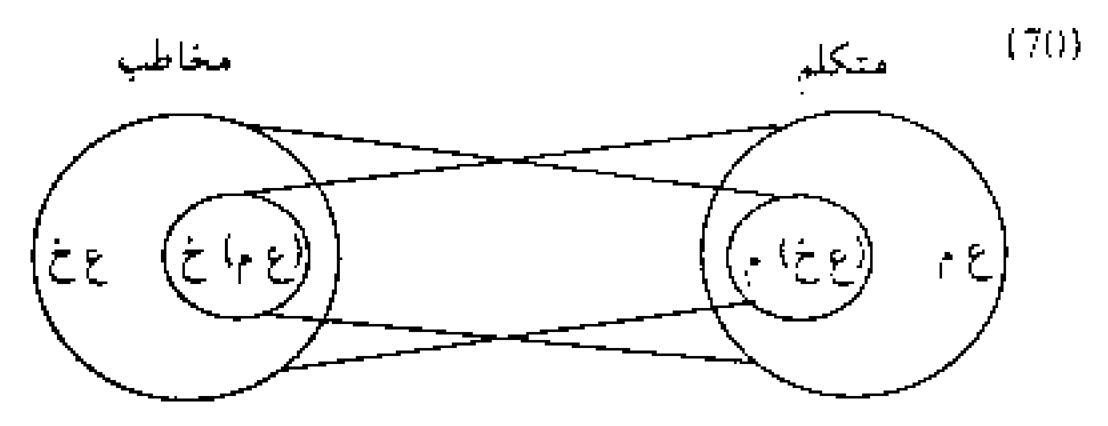
ب - (ع ا س ي : (كتابس (س ي)) : صديقس(س ي))
(هندس (س ك)))

(د) يخضع توارد المقيدات داخل الحدّ الواحد لمجموعة من القيود يمكن تصنيفها صنفين : قيوداً على عدد المقيدات وقيوداً على نوع المقيدات.

(١) سبق أن أشرنا إلى أن عدد المقيدات يتفاوت حسب ما يقتضيه الموقف التواصلي، أي حسب ما يحتاجه المخاطب، في اعتقاد المتكلم، سواء لبناء المحال عليه إذا كان «**جديداً**» أو للتعرف عليه إذا كان «**معطى**».

يذهب ديك (ديك 1989 : 10 - 11) إلى أن ضابط عملية التواصل الناجح هو ما يسميه «**نظرية الآخر**» (heory of the other) أي ما يعرفه كلٌّ من المخاطبين عن معلومات الآخر حين عملية التواصل. ويقترح توضيح العلاقة التخابرية القائمة بين المتكلم والمخاطب أثناء عملية التواصل بواسطة الرسم التالي :

(70)




حيث :

(ع خ) م = ما يعتقده المتكلم عن معلومات المخاطب ؛

(ع م) خ = ما يعتقده المخاطب عن معلومات المتكلم ؛

فيما يخص عدد المقيدات داخل الحد، يتوقّع أن يحدّده (ع خ) م، أي تقدير المتكلم لما يتوافر لدى المخاطب من معلومات عن الذات التي يحيل عليها الحد : إذا كان المتكلم يعتقد أن المخاطب يكتفي بمعلومة واحدة لبناء المحال عليه أو للتعرف عليه بنّى حداً ذا مقيد واحد :

(71) لقد اشتريت البيت

وإذا كان المتكلم يعتقد أن المخاطب يحتاج إلى أكثر من معلومة واحدة بنى حداً متعدد المقيدات يضمن اهتداء المخاطب إلى المحال عليه :

(72) لقد اشتريت البيت القديم الذي بجوار المقهى.

ويمكن أن يكتفي المتكلم بالإحالة بواسطة ضمير إذا كان يعتقد أن المخاطب لا يحتاج أكثر من ذلك بل يمكن ألاّ يحيل على الإطلاق في حالات قصوى يصبح فيها التعبير عن المحال عليه من باب الحشو :

(73) أ – قد اشتريته

ب – لقد اشتريت وانتهى الأمر.

قد يخطئ المتكلم، في بعض الحالات، في تقديره لمعلومات المخاطب فيضطر إلى تعديل (ع خ) م وتزويد المخاطب بما يحتاجه، كما هو الشأن في الحوار التالي :

(74) م = لقد اشتريت البيت القديم

خ = اي بيت ؟

م = البيت القديم الذي بجانب المقهى.

**ملحوظة** : يتبين من التراكيب التي من قبيل (73 ب) أن محلاّتية المحمول لا تحددها الدلالة أو التركيب فحسب بل كذلك التداول. فالمحمول «اشترى» وإن كان دلالةً وتركيباً محمولاً ثانياً (يأخذ موضوعاً منفذاً وموضوعاً متقبلاً) يمكن أن يُستعمل دون موضوعه الثاني إذا كان (ع خ) م يتيح ذلك. ويمكن القول، في نفس السياق، أن للمحدد التداولي لمحلاّتية المحمول الغلبة بالنظر إلى المحددين الدلالي والتركيبي.هنا أيضاً، يبرز ورود الطرح القائل بتحديد استعمال العبارات اللغوية لبنية هذه العبارات.

بالإضافة إلى عنصر الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب يورد رابكوف (رابكوف 1992 : 7 - 11) وسائط أخرى تتحكم بدرجات متفاوتة في عدد عناصر الحذ. هذه الوسائط هي التالية :

**أولا**، يصنف كابيل (كابيل 1965) اللغات صنفين : (أ) لغات يسود فيها التعبير عن الذوات و(ب) لغات يسود فيها، في المقابل، التعبير عن الحدث (Objet-dominated languages/Event dominated languages). تمتاز الفئة الأولى من اللغات بغنى الحدود الصرفي- التركيبي وفقر نسبي في المحمول (الفعل خاصة) في حين تتسم الفئة الثانية بغنى المحمول وفقر الحدود. ولعل اللغة العربية تندرج في الفئة الثانية أكثر مما تنتمي إلى الفئة الأولى.

**ثانيا**، ثمة لغات تحيل على ذات ما بواسطة حدٍّ واحد يتضمن مقيدات متتابعة أو مدمجة كما هو الشأن في العربية مثلاً. وتوجد في المقابل، لغات تحيل على نفس الذات بواسطة عناصر متقطعة. ويبدو أنه لا يوجد في الفئة الثانية من اللغات ما يمكن أن يُعادِل «المركب الاسمي».

**ثالثاً**، تميل بعض اللغات إلى تعديد الحدود في نفس الجملة عوضاً عن الإحالة بواسطة حدٍّ واحد تلافياً لتعقيد الحدود. في هذا الصنف من اللغات تتوزع نفس المعلومات على حدود بسيطة متعددة بدلاً من أن تنحصر في حدٍّ واحد معقّد.

**رابعا،** ثمة نزوع عام إلى تفضيل تعديد المقيدات المدمجة (أسماء وجمل موصولة) على تعديد المقيدات المتتابعة (الصفات). على هذا الأساس، تكون التراكيب التي من قبيل (75 أ) أكثر استعمالاً من التراكيب التي من قبيل (75 ب) :

(75) أ - رأيت الفتاة التي تسكن قريننا والتي تعمل في المصنع المجاور
ب - رأيت الفتاة الساكنة قرينا العاملة في المصنع المجاور.

**خامساً،** يلاحظ (المراجع المحال إليها في رابكوف 1992 : 10) أنه، بالرغم من إمكان تعديد مقيدات الحدّ الواحد دون الإخلال بسلامة الجملة، لا يتعدى عدد هذه المقيدات في الخطاب العادي ثلاثة. إن صحت هذه الملاحظة كانت التراكيب التي من قبيل (76 ب) موسومة إذا قورنت بالتراكيب التي من قبيل (76 أ) :

(76) أ - قابلت اخت صديق خالد
ب - قابلت أخت صديق خالد السمراء التي تعمل في المصنع الذي يوجد بجوار بيتنا.

ومن الراجح أن ما يعلل موسومية التراكيب التي من قبيل (76 ب) أن المخاطب يجد صعوبة في تحليلها وبالتالي في فهمها دفعة واحدة.

(٢) يخضع توارد المقيدات داخل الحدّ الواحد إلى قيود دلالية - تداولية نورد أهمها في ما يلي :

**أولا،** يشترط في توارد المقيدات المتتابعة أن تتوالى من الأعم الى الأخص قصد أن تفي بوظيفة التقييد. لذلك لا يسوغ أن يكون المقيد الثاني، مثلاً، أعم من المقيد الأول كما في التركيب التالي :

(77) * حضر مدرّسو الرياضيات الأساتذةُ

من الواضح أن لحن (77) يؤول إلى كون المقيد الثاني («**الأساتذة**») أعم من المقيد الأول («**مدرّسو الرياضيات**») الأمر الذي يخل بعلاقة التقييد المشترط قيامها بين عناصر الحدّ. والصحيح أن يقدم العنصر الثاني على الأول :

(78) * حضر الأساتذة مدرسو الرياضيات.

وقد يكون التركيب (77) جائزاً إذا ما أولنا مجموعة الاساتذة على أساس أنها أخص من مجموعة مدرسي الرياضيات التي قد تضم الاساتذة وغير الأساتذة أو إذا ما أولنا الاساتذة على أساس أنه بدل من مدرسي الرياضيات لا مقيّد كما سنرى في فقرة لاحقة.

**ثانيــاً**، يُشترط في المقيد الثاني، إذا كان الحد يحيل إحالة بناء، أن يكون معرفا إذا كان مفرداً وأن يرد دون موصول إذا كان جملة :

(79) أ - اشتريت معطفاً جميلاً

ب - * اشتريت معطفاً الجميل

(80) أ - اشتريت معطفاً يقيني من البرد

ب - * اشتريت معطفاً الذي يقيني من البرد

ويشترط عكس ذلك إذا كان الحد محيلاً إحالة تعيين :

(81) أ - اشتريت المعطف الجميل

ب - * اشتريت المعطف جميلاً

(82) أ - اشتريت المعطف الذي يقي من البرد

ب - * اشتريت المعطف يقي من البرد

**ثالثـاً**، فيما يخص الجمل الواردة مقيدات، يشترط في قوتها الإنجازية أن تكون إخباراً وأن تنتمي إلى النمط الجملي الخبر :

(83) أ - قرأت كتاباً يستحق المطالعة

ب - * قرأت كتاباً هل يستحق المطالعة

ج - * قرأت كتاباً طالعهْ.

مفاد هذا القيد أن الجملة الخبرية المتضمنة لإخبار وحدها يُمكن أن تقوم بوظيفة التقييد.

**رابعا**، من المعلوم أن محمول الجملة يفرض على محلات موضوعاته قيود توارد تنتقي على أساسها المفردات المناسبة. مثال ذلك، أن المحمولين «**نام**» و«**نائم**» يقتضيان أن يكون موضوعهما متسماً بسمة «**حي**» :

(84) أ - نام ف (س ي : ‹حي›) متض

ب - نائم ص (س ي : ‹حي›) متض

على أساس هذا القيد، تُقصى الجملتان (86 أ - ب) على أنهما خارقتان له في مقابل الجملتين (85 أ - ب) اللتين ترضيانه :

(85) أ - نام الطفل

ب - الطفل نائم

(86) أ - * نام الكرسي

ب - * الكرسي نائم

نفس هذه العلاقة القائمة بين المحمول وموضوعاته نجدها قائمة بين المقيدات المتواردة في الحدّ الواحد، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(87) أ - رأيت طفلاً نائماً

ب - * رأيت كرسياً نائماً

لحن الجملة (87 ب) كامن في خرق قيد الحيوية الذي يقتضيه المقيد الثاني («**نائم**») في الإسم الذي يقيّده.

نستنتج من هذه الملاحظة ثلاثة أمور هامة : **أولها** أن توالي المقيدات داخل الحدّ الواحد يجب أن يستجيب لقيود توارد ؛ **ثانيها**، أن قيود التوارد هذه هي نفسها التي يخضع لها موضوعات محمول الجملة **وثالثها**، وهو الأهم، أن بنية الحدّ تشاكل بنية الحمل وهي قضية سنعالجها بتفصيل في مبحث لاحق.

**خامسا**، يقتضي التقييد أن يكون العنصر المراد تقييده قابلاً للتقييد، أي أن يكون من الممكن تقليصه. خاصية القابلية للتقييد هذه غير متوافرة في أسماء الأشخاص، لذلك التراكيب التي من قبيل (89 أ - ب) تراكيب لاحنة إن فهمت على أن الصفة أو الجملة الموصولة عنصر مقيِّد :

(88) أ - * قدمت هند الجميلة

ب - * قدمت هند التي تدرس بكلية الحقوق

ويكمن لحن (88 أ - ب) في أن اسم الشخص يشكّل، في مقابل الإسم المشترك، أعلى درجات إحالة التعيين فلا يحتاج، لذلك، إلى مقيدات تسهم في تعيينه. ويفقد هذه الخاصية حين يُستعمل استعمال الاسم المشترك فيتحمل آنذاك التقييد :

(89) أ - قدمت الهند الجميلة

ب - قدمت الهند التي تدرس بكلية الحقوق

يجعل من الجملتين (89 أ - ب) جملتين سليمتين في مقابل الجملتين (88 أ - ب) أن العَلَم («هند») فيهما يحيل على عنصر من مجموعة يتميز بخاصية الجمال أو خاصية الدراسة بكلية الحقوق. فالجملتان (89 أ - ب) بخلاف الجملتين (88 أ - ب)، تؤولان على أساس أنهما مرادفتان للجملتين (90 أ - ب) :

(90) أ - من بين الهندات قدمت الهند الجميلة

ب - من بين الهندات قدمت الهند التي تدرس بكلية الحقوق.

### 3 - 2 - 1 - 3 - هل كل عناصر الحدّ مقيدات ؟

حدّدنا مفهوم التقييد على أساس أن كلّ عنصر من عناصر الحدّ يسهم في تقليص مجموعة الذوات الممكن الإحالة عليها قصد تمكين المخاطب إما من بناء ما يريد المتكلم الإحالة عليه أو من التعرف عليه إذا كان متوافراً في مخزونه الذهني. ورأينا أن مفهوم التقييد هذا يصدق على العناصر المتتابعة أو المدمجة أو المعطوفة. إلاّ أن الحدّ قد يتضمن عناصر تقوم بدور آخر غير دور التقييد كما حدّدناه. ولنأخذ مثالين اثنين وهما :

(أ) سبق أن بينّا أن دور الصفات هو تقييد العنصر الموصوف أي تقليص إحالته كما هو الشأن في الجملة (57 ب) المعاد سوقها للتذكير :

(57 ب) قابلت الجارة السمراء النحيفة.

في هذه الجملة تقلص الصفةُ «**السمراء**» مجموعة الجارات إلى **مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السمراوات** ثم تقلّص الصفة «**النحيفة**» **مجموعة الجارات السمراوات إلى مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السمراوات النحيفات**.

لنقارن الآن الصفات الواردة في الجملة (57 ب) **بالصفات الواردة في الجملتين التاليتين** :

(91) **أ** – قرأت مقالاً رائعاً

ب – زارني ضيف فظيع

من الواضح أن الصفتين «**رائعاً**» و«فظيع» لا يقومان بدور تقليص **مجموعة ما** إلى مجموعة أصغر بقدر ما تعبران عن موقف المتكلم **من الذات التي يحيل عليها** المقيد الأول («**مقالاً**» و«**ضيف**»).

فلا يمكن إذن أن يقال عن هاتين الصفتين إنهما مقيدين **كما تقول ذلك** عن الصفتين «**السمراء**» و«**النحيفة**» في الجملتين (58 ب).

سنوفي هذه الظاهرة حقها من الدراسة في مبحث لاحق.

(ب) يكمن الفرق بين الجملتين التاليتين :

(92) أ – يذهب الطلبة اللذين يهوون الشرق إلى مصر

ب – يذهب الطلبة، اللذين يهوون الشرق، إلى مصر

في اختلاف الدور الذي يقوم به التركيب الموصول «**اللذين يهوون الشرق**». ففي الجملة الأولى يحصر هذا التركيب مجموعة الطلبة **الذاهبين إلى مصر في** الطلبة اللذين يهوون الشرق، فيكون معنى هذه الجملة «**لا يذهب إلى مصر إلا الطلبة اللذين يهوون الشرق**». أمّا في الجملة الثانية فإن التركيب الموصولي لا يقيد وإنّما يضيف معلومة فيكون معنى هذه الجملة هو «**يذهب كل الطلبة إلى مصر وهم كلهم يهوون الشرق**».

هذا الفرق في الدور هو الذي يُميِّز على أساسه **بين** صنفين من الجمل الموصولة :«**الجمل الموصولة المقيدة**» (restrictive relatives) و«**الجمل الموصولة غير المقيدة**» أو «**البدلية**» (non-restrictive / appositional relatives).

وينعكس هذا الفرق الدلالي - التداولي في بنية الحد كما يتبين من الملاحظات التالية :

(١) سبق أن بينّا أن اسم الشخص لا يسوغ تقييده كما يدل على ذلك لحن (88 أ - ب). في نفس السياق، نلاحظ أن الجملة الموصولة غير المقيدة يجوز ان توارد اسم شخص، بخلاف الجملة الموصولة المقيّدة :

(93) أ - يذهب خالد، الذي يهوى الشرق، إلى مصر كل سنة

ب - * يذهب خالد الذي يهوى الشرق إلى مصر كل سنة.

(٢) أشرنا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) إلى أن الجمل الموصولة المقيدة لا تحتمل إلا الضمائر التي من فئة «الذي» في حين أن الجمل الموصولة غير المقيدة تحتمل هذه الفئة إضافة إلى فئة «من» :

(94) أ - يذهب خالد، من يهوى الشرق، إلى مصر كل سنة

ب - * يذهب خالد من يهوى الشرق إلى مصر كلّ سنة.

(٣) تشكّل الجملة الموصولة غير المقيدة وحدة تنغيمية مستقلة مفصولة عن باقي النص بوقفين كما يتبين من التمثيل التالي للجملة (93 أ) مثلاً :

(95) [ يذهب خالد # [ الذي يهوى الشرق]# إلى مصر كل سنة

خاصية الاستقلال التنغيمي هذه لا تتوافر في الجمل الموصولة المقيّدة.

(٤) يمكن أن تُحذف الجملة الموصولة غير المقيدة دون تأثير في معنى النص العام. فالجملة (96)، مثلاً، :

(96) يذهب الطلبة إلى مصر

ترادف الجملة (92 ب) لا الجملة (92 أ).

للتمثيل للعناصر غير المقيدة، يقترح خروت ولمبرخ (خروت ولمبرخ 1986) البنية العامة التالية :

(97) (س ي) ——◄ ((س ي)$^1$، (س ي)$^2$، ....، (س ي)ن) [ن ≥ 2]

حيث تشير الفاصلة «،» إلى علاقة عدم التقييد (أو البدلية).

نستخلص مما سبق أن العناصر التي يمكن أن تتوارد في الحدّ الواحد عناصر مقيدة وعناصر غير مقيدة. ولعله من الممكن أن تُعدّ العناصر المنتمية إلى الفئة الثانية عناصر خارجية لا تنتمي إلى الحدّ ذاته.

**3 - 2 - 1 - 4 - مخصصات الحدّ**

يُميَّز في نظرية النحو الوظيفي، خاصة في مستوى البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي التداولي) بين نوعين من العناصر : (أ) عناصر معجمية و(ب) عناصر نحوية. تنتمي إلى الفئة الأولى من العناصر **المحمولات** بجميع أصنافها (أفعال وأسماء، وصفات وظروف) في حين تندرج في الفئة الثانية المخصصات والوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية). دور هذه العناصر النحوية (**المخصصات والوظائف**) هو «تحديد الإطار النحوي الذي تتوارد فيه الوحدات المعجمية لتكوين عبارة لغوية ما» (ديك : 1989 : 139).

وتختلف المخصصات باختلاف المجال الذي ترد فيه. على ذلك الأساس، يميّز بين خمسة أصناف من المخصصات وهي التالية ( ديك : 1989 : 138) :

(98) أ - $\Omega$ = مخصص الحد

ب - $\pi_1$ : مخصص المحمول

ج - $\pi_2$ : مخصص الحمل

د - $\pi_3$ : مخصص القضية

هـ - $\pi_4$ : مخصص القوة الإنجازية.

ما يهمنا هنا هو المخصص $\Omega$، مخصص الحد.

يأخذ المخصص $\Omega$ القيم التالية وفقاً للنموذج الأول ( ديك 1989) :

(99)

$$\Omega = \left\{ \begin{array}{c} \text{ع / ك} \\ \text{م / ص} \\ \text{سو} \\ \text{عد} \\ \text{شا} \end{array} \right\}$$

حيث : ع = تعريف ؛ ك = تنكير ؛ م = عام ؛ ص = خاص ؛ سو = سور ؛ عد = عدد ؛ شا = إشارة.

مفاد (99) أن مخصص الحد يمكن أن يكون تعريفاً أو تنكيراً ؛ تعميماً أو تخصيصاً ؛ سوراً أو عدداً أو إشارة. في الفقرات الموالية من هذا المبحث نعرض لهذه المخصصات الحدية كما وردت في (ديك 1989). لكن قبل ذلك نود أن نوضح أمراً أساسياً وهو التالي : حيث نتحدث عن العناصر «**النحوية**» (في مقابل العناصر المعجمية) فإن الأمر يتعلق بالسمات التي تتحقق بواسطة وسائل صرفية - تركيبية لا عن هذه الوسائل الصرفية- التركيبية ذاتها. هذه السمات هي سمات دلالية - تداولية يُمثل لها في البنية التحتية تأخذ تعبيرات لها وسائل صرفية - تركيبية في مستوى بنية المكونات، ويتم نقل السمات الدلالية - التداولية إلى صرفات، كما هو معلوم، عن طريق إجراء قواعد التعبير. مفاد هذا، بالنظر إلى مخصصات الحد، أن هذه المخصصات (تعريف / تنكير ؛ سور ؛ عدد...) سمات دلالية - تداولية مجردة يتم نقلها عن طريق فئة معيّنة من قواعد التعبير إلى صرفات أو تراكيب معيّنة. وللمحافظة على التمييز بين السمات الدلالية - التداولية وصورها الصرفية التركيبية ودرءاً لكل لبس نقترح أن نميز بين المخصصات ( = سمات دلالية - تداولية) و«**محددات**» ( = التحققات الصرفية التركيبية للمخصصات). مثال ذلك أننا حين نتحدث عن التعريف / التنكير فإننا لا نعني أداة بعينها بل نعني سمة دلالية تداولية يمكن أن تتحقق إما بواسطة أداة أو بواسطة لاحقة أو بواسطة بنية رتبيّة معينة (كما هو الشأن في اللغات التي لا أداة تعريف لها كاللاتينية).

ونشير بالمناسبة إلى أن التمييز بين المخصصات المجردة وتحققاتها الصرفية - التركيبية يخدم كثيراً أحد مطامح النحو الوظيفي الأساسية : الكفاية النمطيّة، حيث يمثل لما هو مشترك بين اللغات في شكل سمات دلالية - تداولية (= مخصصات) في حين تُترك الفروق بين اللغات إلى مستوى الصرف والتركيب. فاللغات، مثلا، تأتلف في كونها تعرف وتنكر لكنها تختلف في تحقيق هاتين السمتين. ومن الواضح أنه بفضل هذا التمييز تتمكن نظرية النحو الوظيفي من تلافي ما تقع فيه النظريات التي تفترض وجود أداة تعريف في لغات لا أداة تعريف فيها، أو تنفي وجود التعريف والتنكير عن لغات لا يتحقق فيها هذان المفهومان بواسطة أداة معيّنة. ففي نظرية النحو الوظيفي، يُفترض أن مفهومي التعريف والتنكير يُوجدان في جميع اللغات ويمثل لهما في البنية التحتية كسمتين دلاليتين بواسطة مخصص الحد إلا

أن تحقيقهما الصرفي أو التركيبي يختلف من لغة إلى لغة أو من نمط من اللغات إلى آخر. فالكلي هنا، بتعبير آخر، هو المفهومان والخاص أو النمطي تحققهما الصرفي - التركيبي. نعرض في الفقرات الموالية لمخصصات الحد باعتبارها سمات دلالية - تداولية مجردة على أن نتناول تحققاتها الصرفية في مبحث لاحق.

3 - 2 - 1 - 4 - 1 - التعريف / التنكير :

يربط ديك (ديك 1989 : 139) مفهومي التعريف والتنكير بمفهومي الإحالتين السابق تحديدهما : إحالة التعيين وإحالة البناء. على أساس هذا الربط، يُستعمل الحد المعرف لتعيين ذات ما في حين يستعمل الحد المنكر لبناء ذات ما :

(100) أ - «يستعمل المتكلم حداً معرفاً لدعوة المخاطب إلى التعرف على ذات ما متوافرة في مخزونه الذهني ؛

ب - «يستعمل المتكلم حداً منكراً لدعوة المخاطب لبناء ذات ما حسب الخصائص المرصودة في هذا الحد» (ديك 189:139).

يُمثل لمفهومي التعريف والتنكير بواسطة المخصصين ع وك على التوالي طبقاً لما هو وارد في (99). مثال ذلك البنيتان التحتيتان للحدين «صوت» و«الصوت» الواردين في الجملتين (101 - أ - ب) :

(101) أ - سمعت صوتاً

ب - سمعت الصوت

(102) أ - (ك1 س ي : صوت س)

ب - (ع1 س ي : صوت س)

من خصائص المخصصات، بوجه عام، أنها تأخذ حيزاً لها المجال الذي ترد فيه رمته. فالمخصص الإنجازي $\pi_4$ يأخذ حيزاً له الجملةُ كاملة والمخصص $\pi_3$ يأخذ حيزاً له القضية والمخصص $\pi_2$ يأخذ حيزاً له الحمل في حين يشكل المحمول حيزاً للمخصص $\pi_1$. أما المخصص $\Omega$ فإنه يأخذ حيزاً له الحدّ بكامله. فيما يخصّ المخصص التعريف / التنكير فإنه ينصبّ على كل عناصر الحدّ. فالتعريف ينصب على المقيدات الصفية انصبابه على المقيد الإسمي الأول وكذلك التنكير :

(103) أ - قرأت المقال المفيد

ب - * قرأت المقال مفيداً

ج - * قرأت مقالاً المفيد

(104) أ - قرأت كتاباً مفيداً

ب -* قرأت كتابا المفيد

ويصدق هذا، كذلك، على المقيّدات الواردة جملاً موصولة. فإذا افترضنا أن الضمير الموصول أداة من أدوات التعريف (شأنه في ذلك شأن الألف واللام) وجب ظهوره في حدّ معرف واختفاؤه في حدّ منكر كما يتبين من المقارنة بين التراكيب التالية :

(105) أ - قرأت مقالاً يحلّل الوضع في الشرق

ب - قرأت المقال الذي يحلّل الوضع في الشرق

ج - * قرأت مقالاً الذي يحلّل الوضع في الشرق

د - * قرأت المقال يحلل الوضع في الشرق.

أما عن الحدود المتضمنة لعلاقة «الاضافة» فإن مخصص التعريف / التنكير ينصب على العنصرين المتضايفين معاً طبقاً للقاعدة العامة، إلاّ أن العلامة الدالّة عليه لا تظهر إلى على العنصر الثاني، العنصر المسمى «مضافاً إليه» :

(106) أ - قرأت مقال الناقد

ب - قرأت مقال ناقدٍ

ج * قرأت المقال الناقدِ

د - * قرأت مقالاً ناقدٍ

ويمكن أن يستقل عنصرا الإضافة بالنظر إلى التعريف / التنكير حين تكون الإضافة بواسط :

(107) أ - قرأت مقالاً لناقدٍ

ب - قرأت مقالاً للناقد

في مثل هذه التراكيب لكل من عنصري الإضافة إحالته الخاصة به كما يدل على ذلك حملُهُما معاً لأداة التعريف أو التنكير. يمكن القول، إذن، إن الإحالة في التركيب الإضافي إحالةٌ واحدة حين تكون الإضافة مباشرة وإحالتان اثنتان حين تكون الإضافة بواسط. ومن الملاحظ أن العنصر الأول لا يحمل، في اللغة العربية، أداة التعريف حتى في الإضافة بواسط :

(108) أ - * قرأت المقال لناقد

ب - * قرأت المقال للناقد

بخلاف ما يحصل في العربيات الدوارج حيث نجد في العربية المغربية، مثلاً، تراكيب من قبيل (110) إلى جانب التراكيب (109) :

(109) أ - قريت كتاب أستاذ

ب - قريت كتاب الأستاذ

(110) أ - قريت كتاب ديال أستاذ

ب - قريت الكتاب ديال الأستاذ

ويلاحظ كذلك أن «المضاف» يمكن أن يحمل علامة التعريف (الالف واللام) إذا كان اسماً مشتقاً كما يتبين من سلامة الجملتين التاليتين :

(111) أ - رأيت الضارب الرجل

ب - قابلت المجدوع الأنف

ويشترط في ذلك أن يكون العنصر «المضاف إليه» معرفة :

(112) أ - * رأيت الضارب رجل

ب - رأيت المجدوع أنف

يندرج تحت مبدأ التناظر أن يتماثل الحدان المتعاطفان من حيث التعريف والتنكير كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (113 أ - ب) والجملتين (114 أ - ب) :

(113) أ - قرأت الكتاب والمقال

ب - قرأت كتاباً ومقالة

(114) أ - ؟ قرأت الكتاب ومقالاً

ب - ؟ قرأت كتاباً والمقال

أما العناصر غير المقيدة (أو البدلية) فهي مستقلة بالنظر إلى التعريف والتنكير. من أمثلة ذلك أن الجمل الموصولة المتضمنة لضمير موصول التي من المعلوم أنها لا تقيّد اسماً نكرة، يمكن أن ترد بعد اسم نكرة على أساس أنها عنصر غير مقيد:

(115) جاءني رجل، الذي كان يرتدي جلباباً، أمس

المستخلَص من هذه الجملة من الملاحظات أن مخصصي التعريف والتنكير ينصبّان، باعتبارهما يأخذان حيّزاً لهما الحدّ رمته، انصباباً واحداً على جميع عناصر الحدّ باستثناء العناصر غير (المقيدة (أو البدلية) وعناصر الإضافة غير المباشرة (أو الإضافة بواسطة).

بناءً على ذلك يمثل للحد، بالنظر إلى التعريف / التنكير، حسب المسطرة التالية :

(١) في حالة انصباب المخصص على الحدّ برمته، يمكن أن يؤشر للتعريف / التنكير في مخصص جميع عناصر الحد كما يمكن أن يكتفي بالتأشير له في مخصص الحد ككل نظراً للتماثل، وهذا الإمكان، طبعاً، أقل كلفة. مثال ذلك أن الحد «**العاصمة المغربية**» يمكن أن تكون له إحدى البنيتين التاليتين :

(116) أ - (ع1 س ي : عاصمة س : مغربية ص)

ب - (ع1 س ي :(ع1 س ي : عاصمة س) : (ع1 س ي : مغربية ص)).

في حالة تبنى التحليل (116 أ)، يتعين وضع مصفاة تمنع ظهور الضمير الموصول مع مخصص التنكير ويمكن صوغها كالتالي :

(117) أ - * (ك س ي : [ ص φ (س1) ... (سن)])

حيث ص = موصول

(٢) حين تتباين المخصصات من حيث التعريف / التنكير يؤشر لكل عنصر بمخصص على حدة، كما يتبين من المقارنة بين بنيتي الحدين «**مقال الناقد**» و«**مقالاً للناقد**» :

(118) - (ع ا س ي : (س ي : مقال س) (س ح : ناقدس))

(119) - (ك ا س ي : ( ك سي : مقال س)(ع س ح : ناقدس))

ويمكن أن تُعد إعادة التأشير لمخصص التعريف / التنكير في الحدّ الإضافي مؤشراً لوجوب إدماج واسط بين العنصرين بخلاف ما إذا اكتفي بالتأشير لمخصص الحدّ ككل حيث يمتنع آنذاك إدماج الواسط. مثال ذلك أن البنية التحتية (118)، بخلاف البنية (119)، لا تحتمل إدماج الواسط «**اللام**».

يشير ديك (ديك 1989 : 142) إلى أن من الحدود ما يلزم التعريف كما هو الشأن بالنسبة للضمائر والأسماء الأعلام. فضميرا المتكلم والمخاطب يحيلان دوماً إحالة تعيين إذ يشيران إلى ذاتين لا مشكل في التعرف عليهما. دليل ذلك أنه لا وجود لمقابل منكر لهذين الضميرين.

أما اسم العلم فإنه يحمل، في ذاته، تعريفه لذلك لا يحمل، بوجه عام، أية علامة تعريف. هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : كيف يبرر دخول الألف واللام على أسماء الأعلام من جهة وإمكان ورودها منّونة من جهة ثانية ؟

إسهاماً في الإجابة على هذا السؤال يمكن أن نورد الملاحظات التالية :

(أ) فيما يتعلق بأداة التعريف، يُلاحظ أنها لا تدخل على جميع الأسماء الأعلام وأنها، إذا دخلت، فإنها لا تفيد التعريف، بل على العكس من ذلك، تنقل الاسم العلم إلى اسم مشترك. ففي الجملة (120)، مثلاً، يحيل الحدّ «**الهند التي عشقتها**» على هند من الهندات المتوافرة في مخزوني المتكلم والمخاطب :

(120) رحلت الهند التي عشقتها

ويقوم دليلاً مشتركية اسم العلم في هذه الجملة تحمّله لأن يقيَّد (بواسطة الجملة الموصولة).

(ب) أما النون التي تلحق اسماء الأعلام كما هو الشأن في «**زيدٌ**» و«**هندٌ**» و«**خالدٌ**» وغير ذلك فإنها لا تفيد التنكير إفادتها له في الأسماء المشتركة مثل «**كتابٌ**» و«**مجلةٌ**» و«**مقالٌ**». ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

(١) لا يرد الاسم العلم في السياقات التي يرد فيها الاسم النكرة. من أمثلة ذلك أنه لا يقيّد بنكرة بل بمعرفة :

(121) أ - قدم ضيف كريم

ب - قدم خالد الكريم

ج - * قدم خالد كريم

وأنه لا يقيد، كما أسلفنا، بجملة موصولة لا تتضمن ضميراً موصولاً كما يتبين من المقارنة بين (122 أ) و(122 ب) التي لا تصح إلا إذا عدت الجملة «**يكتب مقالا**» جملة حالاً :

(122) أ - رأيت رجلاً يكتب مقالاً

ب - رأيت خالداً يكتب مقالاً

ومن أمثلة ذلك كذلك أن مقيد المركب الإضافي الذي يكون فيه العنصر المضاف إليه اسم علم يقيد بمعرفة لا بنكرة :

(123) أ - قرأت مقال ناقدٍ **مفيداً**

ب - قرأت مقال خالدٍ **المفيد**

ج - * قرأت مقال خالد مفيداً

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن اسم العلم يتعذر ان تُعطف عليه نكرة :

(124) أ - رأيت فتى وفتاة

ب - ؟ رأيت خالداً وفتاة

أو أن يُضرب عنه بنكرة :

(125) أ - رأيت بنتاً بل امرأة

ب - رأيت هنداً بل زينب

ج - ؟ رأيت هنداً بل امرأة.

في نفس السياق، لا يجوز التعقيب على اسم العلم بالتركيب «**أي + نكرة**» جوازه حين يكون المعقَّب عليه اسما نكرة :

(126) أ – صاحب رجلاً، أي رجل

ب –* صاحب خالداً، أي رجل

(٢) من المعلوم أنه لايقع موقع المبتدأ بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في النحو الوظيفي (المتوكل 1985) إلاّ الاسم المعرفة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(127) أ – المقال قرأت فحواه

ب –* مقالٌ، قرأت فحواه

ويجوز أن يقع الاسمُ العلمُ موقعَ المبتدأ :

(128) خالد، قرأت مقاله

في نفس السياق، يُشترط في المكون الذيل أن يكون معرفاً باعتباره متحاولاً[3] لضمير داخل الجملة. لذلك يقع ذيلاً الاسمُ المشترك المعرف واسم العلم دون الاسم المشترك المنكر :

(129) أ – قابلته، الضيف

ب – قابلته، خالد

ج – * قابلته، ضيف

في ختام هذه الفقرة عن التعريف/ التنكير نشير إلى أن ديك (ديك 1989 : 142) يقترح أن يؤشر لمفهوم التعريف بواسطة المخصص ع حتى في حالة الحدود الضمائر والحدود أسماء الأعلام كما هو الشأن في الحدين (130 أ – ب) :

(130) أ – (ع1 س ي ش[1]) = أنا، ت

ب – (ع1 س ي : خالد) = خالد

(3) نقصد بالتحاول تماثل الإحالة ونقابل به المصطلح (Coreference).

ويبرر ذلك بكون سمة التعريف، وإن كانت لازمة للضمير واسم العلم ولا تتحقق في أداة (الألف واللام)، تحكم خصائص بنيوية معينة منها ما أوردناه في هذه الفقرة.

ويمكن، في رأينا، بدلا من هذا الاقتراح، أن يُستغنى عن التأشير للتعريف بواسطة المخصص، على أساس أن يتضمن النحو مواضعة عامة تتصرف تحكم هذه الخصائص، مواضعة يكون مفادها أن الحدود الضمائر والحدود اسماء الأعلام تتصرف تصرفَ الحدود المعرّفة بالنظر إلى هذه المجموعة من الخصائص. إلاّ أن الاقتراح الأول، رغم ما يؤدّي إليه من حشو في التمثيل، أفضل إذ إنه يتيح تمثيلاً موحّداً لجميع أنماط الحدود.

**3 - 2 - 1 - 4 - 2 - العام / الخاص**

يرد تحديد مفهومي العموم والخصوص في (ديك 1989 : 143) على النحو التالي :

(131) **الحد العام** : «يشكّل المحالُ عليه أيُّ وحدة من المجموعة التي يدل عليها الحدّ»

(132) **الحد الخاص** : «يشكل المحالُ عليه وحدةٌ معينة من المجموعة التي يدلّ عليها الحدّ».

ويقترح ديك، بناءاً على هذا التحديد، أن يُؤشّر لمفهومي العموم والخصوص بواسطة مخصّص الحدّ، المخصص م في مقابل المخصّص ص. مثال ذلك بنيتا الحدّ «**كتاب**» الوارد في الجملتين التاليتين :

(133) أ – أريد أن أقرأ **كتابا**

ب – قرأت **كتاباً**

(134) أ – (ك م 1 س ي : كتاب س)

ب – (ك ص 1 س ي : كتاب س)

في البنية (134 أ) يؤشّر المخصّص م إلى سمة العموم باعتبار أن ما يحيل عليه الحد هو أي ذات لها خصائص الكتاب؛ أما في البنية (134 ب) فإن

بخلاف المخصصات الأخرى، يثير التأشير إلى سمتي العموم والخصوص بواسطة مخصص الحد عدة إشكالات أهمها ما يلي :

**أولاً** : هل من الوارد الضروري التأشير لسمتي العموم والخصوص في بنية الحد بواسطة مخصص قائم الذات ؟

**ثانياً** : هل ثمة تمايز بين هاتين السمتين وسمتي التعريف والتنكير من جهة وبينهما وسمة العدد من جهة ثانية ؟

**ثالثاً** : ما هو وضع الثنائية : مطلق / معيّن بالنظر إلى هذه السمات مجموعة ؟

(أ) من الملاحظ أن سمتي العموم والخصوص لا تتحققان في شكل محدّد (أداة) بخلاف سمتي التعريف والتنكير. ولعل ذلك هو السبب في كون هاتين السمتين غير واردتين في الأنحاء المسماة «**صورية**».

إلاّ أن هذا لا يمنع من وجود مجموعة من القواعد التي تستلزم التأشير بكيفية ما لهاتين السمتين :

(١) من أنواع الالتباس (المتوكل 1995) الالتباس الكامن في الإحالة. ويحصل هذا الالتباس الإحالي في العبارات التي يكون أحد حدودها محتملاً الإحالة على عام والإحالة على خاص في الوقت ذاته كما يتبين من المقارنة، مثلاً، بين (135) و(136) :

(135) تزوجت هندٌ تونسياً

(136) تتمنى هند أن تتزوج تونسياً

يحيل الحدّ «**تونسياً**» في الجملة الأولى على شخص معين يحمل الجنسية التونسية في حين أن نفس الحدّ في الجملة الثانية يحتمل أن يكون محيلاً على تونسي بعينه أو على أي شخص شريطة أن يكون تونسياً. على هذا الأساس نصفُ الجملة (136)، دون سابقتها، بأنها ملتبسة إحالياً وأن الالتباس كامن في الحدّ «**تونسياً**».

لرصد هذا النمط من الالتباس في إطار النحو الوظيفي، اقترحنا (المتوكل 1995) أن يمثل للقراءتين الإحاليتين في بنيتين تحتيتين اثنتين يؤشر في إحداهما للعموم وفي الأخرى للخصوص بواسطة مخصص الحد مصدر الالتباس.

(٢) لا يحكم العموم /الخصوص التأويلَ الدلالي فحسب بل يحكم كذلك عدداً من الخصائص البنيوية. من أمثلة ذلك ما يورده ديك (ديك 1989 : 145-144) :

**أولاً** : من اللغات ما يميز بين بعض الضمائر على أساس الثنائية عام/خاص. من هذه اللغات اللاتينيةُ والروسية والانجليزية كما يتضح من التقابلات التالية :

| (137) | خاص | عام |
|---|---|---|
| **اللاتينية** | quidam | aliquis |
| **الروسية** | kogo-to | kogo-nibud |
| **الانجليزية** | someone | Someone /anyone |

**ثانيـاً** : من اللغات ما تكون فيها الرتبة تختلف بالنظر إلى العموم والخصوص. مثال ذلك ما نجده في اللغة الهلندية :

(138) a - Een hond blaft (عام)

b - Er blaft een hond (خاص)

**ثالثاً** : ثمة لغات كالفرنسية تختلف فيها صيغة المحمول (Indicative/Subjunctive) وفقاً لسمتي العموم والخصوص كما يتبين من المثالين التاليين :

(139) a - Marie souhaite épouser un homme qui est intelligent (خاص)

b - Marie souhaite épouser un homme qui soit intelligent (عام)

ويمكن، إضافةً إلى ما جاء في (ديك 1989)، إيراد الملاحظات التالية :

**رابعـاً** : يبدو أن النفي لا ينصب على حدّ نكرة إلاّ إذا كان هذا الحدّ محيلاً على عام. مثال ذلك أن الحدّ «كتاباً» في الجملة التالية لا يمكن أن يؤول إلا على أساس إحالته على جنس الكتاب بصفة عامة :

(140) لن أقرأ كتاباً

**خامساً**، تدخل الأداة «**أي**» على الحد النكرة كما هو معلوم لكن شريطة أن يحيل هذا الحدُّ على عام كما هو الشأن في الجملة (141) :

(141) صاحِبْ أي طالب

**سادساً**، لاحظ ذلك كما أسلفنا أن للثنائية عام/خاص تأثيراً في صيغة المحمول (Indicative / Subjunctive). ويمكن، في نفس الاتجاه، ملاحظة أن للجهة ارتباطاً بهاتين السمتين. فإذا كانت جهة المحمول «**غير التام**» أمكن تأويل الحدّ إما على العموم أو على الخصوص بخلاف ما إذا كانت جهة المحمول «التام» بحيث لاورود إلا للتأويل على الخصوص :

(142) أ - (سوف) أقرأ كتاباً

ب - قرأت كتاباً

هذه الملاحظات الست كافية في رأينا لتدعيم الافتراض القائل بالتأشير لسمتي العموم والخصوص بواسطة مخصص الحد Ω.

(ب) ثمة، سطحاً، بعض القواسم المشتركة بين العموم /الخصوص من جهة والتعريف/ التنكير والإفراد/ الجمع من جهة ثانية. إلاّ أن هذا التقارب لا يمكن أن يحجب التمايز الواضح بين ثنائية العموم/الخصوص والثنائيتين الأخريين.

(١) يمكن أن يَرِد الحدُّ العام نكرة كما يمكن أن يرد معرفة (= حين تدخل عليه الألف واللام التي "للجنس") :

(143) أ - خير ما يمضّى به الوقت كتاب

ب - أحسنُ رفيقٍ الكتاب

كذلك الأمر بالنسبة للحدّ الخاص حيث يمكن أن يرد نكرة أو معرفة :

(144) أ - ينشر خالد مقالاً يعرض فيه للوضع الاقتصادي

ب - ينشر خالد المقالَ الذي يعرض فيه للوضع الاقتصادي.

(٢) لا يطابق العمومُ الجمعَ ولا الخصوصُ الإفراد. دليل ذلك إمكان ورود العام جمعاً ومفرداً :

(145) أ – أفَضّل الكتاب على أي رفيق

ب – أفَضّل الكتب على أي رفيق

كما يرد الخاص جمعاً ومفرداً :

(146) أ – أنهيت قراءة الكتاب الذي أعطيتنيه

ب – أنهيت قراءة الكتب التي أعطيتنيها.

(ج) نجد في الفكر اللغوي العربي القديم كما نجد في أدبيات ما يُسمّى «**فلسفة اللغة العادية**»، بالإضافة إلى ثنائية الخاص/العام، ثنائية تقابل بين سمتي «**معين/غير معين**» (specific/nonspecific) أو «**مقيّد/مطلق**». هذه الثنائية تقابل بين مفهومين تداوليّين مجردين ولا تطابق بالتالي ثنائية معرف / منكّر باعتبار هذه الثنائية تقابل بين صرفتين (= أداتين). على هذا الأساس يكون من الوارد الاحتفاظ بثنائية معين/غير معين على أساس أن التعريف والتنكير تحقق من التحققات الممكنة لهما.

أما في نظرية النحو الوظيفي حيث التعريف والتنكير سمتان تداوليتان مجردتان (كما حددتا في (100 أ – ب)) فلا ضرورة للاحتفاظ بثنائية معين/غير معين لأنها تقوم بما تقوم به ثنائية معرف/منكر. يُكتفى، إذن، في هذه النظرية، بهذه الثنائية إلى جانب ثنائية العام/الخاص.

**3 - 2 - 1 - 4 - 3 - الإشارة :**

يمكن أن تتضمن الحدود المعرفة (دون الحدود المنكّرة) سمة إشارية كما هو الشأن في الجمل التالية :

(147) أ – لقد قرأت هذا الكتاب

ب – خذ ذاك الكتاب

ج – ناولني ذلك الكتاب

(148) اجلس { هنا / هناك / هنالك }

وتقوم الإشارة بدور تحديد الاتجاه أو المكان الذي على المخاطب أن يبحث فيه عمّا يحيل عليه الحدّ.

ويتم هذا التحديد بالنظر إلى «**المركز الإشاري**» (Deictic centre) الذي يتضمن كما هو معلوم المتكلم والمخاطب ومكان التخاطب وزمانه كما يتضح من الصياغة التالية (ديك 1989 : 37) :

(149) المركز الاشاري = { ك، خ، ز ء، م ء}

حيث : ك = متكلم ؛ خ = مخاطب ؛ ز ء = زمان التكلم ؛ م ء = مكان التكلم.

يستدعي هذا التحديد لمفهوم الإشارة الملاحظات التالية :

(١) ككلّ العناصر التي يتضمنها الحدّ، تُشكّل الإشارة سمةً تداولية. ودليل تداوليتها أنها مرتبطة بالمركز الإشاري الذي يمثل لأهم عناصر المقام ؛

(٢) ليس المركز الإشاري بعناصره الأربعة تمثيلاً للمقام الفزيائي فحسب بل إنه يمثل كذلك لما يمكن تسميته «**الفضاء المعرفي**» (Cognitive space) الذي يشكل «**سمة من سمات العالم المعرفي المحدّد ثقافيا ونفسيًا**» (ديك 1989 : 37) ؛

(٣) نظراً لطبيعة المركز الإشاري هذه، تختلف المسافات الفاصلة بين م ء ومكان المحال عليه باختلاف الثقافات وتصوراتها لمفهوم المكان والاتجاه. ويتجلى هذا الاختلاف في تباين اللغات بالنظر إلى أنسقتها الإشارية. فثمة لغات لا تميز إلاّ بين أداتين إشاريتين اثنتين في مقابل لغات يصل عدد الأدوات الإشارية فيها إلى ما يربو عن عشرين أداة تتكفل كل منها بتحديد مسافة معينة أو اتجاه معين (أفقي/ عمودي) بالنسبة إلى م ء.

أمّا اللغة العربية فإنها تميز بين مسافات ثلاث : «**قريب**» و«**بعيد**» و«**متوسط**» وتستخدم للتعبير عنها الأدوات «**هذا**» و«**ذلك**» و«**ذاك**» والحدود الإشارية (= الظروف المكانية) «**هنا**» و«**هناك**» و«**هنالك**» على التوالي.

(٤) تشكل الإشارة، في الواقع جزءاً من عملية إحالة التعيين إذ إنها، كما سلف، تحديد لمكان المحال عليه. فهي، بهذا المعنى، وسيلة تُعين المخاطب على التعرف على ما يحيل عليه الحدّ. لهذا الترابط بين الإشارة وإحالة التعيين، يُشترط في الحدّ المتضمن للإشارة أن يكون معرّفاً (= محيلاً إحالة تعيين لا إحالة بناء) :

(150) أ – تصفحت هذه الجملةَ

ب – * تصفحت هذه مجلةً

وتختلف اللغات بالنظر إلى الترابط بين الإشارة والتعريف. فمنها ما يُظهِر أداة التعريف مع الإشارة كاللغة العربية ودوارجها ومنها ما لا يظهرها على أساس أن أداة الإشارة نفسها تتضمن التعريف كما هو الشأن في اللغتين الأنجليزية والفرنسية مثلاً :

(151) a - I read this / that book

b - I read this / that the book

(152) a - J'ai lu ce livre

b - * J'ai lu ce le livre

في الواقع، توارد الإشارة التعريف إذا كانت علامة التعريف الألف واللام. أمّا في حالة الحدود أسماء الأعلام والحدود المعرفة بالإضافة فلا تظهر أداة الإشارة إلا متأخرة :

(151) أ – * أكره هذا زيداً

ب –أكره زيداً هذا

(152) أ – * قرأت هذا مقال الصحفيّة

ب – قرأت مقال الصحفيّة هذا

أمّا في حالة التعريف بالألف واللام فيمكن أن تتقدم أداة الإشارة كما يمكن أن تتأخر :

(153) أ – أكره هذا الرجل

ب – أكره الرجل هذا

خلاصة ذلك أن الإشارة جزء من إحالة التعيين وأنها بالتالي، لا ترد إلا في الحدود المعرفة، الحدود المحيلة إحالة تعيين. إلاّ أن موقع أداة الإشارة يختلف في الحدّ المعرف بالألف واللام عنه في الحدّ المعرف بالإضافة أو الحدّ العلم. فهي متقدمة أو متأخرة في الحالة الأولى ومتأخرة وجوباً في الحالتين الأخريين.

**ملحوظة** : قد يتبادر إلى الذهن أن عدم توارد الإشارة مع اسم العلم المنون دليل عن تنكير هذا الاسم. إلاّ أن هذا الافتراض مردود لأمرين : (أ) من جهة لا تظهر أداة الإشارة في حدود أخرى معرفة (بالاضافة) و(ب) من جهة ثانية، لا تظهر أداة الاشارة مع نكرة سواء متقدمة أم متأخرة :

(154) أ - * أفضّل هذا كتاباً

ب - أفضّل كتابا هذا

(٥) يتعين التمييز بالنظر إلى سمة الإشارية، بين نمطين من الحدود : (أ) الحدود المتضمنة لإشارة والحدود الإشارية. ويكمن الفرق بين النمطين من الحدود في أن الإشارة في الحدود الأولى مجرد مخصص لحدّ يستقل بمقيّده (أو مقيداته) في حين أنها في الحدود الثانية مقيّد للحد. وقد مثلنا للفئة الأولى بالتراكيب (147) وللفئة الثانية بالتراكيب (148) التي يمكن أن تنضاف إليها التراكيب التي من قبيل (155 أ - ب) :

(155) أ - أهداني خالد هذا

ب - ذلك ما أقناه

وسنبين في فقرة موالية كيفية التمثيل لسمة الإشارية في كلتا الفئتين من الحدود.

(٦) لنتوقف قليلاً عند التراكيب التي من قبيل (156) :

(156) أفضّل هذا الكاتب على غيره.

من المعلوم أن النحاة العرب القدماء يحلّلون التركيب : «**إشارة + معرف بالألف واللام**» على أساس أن العنصر الثاني من التركيب «**نعت**» أو «**بدل**». إذا ترجمنا هذا التحليل إلى الإطار الذي نعتمده هنا كان مفاده ان علامة الاشارة («**هذا**» و«**ذلك**» ...) ليست مخصّصاً للحد وإنما هي مقيد أول يليه مقيدان. على هذا الأساس تكون للحد «**هذا الكاتب**» نفس البنية التي للحدّ «**الكاتب المفضل**» مثلاً وهي :

(157) {ع ا س ي : φس : φس }

في منظورنا، يشكل ما يُسمى **«اسم الإشارة»** تحقيقا لمخصص الحد (شا) في حين أن المقيّد (الوحيد في هذه الحالة) هو الاسم الذي بعده. فبنية الحدّ **«هذا الكاتب»** في منظورنا هي البنية (158) لا البنية (157) :

(158) (شا ع 1 س ي : $\varphi_{س}$ )

أمّا الحالة التي يمكن أن يعد فيها **«هذا»** (ومحاقلاته) مقيداً فحالتان :

**أولاً**، حين لا يليه مكون آخر فيكون آنذاك حداً قائم الذات كما هو الشأن في المثالين (155 أ - ب) :

**ثانياً**، حين يرد مفصولاً بينه وبين الإسم الذي يليه بوقف يشير إلى أن هذا الاسم الموالي مجرد بدل كما في الجملة التالية (التي تختلف بنيتها عن بنية (157)) :

(159) أفضّل هذا، الكاتب

فبنية التركيب **«هذا الكتاب»** في (159) ليست (157) ولا (158) وإنما هي البنية التالية :

(160) (ع 1 س ي : ($\varphi_{س}$ )، ($\varphi_{س}$ ))

ولا يسوغ، في منظورنا، أن يُعدّ الاسم المعرّف بالألف واللام الموالي لاسم الإشارة نعتاً (إذا أخذنا النعت بمعنى مقيّد). المانع من ذلك ما يلي :

(١) المحال عليه بالحد **«هذا الرجل»**، مثلاً، هو **«الرجل»** لا **«هذا»**. بعبارة أخرى، العبارة المحيلة في هذا الحد هي **«الرجل»** ويتلخص دور **«هذا»** في تسهيل الإحالة. مفاد ذلك أن المتكلم لا يحيل على ذات بالإشارة إليها ثم يصف هذه الذات وإنما يحيل مباشرة على **«رجل»** ويشير إليه لتسهيل عملية التعرف عليه :

(٢) من المعلوم أن **«النعت»** في اللغة العربية لايتقدم على منعوته :

(161) أ - الرجل الأسمر

ب - الأسمر الرجل

ولو كان **«الرجل»** في **«هذا الرجل»** نعتاً لما جاز تقديمه كما هو الشأن في (162) :

(162) رأيت الرجل هذا

(٣) تميِّز لغاتٌ أخرى كالفرنسية، مثلاً، بين الإشارة كأداة وبينها كضمير كما هو الشأن في المثالين التاليين.

(163) a - J'ai lu ce livre

b - J'ai lu **celui-ci /celui-là**

فالإشارة في الحالة الأولى مجرد مخصص وفي الحالة الثانية حدٌّ قائم الذات. ولا يمكن أن تحل إحدى صورتي الإشارة محل الأخرى :

(164) a - * J'ai lu **celui-ci** livre

b - * J'ai lu ce

يتبين من المقارنة بين الفرنسية والعربية أن هذه اللغة تستخدم نفس الوسيلة الإشارية لكن في بنيتين مختلفتين ولغرضين إحاليين متباينين.

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن علامة الإشارة لا يمكن أن تعدّ مقيّداً إلاّ في حالة ورودها مشكلة للحدّ برمته. أمّا في الحالات الأخرى فهي مخصص. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في مبحث لاحق حيث الحديث عن القاعدة التي تنتقي العنصر الذي يُصبح رأساً للمركب في مستوى البنية المكونية.

فيما يخصّ التمثيل لسمة الإشارة في النحو الوظيفي ثمة اقتراحان : اقتراح ديك (ديك 1989) والاقتراح الوارد في (المتوكل قيد الطبع).

يقترح ديك (ديك 1989 : 147) أن يمثل للسمة الإشارية بواسطة مخصص حدّي على أن يكون التأشير لهذا المخصص عن طريق إحدى قيمه (قريب / بعيد/متوسط ...). على هذا الأساس تكون البنيتان التحتيتان للتركيبين (165 أ – ب) هما (166) أ - ب) :

(165) أ - هذا المقال

ب – ذلك المقال

(166) أ – (ق ع ١ س ي : مقال س)

ب – (ب ع١ س ي : مقال س)

حيث : ق = قريب ؛ ب = بعيد.

من الملحوظ أن ديك لا يُدخل في اقتراحه التمثيل للضمائر الإشارية. ويمكن توسيع اقتراحه ليشمل هذا النمط من الحدود فيكون التمثيل للحد «**هنا**» كالتالي :

(167) (ع ا س ي : ق)

وللحد «**هنا**» كالتالي :

(168) (ع ا س ي : ق) ملك

حيث : ص = متغير اللاحق ؛ ملك الوظيفة الدلالية المكان.

أما الإقتراح الثاني فيكون فيه التمثيل للحدين (165 أ- ب) كالآتي :

(169) أ - (ع ا س ي : مقال) : سي ≈ م ه)
ب - (ع ا س ي : مقال) : سي # م ه)

حيث ≈ = قريب من م ه ؛ # = بعيد عن م ه)

(170) أ - (ع ا س ي : شا) : سي ≈ م ه)
ب - (ع ا س ي : شا) : سي # م ه) ملك

ويقوم هذا الاقتراح الثاني على أساس أن البنية التحتية للجملة هي البنية المغناة بعناصر المركز الإشاري والتي يمكن أن يُمثل لها على النحو التالي :

(171) {$\pi_{4}$ وي (ك) (خ) (زه) (م ه) : $\pi^{4}_{3}$ س ي]]

هذان الاقتراحان متكافئان بالنظر إلى ما يتيحه النحو الوظيفي من إواليات تمثيلية. إلا أن للاقتراح الثاني مزية، كما بينا في (المتوكل 1995) وهي إمكان تعميمه للتمثيل لكل الظواهر التي ترتبط بالمركز الإشاري. من ذلك أنه يسمح برصد خصائص «**أفعال الاتجاه**» كالأفعال «**ذهب**» و«**جاء**» و«**رجع**» و«**عاد**» التي يتحدد إدماجها في الجملة بالنظر إلى اتجاه التنقُّل مثال ذلك أن الفعلين «**ذهب**» و«**جاء**»، باعتبار أن الأول دال على تنقل مكاني إلى نقطة غير م ه في حين أن الثاني دال على تنقل مكاني إلى م ه ذاته أو نقطة قريبة منه، يُدمجان في بنيتين مختلفتين هما (172) و(173) بالتوالي :

(172) [ $\pi_4$ وي (ك)(خ)(زه) (م ه) : [ $\pi_3$ س ي : [$\pi_2$ وي :
[$\pi_1$ [$\varphi$ن (س ي) منف (ص ي) : ص # م ه) هدف ]]]]

(173) [ $\pi_4$ وي (ك)(خ)(زه) (م ه) : [ $\pi_3$ س ي : [$\pi_2$ وي :
[$\pi_1$ [$\varphi$ن (س ي) منف (ص ي) : ص= م ه) هدف ]]]]

**3 - 2- 1 - 4 - 3 - العدد :**

من مخصصات الحد كذلك العدد. ويكون هذا المخصص وارداً حين يتعلق الأمر بالحدود التي تقبل العدّ، أيْ الحدود التي تحيل على ذوات من سماتها المعدوديّة، وهي المجموعات في مقابل الكميات. مثال ذلك التقابل الذي نجده بين «**كتاب، كتابان، كتُبٌ**» و«**عسلٌ**، * **عسلان * اعسال**».

تختلف اللغات اختلافاً بيّناً بالنظر إلى الوسائل التي تسخرها للدلالة على العدد. أمّا اللغة العربية الفصحى، فالوسائل المسخّرة فيها للدلالة على هذه السمة نوعان : وسائل **معجمية** ووسائل **صرفية**. نقصد بالوسائل المعجمية ما أسماه النحاة القدامى «**جموع التكسير**» وبالوسائل الصرفية اللواصق اللواحق وهي نون المثنى كما في «**مسلمان/مسلمين**» ونون جمع المذكر «**مسلمون/مسلمين**» ولاحقة جمع المؤنث كما في «**مسلمات**». فيما يخص الوسائل المعجمية فإن أورد إوالية تتيحها نظرية النحو الوظيفي للتمثيل لها هي قواعد تكوين المحمولات، باعتبار تكوين جموع التكسير عملية اشتقاقية اكثر منها عملية صرفيّة. على أساس اشتقاقية عملية تكوين هذا النمط من الجموع، نقترح وضع قواعد تكوين - ولنسمها «**قواعد تكوين الجمع**» - تضطلع برصد اشتقاق مفردات جموع من مقابلاتها المفردة. من أمثلة هذه القواعد، قاعد تكوين الجمع الوارد على وزن «**فُعْل**» انطلاقاً من المفرد الوارد على وزن «**أفعل**» التي يمكن صوغها كالتالي :

(174) **دخْل** : س س س [أفْعَل]ص / [فعلاء] ص (س ي) متض
**خرج** : س س س [فُعْل]ص (س ي) متض

في هذه الحالة، يورد في الحد الجمع خرجُ القاعدة كما هو دون انتظار عملية أخرى لتكوينه.

قد توجد من بين هذه القواعد قواعد غير منتجة، قواعد ذات خروج محصورة. آنذاك تُلغى هذه القواعد لعدم انتاجيتها وتدرج الجموع المعنية بالأمر في المعجم كما لو كانت مفردات أصولاً ويؤتى بها كما هي كمقيدات للحدود.

أما المثنى وجمعا المذكر والمؤنث «السالمان» فيتم تكوينهما في مكون آخر، مكون قواعد التعبير الصرفية المخصصة. في هذه الحالة يؤشر لسمتي المثنى والجمع بواسطة مخصص الحد في مستوى البنية التحتية التي تستخدم دخلاً لهذه القواعد الصرفية كما سنبين في مبحث لاحق. من أمثلة ذلك البنيات الحدية التالية :

(175) أ - (ع 1 ذ س ي : مسلم)
ب - (ع 2 ذ س ي : مسلم)
ج - (ع 2 ث س ي : مسلم)
د - (ع ن ذ س ي : مسلم)
هـ - (ع ن ث س ي : مسلم)

التي تتحقق عن طريق إجراء قواعد التعبير المسؤولة عن ذلك، في المركبات الاسمية «المسلم» و«المسلمان/ المسلمين» و«المسلمتان/ المسلمتين» و«المسلمون/المسلمين» و«المسلمات» على التوالي.

قبل أن نختم هذا المبحث عن العدد في اللغة العربية، نشير إلى اشكالين عالقين وهما التاليان :

(أ) هل يتعيّن التأشير إلى الجمع بواسطة مخصص الحد حين يتعلق الأمر بالجموع المعجمية ؟ بعبارة أخرى، هل بنية الحد «الرجال» هي البنية (176 أ) أم هل هي البنية (176 ب) ؟ :

(176) أ - (ع ن ذ س ي : رجال)
ب - (ع ذ س ي : رجال)

نظرياً، لو أدرجنا هذا النوع من الجموع في الوسائل الصرفية لتعيّن التمثيل لسمة العدد في البنية التحتية بواسطة مخصص وكانت بنية «الرجل» هي (177) :

(177) ( ع ن ذ س ي : رجل)

على أساس أن قواعد التعبير تضطلع بنقل المفرد «رجل» الى الجمع «رجال» شأنه في ذلك شأن جمعي المذكر والمؤنث السالمان، لكن بما أننا تبنينا افتراض أن جمع التكسير من الوسائل المعجمية، يصبح التأشير للعدد هنا بواسطة مخصص نوعاً من الحشو. إلا أن وجود مخصص الجمع حتى في هذه الحالة يظل مبرراً. ويكمن تبريره في أن قواعد أخرى تستلزمه نذكر منها على الخصوص قاعدة مطابقة محمول الجملة للمبتدأ :

(178) أ - الرجال خرجوا

ب - * الرجال خرج

وقاعدة مطابقة المقيد الثاني للمقيد الأول داخل نفس الحد :

(179) أ - جاء الرجال المدعوون

ب - * جاء الرجال المدعو

يتبين من المثال (179 أ) خاصة أن مخصص الجمع ينصب على الحد كاملاً (= المقيد الأول والمقيد الثاني) انصباباً واحداً اللهم إلا إذا افردنا للمقيد الثاني مخصص عدد يخصه واعتبرنا أن بنية الحد «الرجال المدعوون» هي (180 ب) لا (180أ) :

(180) أ - ( ع ن ذ س ي : رجال س : مدعو)

ب - (ع ذ س ي : رجال س : (ع ن ذ س ي : مدعو))

وهو تحليل مكلف فضلاً عن أنه يوهم بأننا أمام حدين متمايزين داخل نفس البنية. يتضح إذن، إذا صحت هذه الملاحظات، أن أفضل التمثيلين هو التمثيل الأول إلا أن تبنيه يستلزم التفكير في مواضعة عامة تمنع من أن يعد جمع التكسير مفرداً وأن يتحقق مخصص الجمع صرفياً، تمنع من أن تولد حدود من قبيل «*الرجالون». ويمكن أن تصاغ هذه المواضعة على الشكل التقريبي التالي :

(181) «يصبح تحقق المخصص العددي الجمع لاغياً بالنسبة للمقيد الأول في حدّ يكون مقيدة الأول :

(أ) مأخوذاً من المعجم أو

(ب) خرجاً لقاعدة من قواعد تكوين المحمولات».

ويظل بالطبع مفتوحاً إمكانُ تبنى التحليل المقابل القائم على افتراض أن جموع التكسير صيغ صرفية لا أوزان اشتقاقية وأن تكوين هذه الجموع يتم، كتكوين المثنى والجمعين السالمين، في المكون الصرفي بواسطة قواعد تعبير تسند للمفرد الصيغة المناسبة.

(ب) يُدرج ديك (ديك 1989) في باب التسوير، إضافة إلى المفرد/ الجمع، الأسوار والعدد المحدِّد (cardinal numerals) والعدد الترتيبي (ordinal nu-merals). أمثلة هذه الأنماط الثلاثة من التسوير هي :

(182) أ – حضر **كل** الضيوف

ب – جاء **بعض** الطلبة

(183) اشتريت **خمسة** كتب

(184) انهيت **خامس** مقال

ويقترح ديك التمثيل لهذه الأنماط السورية على غرار المفرد/ الجمع، بواسطة مخصص حدّي. حسب هذا الاقتراح تكون بنيات الحدود الواردة في (182) و(183) و(184) هي البنيات التالية :

(185) أ – (كل ع ن ذ س ي : ضيوف)

ب – (بعض ع ن ذ س ي : طلبة)

(186) أ – (ك 5 ن ذ س ي : كتب س)

(187) (ك ت 5 1 ذ س ي : كتاب)

قد يكون هذا التحليل وارداً بالنسبة للغات، كالانجليزية والفرنسية، يتصرف فيها السور والعدد المحدّد والعدد الترتيبي تصرف باقي المخصصات كالتعريف/ التنكير والإشارة والإفراد/الجمع حيث إن هذه المخصصات جميعها تنقل، في بنية المكونات (البنية الصرفية- التركيبية) إلى محدّدات، أي أدوات صرفية. اما في اللغة العربية فإن تصرف السور والعددين المحدّد والترتيبي مغاير مغايرة واضحة لتصرفها في هذه اللغات. وتكمن هذه المغايرة في ما يلي :

(١) يجوز في العربية أن يتقدم السور أو العدد كما يجوز أن يتأخر في حين يمتنع تأخره في اللغتين الانجليزية والفرنسية.

(188) أ - حضر الضيوف **كلهم**

ب - جاء الطلبة **بعضهم**

(189) أ - اشتريت { كتباً خمسةً / الكتب الخمسة }

(190) أنهيت المقال الخامس

(٢) يتصرف السور والعددان المحدَّد والترتيبي، في مستوى البنية المركبية، كما يتصرف رأس المركب. فهي تحمل أداة التعريف/التنكير كما هو الشأن في (189) و(190) مثلاً وتحمل علامة الإعراب التي تسند إلى الحدّ بكامله. بل إنها تسند إلى ما يليها الحالة الإعرابية الجر باعتبارها تُكوِّن معه تركيباً إضافياً.

هذه الخصائص الصرفية - التركيبية توحي بأن هذا الأنماط الثلاثة من الأسوار مقيدات. إلاّ أنها فاقدة لخاصية أساسية من خصائص المقيدات وهي أنها لا تحيل بل الذي يُحيل هو الاسم الذي تواردُه. فالإحالة في «**خمسة كتب**» مثلا، لا تتم بواسطة العدد خمسة بل بواسطة الاسم «**كتب**» إذ إن هذا العدد بدون معدوده لا يحيل على ذوات معينة اللهم إلاّ إذا ورد حداً قائم الذات :

(191) من الكتب قرأت خمسةً

وحتى في هذه الحالة تبقى إحالية العدد رهينة بوجود معدوده.

يمكن أن نستخلص من هذه الملاحظات أننا أمام حالة تأرجح بين المعجم والصرف وهي ظاهرة عامة يكون فيها نفس العنصر آخذاً بعضاً من خصائص الوحدة المعجمية وبعضاً من خصائص الطرفة. فيما يخص السور والعددين المحدّد والترتيبي، ثمة إمكانان لرصدهما :

**أولاً**، يمكن اعتبارها مقيدات تتصرف سطحاً، تصرفَ المخصصات (من حيث إنها تقوم بدور محدّدات كأداتي التعريف والتنكير وأدوات الإشارة ...).

**ثانياً**، يمكن أن تعدّ مخصصات حدود لا مقيدات. في هذه الحالة، يجب أن يتضمن النحو مبدأ عاما يكون مفاده أن بعض المخصصات في بعض اللغات (كالعربية) يمكن أن تُنتقى رؤوسا للمركبات التي تتضمنها.

حسب الاقتراح الأول تكون بنية الحد «خمسة كتب» هي البنية (192) في حين تكون بنيته حسب الاقتراح الثاني هي البنية (186) المعادة هنا للتذكير :

(192) (ع ن ذ س ي : خمسة : كتب $_{س}$)

(186) ( ع 5 ذ س ي : كتب $_{س}$)

**3 - 2 - 1 - 4 - 4 - 4 - هل الجنس من المخصصات ؟**

يذهب ديك (ديك 1989 : 318) إلى أن الجنس سمة لازمة للاسم بحيث لا يمكن أن يؤشر لها بواسطة مخصص الحدّ. اما سمة الجنس التي تلحق الصفة فإن هذه الصفة «ترثها» عن الاسم الموصوف. بهذا المعنى، يمكن، في رأي ديك، أن نتحدث عن «المطابقة» بين الاسم والصفة. إذا كان هذا الافتراض يصدق على بعض اللغات فإنه لا يصدق على لغات أخرى كالعربية. ففي هذه اللغة، كما هو معلوم، يتعيّن أن تؤشر لسمة الجنس بواسطة مخصص حدي قيمه كالتالي :

(187) جس = { ذ / ث }

حيث جس = جنس ؛ ذ = مذكر ؛ ث : مؤنث

مما يمكن تقديمه كأدلة على هذا الطرح ما يلي :

(أ) إذا كان التقابل «مذكر/مؤنث» معجمياً بالنسبة لبعض الأسماء كما هو الشأن : «بنت»/«ولد» و«جمل»/«ناقة» مثلا فثمة أسماء يتحقق فيها هذا التقابل صرفياً. من أمثلة ذلك «أستاذ/أستاذة» و«طالب/طالبة» و«شاعر/شاعرة» وغير ذلك مما يتميز فيه المؤنث عن المذكر بواسطة اللاحقة التاء.

(ب) ثمة مخصصات أخرى تستلزم التأشير للتقابل مذكر/مؤنث كي تعطي القاعدة الصرفية الخرج الصحيح. من ذلك جمعاً المذكر والمؤنث السالمان اللذان تشتغل قاعدتاهما على مؤشري العدد والجنس معاً. ومن ذلك كذلك قاعدة تحقيق سمتي العددين المحدد والترتيبي.

(ج) تتم المطابقة من حيث الجنس في اللغة العربية لا بين مقيدات الحدّ الواحد (الاسم والصفة) بل كذلك بين المحمول وفاعله :

(188) أ - حضر الفتيان

ب - حضرت الفتيات

ج - * حضر الفتيات

لا يمكن رصد علاقة المطابقة هذه إلاّ إذا أشرنا للجنس بمخصص حدٍّ كي نمنع اشتقاق جمل من قبيل (188 ج).

هذه الملاحظات الثلاث تدعم في رأينا، الطرح القائل بأن الجنس سمة تكون كذلك صرفية وتتعيّن بالتالي التأشير لها بواسطة مخصص تستخدمه قواعد التعبير التي تقتضي هذه السمة ( = قاعدة تكوين المؤنث، قاعدة تكوين جمعي المذكر والمؤنث السالمين، قواعد المطابقة ...).

وفقاً لهذا الطرح تكون بنيتا الحدين «**الشاعر**» و«**الشاعرة**» البنيتين التاليتين :

(189) أ - (ع1 ذ س ي : شاعر)

ب - (ع 1 ث س ي : شاعر)

**3 - 2 - 1 - 5 - حدود خاصة : الحدود الضمائر**

يجري على الحدود الضمائر ما يجري على باقي الحدود بالنظر إلى البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار أن للضمائر خصائص تميزها عن الحدود غير الضمائر.

**3 - 2 - 1 - 5 - 1 - ضمير الإشارة**

نقصد بضمير الإشارة الحدود التي من قبيل «**هذا**» و«**ذاك**» و«**ذلك**» و«**هذه**» و«**هؤلاء**» وغيرها. وقد سبق أن بيّنا الكيفية التي يتيحها النحو الوظيفي للتمثيل لهذه النمط من الضمائر حيث أشرنا إلى إمكان توسيع اقتراح ديك (ديك 1989) ليشمل الضمائر الإشارية إضافة إلى الأدوات (المخصصات) الإشارية وإمكان تقديم اقتراح بديل لاقتراح ديك. وعلى أساس هذين الاقتراحين أشرنا إلى أن التمثيل للحد «**هذا**» مثلاً يمكن أن يكون إمّا البنية (167) أو البنية (170 أ) اللتين نعيد سوقهما هنا للتذكير :

(167) (ع1 س ي : ق)

(170 أ) ( ع 1 س ي : شا) : س ي ≃ م ه)

**3 - 2 - 1 - 5 - 2 - ضمير الشخص**

يقترح ديك (131 : 132) أن يمثل لضمائر الشخص الأول (= المتكلم)

والشخص الثاني (= المخاطب) والشخص الثالث ( = الغائب) ببنيات حدِّية يؤشر فيها لهذه السمات الثلاث، على أساس أنها مقيدات كالتالي : [ + ك] = متكلم ؛ [+ خ] = مخاطب ؛ [- ك، - خ] غائب.

ويؤشر، بالإضافة إلى ذلك، لسمات التعريف والعدد والجنس و«اللباقة»[4] (في اللغات التي تميز بين الضمائر بالنظر إلى سمة اللباقة).

على أساس هذا الاقتراح يمكن أن نمثل لضمائر الشخص الثاني، مثلاً، في اللغة العربية، على الشكل التالي :

(190) أ - ( ع 1 ذ س ي : [- ك، + خ]) فا

ب - ( ع 1 ث س ي : [- ك، + خ]) فا

ج - ( ع 2 س ي : [- ك، + خ]) فا

د - ( ع ن ذ س ي : [- ك، + خ]) فا

هـ - ( ع ن ث س ي : [- ك، + خ]) فا

وتتحقق هذه الحدود في شكل ضمائر منفصلة و/أو ضمائر لواصق كالتالي :

(191) أ - (أنتَ) تكتب

ب - (أنتِ) تكتبين

ج - (أنتما) تكتبان

د - (أنتم) تكتبون

هـ - (أنتن) تكتبن

تؤخذ الضمائر المنفصلة من المعجم وتدمج في الحد طبقاً للسمات المؤشر لها ؛ أمّا الضمائر اللواصق فتنتج عن قواعد التعبير الصرفية باعتبارها مجرد صرفات كما رأينا في الفصل السابق :

### 3 - 2 - 1 - 5 - 3 - ضمير الاستفهام

من المعلوم أن الاستفهام في اللغة العربية يؤدى بثلاث وسائل : التنغيم

(4) نقصد بمصطلح «اللباقة» ما يقابل المصطلح «Politeness».

وأدوات وضمائر. تقابل الضمائر («**من**»، «**ماذا**»، «**كيف**» «**أين**»، «**متى**» ...) الأدوات («**هل**»، «**الهمزة**»، «**أو**» ...) من حيث إن هذه صرفات في حين أن تلك حُدُودٌ قائمة الذات.

فيما يخص التمثيل لضمائر الاستفهام، يقترح ديك (ديك 1989 : 160) أن يؤشر لسمة الاستفهام بمخصص خاص وليكن هذا المخصص المخصص م بالنسبة للغة العربية. على هذا الأساس، يكون التمثيل التحتي للضمائر «**من**» و«**ماذا**» و«**متى**» و«**أين**» بالشكل التالي :

(192) أ - ( م س ي : < إنسان >)

ب - ( م س ي : < غير حي >)

ج - ( م س ي) زم

د - ( م س ي) مك

ويتم عن طريق عملية الإدماج المعجمي، إدماج الضمائر المناسبة، التي تؤخذ من المعجم، في محلات الحدود هذه.

**3 - 2 - 1 - 5 - 4 - الضمير الموصول :**

على غرار الاقتراح السابق، يؤشر ديك (ديك 1989 : 160) إلى سمة الموصولية بمخصص حدٍّ خاص. حسب هذا الاقتراح، تكون بنية الضمير الموصول في التركيب (193 أ) هي البنية (193 ب) :

(193) a - The man who sold the bananas

b - (d1x$^{i}$ : man$_{N}$ sell$_{V}$ (Rx$^{i}$) Ag (the bananas) Go)

بينا في مكان آخر (المتوكل 1988ب) أن التمثيل للجمل الموصولية في اللغات التي تستخدم استراتيجية العائد يختلف عن التمثيل لها في اللغات الأخرى. على أساس أن اللغة العربية تنتمي إلى الفئة الأولى من اللغات اقترحنا أن تكون بنية هذا الضرب من التراكيب متضمنة لمؤشرين، مؤشر الضمير الموصول ومؤشر الضمير العائد. مثال ذلك الحدّ «**المقال الذي كتبته**» ذو البنية (194) :

(194) (ع I ذ س ي : مقال س ; [ل اكتب (ع1 س ح : [+ ك، -
خ،]) منف (ع ا س ع : [- ك، - خ]) متق)]])

حيث ل = موصول

من خصائص اللغة العربية أن لها فئتين اثنتين من الضمائر الموصولة : فئة «من» وفئة «الذي» وفروعهما.

من المعلوم أن عناصر هاتين الفئتين لا تتعاقب بحيث لا يمكن تعويض بعضها ببعض. ويمكن إجمال الفروق السياقية بين الفئتين في ما يلي :

(أ) حين ترد الجملة الموصولة مقيّدة كما هو الشأن في (195 أ) لا يمكن أن يكون الموصول إلا من فئة «الذي» :

(195) أ - استقبلت الضيف الذي بعثته

ب - * استقبلت الضيف من بعثته

(٢) حين تكون الجملة الموصولة غير مقيدة (أو بدلية)، يُستعمل موصول من فئة «من» على الأفضل :

(196) أ - قابلت خالداً، من كان معنا في المدرسة

ب - ؟ قابلت خالداً، الذي كان معنا في المدرسة

(٣) حين تكون الجملة الموصولة جملة لا رأس لها يمكن أن يكون الموصول من فئة «الذي» أو من فئة «من» على السواء، على ما يبدو حيث تترادف الجملتان التاليتان مثلاً :

(197) أ - اشكرِ الذي ساعدك

ب - اشكرْ من ساعدك

إلا أن إمعان النظر في هاتين الجملتين يكشف عن فرق تداولي دقيق وهو أن الحدّ «الذي ساعدك» يحيل إحالة خصوص في حين أن الحدّ «من ساعدك» يحيل إحالة عموم. فالجملة الأولى ترادف (198 أ) في حين أن الجملة الثانية ترادف (198 ب) :

(198) أ - اشكر هذا/ذلك الشخص الذي ساعدك

ب - اشكر أي شخصٍ ساعدك

هذه السمة، سمة العموم، هي التي تُرشّح «**من**» للورود في التراكيب التي من قبيل (199 أ) دون «**الذي**» :

(199) أ - من اجتهد نجح

ب - * الذي اجتهد نجح

فالجملة (199 ب) لا يمكن أن تُقبل إلاّ اذا أولت على أساس أن الحدّ «**الذي اجتهد**» محيل على خاص معيّن.

لرصد الفروق بين هاتين الفئتين من الموصولات يمثّل للجمل الموصولة في بنيات حدّيّة مختلفة يتم فيها إدماج الموصول المناسب. فالموصول «**الذي**» وفروعه يدمج في البنيتين التاليتين :

(200) أ (ع س ي : س : [ ل ...])

ب - (ع ص س ي : [ل ...])

في مقابل ذلك، يتم إدماج «**من**» و«**ما**» في البنيتين (201 أ - ب) :

(201) أ - (ع س ي : (س) ، : [ ل ...])

ب - (ع م س ي : [ل ...])

مفاد هذا أن استعمال فئتي الضمائر الموصولة يحكمه التوزيع التكاملي التالي : تُستعمل فئة «**الذي**» في الجمل الموصولة التي لها رأس وتكون مقيّدة أو في جملة موصولة لا رأس لها يحيل إحالة خصوص في حين أن فئة «**من**» تُستعمل في الجملة الموصولة البدلية (= غير المقيدة) أو الجملة الموصولة التي لا رأس لها والتي تحيل إحالة عموم.

ويمكن توضيح هذا التوزيع التكاملي بواسطة الرسم التالي :

(202)

| الموصولات | الجمل الموصولة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مقيدة | غير مقيدة | حرة خاصة | حرة عامة |
| فئة «الذي» | + | − | + | − |
| فئة «من» | − | + | − | + |

**3 - 2 - 2 - النموذج الثاني**

ظهر في نظرية النحو الوظيفي، في السنوات الأخيرة، نزوع عام يسعى في استكشاف ورصد ما يمكن أن يوجد بين بنيات مختلف مكونات الجملة من مشاكلات وتوازيات.

ويكمن الحافز إلى هذا السعي، كما هو معلوم، فيما يمكن أن تتيحه مشاكلة البنيات من تبسيط للنحو وجعله أقل كلفة إضافة إلى ما يمكن أن تكتسبه الإواليات الواصفة من تجانس وأناقة.

في هذا الإطار نبه خروت (خروت 1990) إلى وجود مشاكلة بين بنية الكلمة وبنية المركب وضرورة أخذ هذه المشاكلة بعين الإعتبار في صياغة قواعد التعبير وبيّن رايكوف (رايكوف 1992) أن بنية المركب الاسمي تماثل بنية الحمل. وفي نفس الإتجاه، أشرنا (المتوكل قيد الطبع) إلى أن من الظواهر ما يؤشر إلى وجوب توسيع هذه المشاكلة إلى ما هو أعلى من الحمل ؛ أي القضية / الجملة. في هذا المبحث نعرض لما ورد في (رايكوف 1992) وفي (المتوكل قيد الطبع) على التوالي :

**3 - 2 - 2 - 1 - الحد والحمل**

يذهب رايكوف إلى أن بنية الحدّ، شأنها في ذلك شأن بنية الحمل، ليست بنية خطية كما يوحي بذلك النموذج الأول (ديك 1989) وإنما هي بنية طبقية. ويرى رايكوف أن مكونات الحد ثلاث طبقات : (أ) طبقة **الكيف** و(ب) طبقة **الكم** و(ج) طبقة **المكان**. على هذا الأساس، يقترح رايكوف (رايكوف 1992 : 190) كبنية عامة للحدّ البنية التالية :

(203) (س : [$\Omega_3$ [$\Omega_2$ [$\Omega_1$ س $\emptyset_1$] $\emptyset_2$] $\emptyset_3$])

نواة

طبقة الكيف

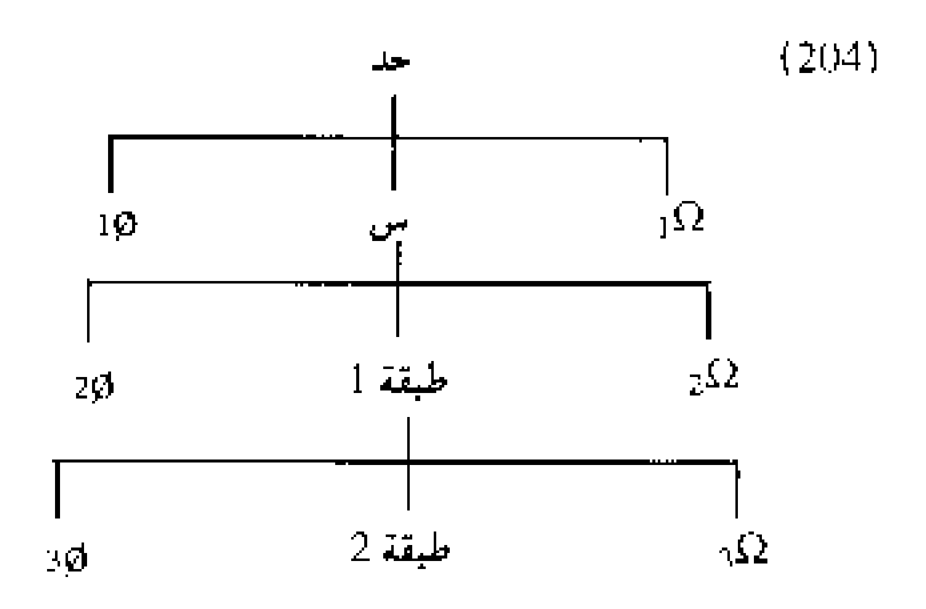
طبقة الكم

طبقة المكان

يتبين من التمثيل (203) ما يلي :

يتكون الحد من نواة وثلاث طبقات. ويشكل نواة الحد، في أغلب الأحوال محمولٌ اسمٌ (س). اما الطبقة فتتضمن بالإضافة إلى النواة مخصصاً (Ω) ولا حقا (∅). وتقوم بين الطبقات الثلاث علاقة سلميّة حيّزية حيث إن الطبقة الأولى (طبقة الكيف) تقع في حيّز الطبقة الثانية (طبقة الكم) التي تقع بدورها في حيّز الطبقة الثالثة (طبقة المكان). ويمكن، توضيحاً لهذه السلمية التمثيل للحد بالشكل التالي :

(204)




(أ) تقوم الطبقة الأولى، طبقة الكم على افتراض أن للاسم سماتٍ جهيةً كما أن للمحمول الفعل والمحمول الصفة سمات جهية. حسب هذا الافتراض، يأخذ الاسم إحدى السمات الجهية الأساسية الأربع التالية : (أ) الجهة [ + مفهوم] و(ب) الجهة [ + كميّة] و(ج) الجهة [+ فرد] و(د) الجهة [+ مجموعة]. على هذا الأساس تنقسم الأسماء إلى أسماء مفاهيم وأسماء كميات وأسماء أفراد وأسماء مجموعات.

ويتضح من مجموعة اللغات التي فحصها رايكوف أن السمات الجهية الكيفية قد تتحقق صرفياً في بعض اللغات (لغات البانتو مثلاً) فيمثل لها آنذاك بواسطة مخصص الحد $\Omega_1$ في حين أنها تتحق في جميع اللغات بواسطة لاحق كيفي $\emptyset_1$. هذا اللاحق الكيفي هو الصفة أو ما ينوب عنها (فعل أو اسم في اللغات التي لا تتوافر فيها الصفة كمقولة قائمة الذات).

(ب) أما الطبقة الثانية، طبقة الكم، فإنها تتكون، كما رأينا من الطبقة الأولى باعتبارها نواة ومخصص كمي $\Omega_2$، ولاحق كمي $\emptyset_2$.

يؤشر بواسطة المخصص $\Omega_2$ لسمات الإفراد / الجمع والعدد والسور التي مرت بنا في المبحث أعلاه ؛ علماً بالوضع المتأرجح للأسوار والأعداد المستقلة في اللغة العربية. ويمكن أن تتحقق بعض سمات العدد معجمياً بواسطة لواحق أفعال أو أسماء في بعض اللغات.

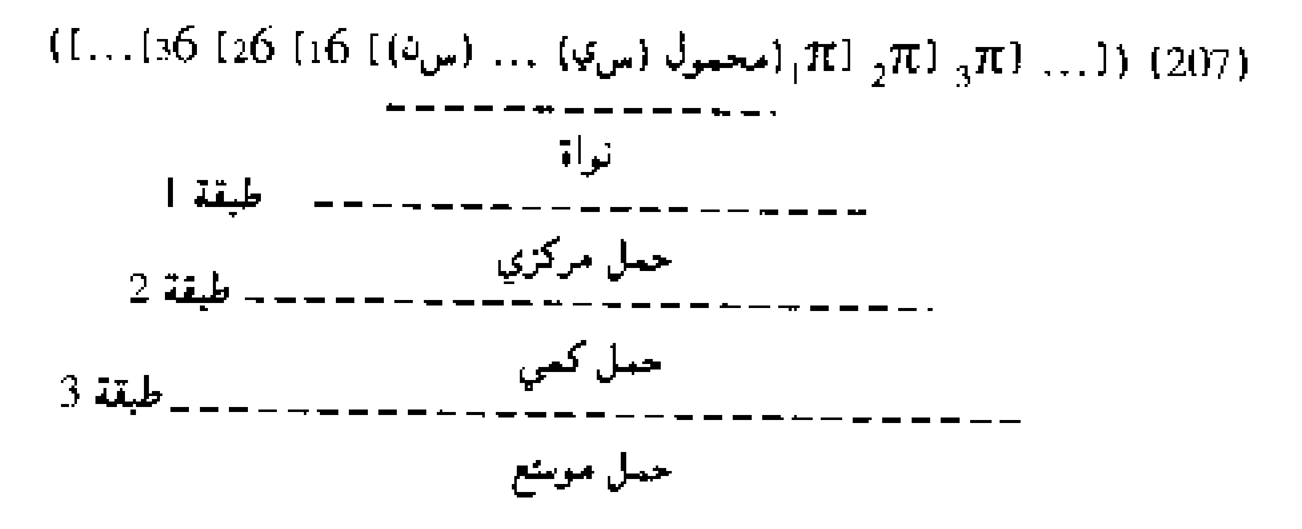
(ج) تختص الطبقة الثالثة، طبقة المكان، بدور تحديد وضع المحال عليه بالنظر إلى الفضاء المكاني أو الزماني أو المعرفي. ويؤدى هذا الدور صرفياً بواسطة أداة التعريف / التنكير والأدوات الإشارية ومعجمياً بواسطة لواحق كالجمل الموصولة (التعيينية) والأسماء المضاف اليها والأسماء الدالة على المكان. في الحالة الأولى يؤشر للسمات المعنية بالأمر بواسطة المخصص $\Omega_3$ في حين يؤشر لها في الحالة الثانية على أساس أنها لواحق من فئة $\emptyset_3$.

خلاصة ما سبق أن النموذج الذي يقترحه رايكوف لا يختلف عن النموذج المعيار (ديك 1989) من حيث محتويات الحد وإنما يتميز عنه بكونه يخلق بين عناصر الحد علاقة سلمية فيجعل من هذه العناصر طبقات ثلاثاً على غرار ما يقترحه النموذج المعيار بالنسبة لبنية الحمل.

ولجعل المشاكلة بين الحد والحمل تامة، يفترض رايكوف أن الحمل نفسه لا يتضمن طبقتين (الحمل المركزي والحمل الموسع) كما ورد في النموذج المعيار بل طبقات ثلاثاً على غرار الحد : (أ) طبقة كيفية و(ب) طبقة كمية و(ج) طبقة مكانية.

حسب نموذج رايكوف هذا، تكون بنية الحمل هي البنية (207) لا البنية (206) :

(206) ([... $\pi_2$ [$\pi_1$ (محمول (س ي) ... (س ن)) $6_1$] $6_2$] ...])




تقوم الطبقات الثلاث في الحمل بالدور الذي تقوم به في الحد. فالطبقة الأولى، طبقة الحمل المركزي، يؤشر فيها للسمات الجهية («تام» /«غير تام» ...) المرحلية بواسطة المخصص $\pi_1$ واللواحق ع1. ويؤشر في الطبقة الثانية للسمات الجهية السورية بواسطة المخصص $\pi_2$ واللواحق ع2 (التي من قبيل «دائماً»، «الفينة بعد الأخرى»، «كثيراً» ...) أما المخصص $\pi_3$ واللواحق ع3 في الطبقة الثالثة فإنها تؤشر للسمات الزمانية المكانية، السمات التي تموضع الواقعة الدال عليها المحمول بالنظر إلى الفضاء المكاني أو الزماني أو المعرفي.

### 3 - 2 - 2 - 2 - الحدُّ والقضية

الوجوه في النحو الوظيفي (ديك 1989، المتوكل 1995) ثلاثة أنماط بالنظر الى الطبقة التي تنتمي إليها. [5] فهناك الوجوه "**اللازمة**" (= وجوه الطبقة الأولى أو وجوه المحمول) والوجوه «**الموضوعية**» (= وجوه الطبقة الثانية او وجوه الحمل) والوجوه «**الذاتية**» (= وجوه الطبقة الثالثة أو وجوه القضية). وتختص الوجوه الذاتية بطبقة القضية. وهي سمات تؤشر إلى موقف المتكلم إزاء الفحوى القضوى الذي تتضمنه الجملة وتنقسم الوجوه الذاتية هذه بدورها إلى ثلاثة أقسام: (أ) وجوه معرفية و(ب) وجوه إرادية و(ج) وجوه «**مرجعية**».

تتعلق الفئة الأولى من هذه الوجوه، بموقف المتكلم من فحوى القضية (تصديقه أو تكذيبه أو شكه؛ مدحه أو ذمه أو استحسانه ...)، وتتعلق وجوه الفئة الثانية بالموقف الإرادي للمتكلم حيال الفحوى القضوي (= دعاء، تمنٍّ، رجاء ...). أما وجوه الفئة الثالثة فتتعلق بالمرجع الذي استقى منه المتكلم فحوى القضية (ما بلغه؛

(5) انظر تفصيل القول عن الوجوه وأنماطها وتحققاتها في اللغة العربية في (المتوكل 1995).

ما بلغه : ما سمعه أو رآه، ما استنتجه شخصياً عن طريق استدلال ما ...). من أمثلة ذلك :

(208) أ – **أظن** أن خالداً يعشق هندا

ب – **لا شك** أن خالداً سيزورنا اليوم

(209) أ – **ليت** خالداً يزورنا اليوم !

ب – **لعل** هنداً تنجح هذه السنة !

ج – **أعاد** الله علينا أيام البهجة !

(210) أ – **بلغني** أن عمراً سافر إلى الخارج

ب – **يبدو** أن السلام سيعود

الطرح الذي دافعنا عنه في (المتوكل قيد الطبع) هو أن الوجوه الذاتية لا تختص بالقضية خلافاً لما ورد في النموذج المعيار (ديك 1989). هذه الوجوه نجدها كذلك في مستوى الحد كما توحي بذلك المعطيات التالية :

(211) أ – تزوجت هند **نعم الفتى** !

ب – يُساكننا **بئس الجار** !

ج – شاهدت اليوم شريطاً **رائعاً** !

د – سهرنا البارحة **ليلة** !

(212) أ – كنت أزور **المرحوم** كل يوم

ب – سأزوركم في بيتكم **العامر** بإذن الله

(213) – أمضت الأطراف **ما يسمى** اتفاقية الهدنة.

من تفحص هذه التراكيب، يمكن أن نستنتج ما يلي :

(أ) يوجد معبّراً عنه في (211 أ – د) الوجه المعرفي الذاتي وفي (212 أ – ب) الوجه الإداري وفي (213) الوجه المرجعي :

(ب) لا ينصب في هذه الأمثلة جميعها الوجه على الجملة كاملة بل

ينصب على أحد حدودها فقط : «**نعم الفتى**» و«**بئس الجار**» و«**شريطا رائعا**» و«**ليلة**» و«**المرحوم**» و«**بيتكم العامر**» و«**ما يسمى اتفاقية الهدنة**» ؛

(ج) تُستخدم في هذه التراكيب، للدلالة على السمة الوجهية، وسائل مختلفة يمكن تصنيفها كالتالي :

(١) وسائل صرفية («**نعم**» و«**بئس**») ؛

(٢) معجمية («**رائعا**» و«**ما يسمى**») ؛

(٣) معجمية – صرفية («**المرحوم**» و«**العامر**») ؛

(٤) تنغيمية («**ليلة**»).

(د) ظاهرة انصباب الوجه على حدٍّ من حدود الجملة ظاهرة عامة نجدها في لغات أخرى غير العربية كما توحي بذلك المعطيات التالية :

(214) **عربية مغربية** :

أ – تغدينا **واحد الغدا** !

ب – شفت **شي** منظر !

ج – فين مشا **المغلي** ديال خوك ؟ !

(215) **عربية مصرية** :

أ – شفت **حتة** بنت !

ب – عليها **تسريحة** تجنن !

ج – أكلنا عشوة **إنما إيه** !

د – راحت فين **مقصوفة الرقبة** ؟!

(216) **فرنسية**

a - Il a épouse une femme **merveilleuse** !

b - J'ai passé une **sacrée** soirée !

c - Il travaillait **avec quelle ardeur** !

d - J'ai encore rencontré **cet imbecile de Paul** !

**ملحوظة** : تشكّل الجمل (214 أ – ب) و(215 أ) أمثلة لظاهرة تحجر وحدات معجمية («واحد»، «شيء» «حتة») وانتقالها إلى وضع مجرد محددات سورية وعددية. ويُواكب ظاهرة التحجّر هذه مسلسل استعارة حيث تنقل، تدريجياً، هذه المحدّدات من محددات عددية إلى محددات وجهية، محددات دالة على سمات وجهية ذاتية. هذا المسلسل يُذكّرنا بمسلسل الاستعارة الذي تخضع له مخصصات الجملة، كما سبق أن بينّا في الفصل السابق. والأهم من ذلك أن التنقل، داخل هذا المسلسل، يتم في الحالتين معاً بنفس الصورة، أي من الطبقة الدنيا (الكيف) إلى الطبقة العليا (الوجه). وهذا دليل آخر على أن الحد بنية طبقية كالجملة وأنه يشاكل الحمل والقضية من حيث بنيته.

على أساس ما ورد في (أ – د)، يمكن إعادة النظر في النموذج الذي يقترحه رايكوف وتوسيعه كالتالي :

(أ) تتكون الحدود التي تتضمن وجهاً ذاتياً من أربع طبقات لا من ثلاث : الطبقة الكيفية والطبقة الكميّة والطبقة المكانية والطبقة الوجهية ؛

(ب) تعلو الطبقة الوجهية الطبقات الثلاث الأخرى حيث تتخذ نواة لها الطبقة المكانية كما أن الطبقة الوجهية (= القضوية) تعلو طبقات الحمل جميعها. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن المحدّد الوجهي، إن وجد، يتقدم على المحددات الأخرى :

(217) أ – نعم هؤلاء الثلاثة الرجال

ب –* هؤلاء نعم الثلاثة الرجال

ج – * الثلاثة نعم هؤلاء الرجال

(ج) يؤشر للوجه بالمخصص «Ω» الذي يتحقق إمّا بواسطة صرفة («نعم»، «بئس»، «واحد»، «شيء»، «حتة» ...) أو بواسطة التنغيم أو بواسطة الرتبة (كما هو الشأن في اللغة الفرنسية حيث تختلف رتبة الصفة بالنظر إلى الإسم طبقاً للسمة الوجهية كما في الجملة (216 ب) مثلاً) [6]. ويؤشر للوجه كذلك باللاحق «Ø» الذي يتحقق في وحدات معجمية فقدت فحواها الأصلي وأصبحت تعبر عن سمة وجهية كما هو شأن «رائع» و«فظيع» و«خطير» في اللغة العربية الفصحى المعاصرة و«formidable» و«merveilleux» و«épouvantable» في اللغة الفرنسية.

(6) قارن بين (216 ب) ومقابلتها التالية : (i) J'ai participé à une soirée sacrée

(د) على هذا الأساس، تكون بنية الحدّ العامة هي البنية (218) :

(218) (س ي : [4Ω [3Ω [2Ω [1Ω [س] 1Ø] 2Ø] 3Ø] 4Ø])

من أمثلة ذلك أنه يُمثّل لبنيتي الحدّين «**نعم الفتى**» و«**بئس الجار**» كالتالي :

(219) (س ي : [مدح [ع [1 [Ø [فتى س)]]]])

(220) (س ي : [ذم [ع [1 [Ø [جار س]]]]])

حيث «**مدح**» و«**ذم**» سمتان وجهيتان مجردتان عامتان تشملان مواقف الاستحسان والاستقباح من الذات الدال عليها الحدّ.

في ختام هذا المبحث نود أن نشير إلى بعض المزايا التي من شأنها أن تدعم النموذج الرباعي المقترح هنا :

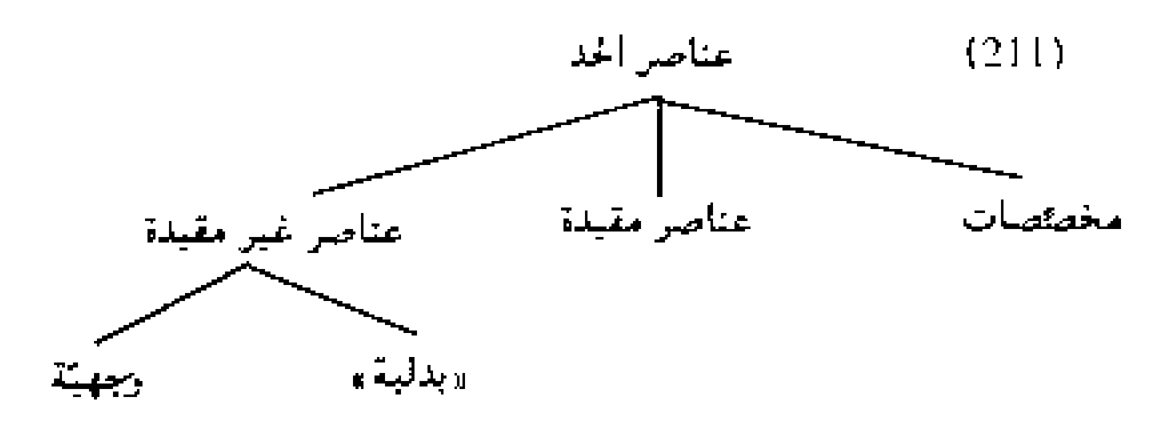
**أولاً**، يتخذ المتكلم موقفاً لا إزاء الفحوى القضوي لجملة ما فحسب بل كذلك إزاء ذات من الذوات التي تحيل عليها حدود الجملة. ويتيح هذا النموذج التمييز بين موقف المتكلم من القضية وموقفه من ذات ما، عن طريق التأشير بواسطة سمة وجهيّة في مستوى القضية ومستوى أحد الحدود ؛

**ثانياً**، يسمح هذا النموذج، كذلك، بالتوحيد بين ظواهر كانت تُدرس، تقليداً، في أبواب متفرقة كأبواب «**التعجب**» و«**المدح**» و«**الذم**» مثلاً ؛

**ثالثاً**، فيما يخص «**التعجب**» نستطيع الآن أن نوفيه حقه بدراسته منصباً لا على الجملة ككل فحسب بل كذلك على أحد حدود الجملة ؛

**رابعاً**، يمكننا في إطار النموذج المقترح أن نميز بوضوح بين العناصر المقيدة والعناصر الواردة للدلالة على سمة من السمات الوجهية. بهذا نكون أمام تصنيف جديد لعناصر الحدّ وهو التصنيف الموضّح في الرسم التالي :

(221)



**خامسا،** يبرهن النموذج الرباعي على أن المشاكلة بين مكونات الجملة من حيث بنيتها الداخلية يمكن أن تذهب إلى أبعد من التوازي بين الكلمة والحد والحد والحمل، ولعل أبحاثاً أخرى يمكن أن تستكشف مشاكلة بين الحد والجملة ككل إذا تبيّن أن من الحدود ما يمكن أن يستقل بقوة إنجازية تخصه كما هو الشأن في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل :

(222) أ - سافر خالد **إلى مُراكش** (أم إلى طنجة) ؟

ب - سافر خالد **إلى أين** ؟

## 4 - الوظائف :

تحدثنا في مبحث سابق عن «دور» الحد وبينا أنه يكمن في أن المتكلم يتوسل بحدود الجملة للإحالة على ذات إحالة بناء أو إحالة تعيين أو للإحالة على صفة أو واقعة في حالة الحدود غير النموذجية (الحدود المستقة).

ونميز بين دور الحد ووظيفته على أساس أن الوظيفة علاقة سياقية تقوم بين الحد والمحمول وبينه وبين الحدود الأخرى. وتشكل الوظائف وأنواعها ومستوياتها وطريقة إسنادها موضوع المبحث التالي.

### 4 - 1 - وظائف الحد :

#### 4 - 1 - 1 - أنماط الوظائف :

يُميّز، كما هو معلوم، في نظرية النحو الوظيفي بين ثلاثة مستويات وظيفية وهي : (أ) الوظائف الدلالية و(ب) الوظائف التركيبية و(ج) الوظائف التداولية.

(أ) يتضمن حملُ جملة محمولاً يدلّ على واقعة ما ( = عمل، حدث، وضع، حالة) وحدوداً تدل على المشاركين في هذه الواقعة كما يتبين من التمثيل العام التالي :

(222) [ (محمول)، (حد$^1$، حد$^2$ ... حد$^ن$) ]

واقعة — مشاركون

وتتحدد وظيفة كل حد طبقاً لنوع مشاركته في الواقعة الدال عليها المحمول.

فهو إمّا «**منفذ**» أو «**متقبل**» أو «**مستقبل**» حين تكون الواقعة «**عملاً**» كما في الجملة (223) :

(223) أعطى خالد (منف) علياً (مستق) كتاباً (متق)

وهو «**قوة**» إذا كانت الواقعة حدثاً :

(224) دوى الرعد (قو)

و«**متموضع**» و«**حائل**» حين تكون الواقعة «**وضعاً**» أو «**حالة**» :

(225) جلس خالد (متض)

(226) هند (حا) فرحة

هذا بالنظر إلى الحدود الواردة موضوعات، أمّا الحدود اللواحق فإنها تأخذ وظائف دلالية ظرفية كوظائف «**الزمان**» و«**المكان**» و«**الأداة**» و«**الحال**» و«**العلة**» وغيرها. من امثلة ذلك :

(227) أ - قابلني خالد مبتسماً (حال)

ب - رأيت هند (البارحة (زمان) في الشارع (مكان)

ج - قطعت هند اللحم بالسكين (أداة)

د - أخرجت هند من القاعة عقاباً لها (علة)

بخلاف الوظائف الأخرى، يؤشر للوظائف الدلالية في المعجم ذاته باعتبار العلاقة القائمة بين المحمول وحدوده. مثال ذلك المدخل المعجمي للفعل «**شرب**» الذي يمثل له على الشكل التالي :

(228) ش ر ب [فَعِل]ف (س$^1$ : ‹حي›)منف (س$^2$ : ‹سائل›) متق

حيث : يأخذ محلاً الموضوعين الأول والثاني الوظيفتين الدلاليتين «**منفذ**» و«**متقبل**» على التوالي :

(ب) من اللغات ما يكون وارداً فيها «توجيه» الواقعة الممثل لها في المدخل المعجمي. ويتم توجيه الواقعة بأن يقدمها المتكلم من «وجهة» أحد المشاركين فيها (= أحد حدود الحمل). والوجهة «منظوران» اثنان : (أ) منظور «أولي» و(ب) منظور «ثانوي»، ويؤشر لهذين المنظورين بواسطة الوظيفتين التركيبيتين (أو على الأصح «التوجيهيتين») الفاعل والمفعول على التوالي. على هذا الأساس يكون تعريف هاتين الوظيفتين، في إطار نظرية النحو الوظيفي، كالتالي :

(229) «تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد المحيل على ما يشكل المنظور الأول للوجهة».

(230) «تُسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ المحيل على ما يشكل المنظور الثانوي للوجهة».

مثال ذلك الحمل المحايد (231) الذي يمكن أن يُسند فيه الفاعل إلى الموضوع الأول والمفعول إلى الموضوع الثاني فيتحقق في الجملة (234) أو يسند فيه الفاعل إلى الموضوع الثاني فيتحقق آنذاك في الجملة (135) :

(231) ( ش ر ب [فَعِلْ] ف (ع1 ذس$^1$ : خالد) منف
(ع1 ذس$^2$ : شاي) متق

(232) ( ش ر ب [فَعِلْ] ف (ع1 ذ س$^1$ : خالد) منف فا
(ع1 ذ س$^2$ : شاي) متق مف

(233) ( ش ر ب [فَعِلْ] ف (ع1 ذ س$^1$ : خالد) منف
(ع1 ذ س$^2$ : شاي) متق فا

(234) شرب خالد شاياً

(235) شُرِبَ الشاي (من لدن خالد)

يستدعي هذا التحديد للوظيفتين الفاعل والمفعول الملاحظات التالية :

(١) شأنهما في ذلك شأن باقي الوظائف، تُشكّل هاتان الوظيفتان

مفهومين أوليين (primitive) بحيث لا تعدان مشتقتين من تركيبة شجرية ما بخلاف ما عليه الأمر في الأنحاء التركيبانية حيث تحددان على أساس سلمية مقولية معينة.

(٢) في الواقع، تشكل وظيفتا الفاعل والمفعول مفهومين تداوليين كما يتبين من التحديدين (229) و(230) حيث يرتبطان باختيار المتكلم للوجهة التي يريد أن يقدم الواقعة انطلاقاً منها. لذلك يفضل أن يقال «**الوظيفتان التوجيهيتان**» عوضاً عن «**الوظيفتان التركيبيتان**» درءاً لكل لبس.

(٣) بخلاف الوظائف الدلالية والوظائف التداولية التي يستلزمها جميع اللغات والتي يمكن أن يقال عنها بالتالي إنها من الكليات اللسانية، تُستخدم وظيفتا الفاعل والمفعول في لغات وتُستخدم إحداهما ( = الفاعل) في لغات ويستغنى عنهما معاً في لغات أخرى. مثال ذلك أن العربية (المتوكل 1987 أ) والانجليزية تستلزمان كلاً من الفاعل والمفعول في حين أن اللغة الفرنسية تستغني عن المفعول. وثمة لغات لا تستلزم أيا منهما، ضابط ذلك أن ورود الفاعل يثبت في اللغات التي يمكن فيها إسناده إلى حدٌ آخر غير المنفذ وأن ورود المفعول يثبت في اللغات التي يتسنى فيها إسناده إلى غير الحدّ المتقبل.

(ج) الوظائف التداولية صنفان : (أ) وظائف «**داخلية**» تسند إلى حدود الجملة و(ب) وظائف «**خارجية**» تحملها مكونات لا تنتمي إلى الجملة ذاتها. وظائف الصنف الثاني ثلاث وظائف : «**المبتدأ**» «**الذيل**» و«**المنادى**» أمثلة هذه الوظائف الثلاث هي (236 أ) و(236 ب) و(236 ج) على التوالي :

(236) أ - **خالد**، قرأت مقاله

ب - قابلتها اليوم، **جارتنا السمراء**

ج - **أيها الأطفال**، حان وقت النوم

أما الوظائف الداخلية فوظيفتان المحور والبؤرة. اللتان تنقسم كلتاهما إلى وظائف فرعية.

يذهب ديك (ديك 1989) إلى أن الخطاب، خاصة الخطاب السردي، يتضمن أنواعاً شتى من المحاور أهمها (أ) المحو الجديد و(ب) المحور المعطى و(ج) المحور العائد و(د) المحور الفرعي. وقد بينا ( المتوكل 1993 ب ) طبيعة هذه الوظائف الأربع ودور كلٌ منها في ضمان تناسق نص سردي كروايتي لنجيب محفوظ

«**خان الخليلي**» و«**زقاق المدق**». يُعدُّ محوراً جديداً كل حدٍّ محيل على ذات تدرج لأول مرة في النص مثال النص :

(237) «كان خالد ينظر من النافذة، فرأى **فتاة تقطف** ورداً ...»

بعد أن يُدرج في النص يصبح نفس الحد محوراً معطى يمكن الإحالة عليه بمحاور فرعية تمثل بعض سماته أو بعضاً من لوازمه. من ذلك أن جارة أحمد عاكف في «**خان الخليلي**» يحال عليها في شكل محور جديد «**فتاة**» حين تدرج لأول مرة ثم في شكل محور معطى «**نوال**» ثم في شكل محاور فرعية مثل «**قوائم الكرسي**» و«**الشال**» حين ينقطع الحديث عن محور معطى. ويطول هذا الانقطاع فيلجأ إلى إواليات خاصة تتيح التذكير به قبل استئناف الحديث عنه. تكون آنذاك أمام محور عائد (أو مستأنف).

اثبتت دراسات عديدة (المتوكل 1984 و1985، ديك 1989، المتوكل 1991 و1993 أ) أن اقتراح ديك (ديك 1978) لوظيفة بؤرية واحدة لا يفي برصد خصائص كل التراكيب البؤرية الواردة في اللغات الطبيعية. وقد أدت هذه الدراسات إلى اقتراح تقسيم البؤرة إلى بؤر فرعية تندرج في خانتين أساسيتين اثنتين هما «**بؤرة الجديد**» و«**بؤرة المقابلة**». تُسند بؤرة الجديد إلى الحدّ الحامل للمعلومة الجديدة بالنظر إلى مخزون المتكلم فتكون «**بؤرة طلب**» أو بالنظر إلى مخزون المخاطب فتكون «**بؤرة تتميم**». من امثلة ذلك ضمير الاستفهام في الجملة (238 أ) وما يقابله («**البارحة**») في الجملة (238 ب) :

(238) أ - **متى** عادت هند ؟

ب - (عادت هند) **البارحة**

وتسند بؤرة المقابلة إلى الحدّ الحامل لمعلومة لا يتفق المتكلم والمخاطب على أنها المعلومة الواردة. وتكون بؤرة المقابلة إما «**بؤرة تثبيت**» أو «**بؤرة انتقاء**» أو «**بؤرة تعويض**» أو «**بؤرة حصر**» كما في الجمل (239 أ) و(239 ب) (239 ج) و(239 د) على التوالي :

(239) أ - التي عشقها خالد **هند**

ب - **هنداً** عشق خالد

ج - عشق خالد **هنداً** (لا زينب)

د - ما عشق خالد **إلا هنداً**

التي بنيتها التحتية هي (241) :

(240) أ - من شرب الشاي ؟

ب - شرب الشاي **خالد**

(241) [خب وي : [س ي [: ثب مض وي : [تا [ ش ر ب [فعل] ف (ع1 ذ س1 : خالد) منف فا بؤجد (ع1 ذ س2 : شاي) متق مف مح)]]]]

**4 - 1 -2 - إسناد الوظائف :**

تختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية في كونها يؤشّر لها، كما أسلفنا، بدءاً في المدخل المعجمي ذاته في حين أن الوظائف الأخرى تُسند في مرحلة لا حقة من مراحل اشتقاق الجملة، أي بعد إدماج الحدود في محلأتها. ويرجع ذلك إلى أن الوظائف الدلالية سمات لازمة في حين أن الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية سمات يحدّدها السياق (سياق الخطاب).

ويخضع إسناد هذه الوظائف الى مجموعة من القيود فصلنا القول فيها في مكان آخر (المتوكل ١٩٩١ أ) ونورد أهمها في ما يلي :

(١) لا يتعدى إسناد الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية مجال طبقة الحمل. فلا تسند هذه الوظائف إلى حدود قضوية ولا إلى حدود إنجازية باستثناء وظيفة بؤرة المقابلة التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود في سياقات خاصة ؛

(٢) لا يسوغ - أو على الأقل يصعب - إسناد نفس الوظيفة التداولية إلى الحمل وإلى أحد حدوده في الوقت ذاته ؛

(٣) يمكن إسناد بؤرة الجديد إلى اكثر من حدّ واحد في نفس الحمل كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(242) أ - **من** وهب **من ماذا** ؟

ب - وهب خالد بكراً سيارة

أما بؤرة المقابلة فلا يسوغ إسنادها إلاّ إلى حدّ واحد :

(243) أ - * هنداً البارحة قابلت

ب - * ما قابلت إلا هنداً إلا البارحة

(٤) يشترط في الوظيفة المحور المعطى أن تسند إلى حدّ معرف. ويمكن صوغ هذا القيد بالشكل التالي :

(244) * ( ك س ي : φ) مح معطى

وواضح أن هذا القيد آيل إلى أن هذه الوظيفة تسند إلى حدّ محيل إحالة تعيين، أي حدّ يحيل على ذات متوافرة في مخزون المخاطب ؛

(٥) في مقابل ذلك يُسند المحور الجديد إلى حدّ نكرة باعتبار أن المحال عليه غير متوافر في مخزون المخاطب إذ يدرج فيه لأول مرة ؛

(٦) فيما يخص الوظيفتين التوجيهيتين فإنهما تسندان حسب سلمية تختلف باختلاف اللغات.

وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل 1987 أ) على أن سلمية إسناد الفاعل في العربية هي السلمية التالية :

(245) **سلمية إسناد الفاعل في العربية :**

| | منف | مستق | متق | زم | مك |
|---|---|---|---|---|---|
| فا | + | + | + | + | + |

مفاد السلمية (245) أن الوظيفة الفاعل تُسند إلى الحد المنفذ أو إلى الحد المستقبل أو الى الحد المتقبل أو إلى احد الحدين اللاحقين الزمان والمكان على التوالي. من امثلة إسناد الفاعل إلى هذه الحدود ما يلي :

(246) أ - منح خالد هنداً مالاً

ب - مُنِحت هند مالاً

ج - أُكِلَ التفاحُ كله

د - صيم يومُ الاثنين

هـ - صُلِّي في المسجد.

(٧) يتحدث في أدبيات لسانية كثيرة عما يُسمى «الفاعل النموذجي» ويقصد به المكون الذي يجمع بين الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التوجيهية الفاعل والوظيفة التداولية المحور كما هو شأن المكون «خالد» في الجملة (246 أ) مثلاً، إذا فهمت على أساس ورودها جواباً للجملة (247) :

(247) من منح خالد ماذا ؟

إذا كان هذا المفهوم وارداً، أفاد أن إسناد المحور - على أساس أنه **المحور المعطى** لا غيره - يخضع كذلك لسلمية [7] يأتي فيها الحد المنفذ - الفاعل في الدرجة العليا.

**4 - 2 - الوظائف داخل الحد :**

تحدثنا في الفقرة السابقة عن الوظائف التي يأخذها الحد ككل. ونفرد الفقرة الموالية لفحص الوظائف التي تأخذها عناصر الحد. ويتعلق الأمر خاصة بعناصر التركيب العطفي والتركيب الإضافي.

**4 - 2 - 1 - في التركيب العطفي :**

يأخذ كلٌّ من المقيدات المتعاطفة داخل نفس الحد وظيفة دلالية ووظيفة توجيهية ووظيفة تداولية. ويوجب مبدإ التناظر المعاد سوقه هنا للتذكير :

(   ) **مبدأ التناظر**

«يُعطف بين المتناظرات»

يُشترط في المعطوف أن يأخذ نفس الوظيفة المسندة إلى المعطوف عليه كما يتبين من المقارنة بين (248 أ) و(248 ب) :

(248) أ (س ي : (س) $\alpha$ **و** (س)$\alpha$)

ب - * ( س ي : (س) $\alpha$ **و** (س) $\beta$)

---

(7) يمكن صوغ هذه السلمية على النحو التالي :

(ii) سلمية إسناد المحور المعطى :

منف-فا منف-مف مستق-فا مستق-مف متق-فا متق مف

محور معطى + < + < + + < + < +

حيث α وβ وظيفتان (دلاليتان أو توجيهتيان أو تداوليتان). من امثلة التراكيب العطفية الخارقة لمبدإ التناظر ما يلي :

(249) أ - * رأيت هنداً والبارحة

ب - * اعطيت هنداً ومالاً

ج - * قابلت من وعمراً ؟

يكمن لحن الجمل الثلاث في عطف زمان على متقبل ومتقبل على مستقبل ومحور على بؤرة.

فيما يخص التأشير للوظائف في التركيب العطفي يمكن أن يؤشر لها في العنصرين معاً أو يُكتفى بالتأشير لها بالنسبة للحد العطفي ككل نظراً لكونها تتماثل. فبنية الحد «**هنداً وخالداً**» في الجملة (250) يمكن أن تكون البنية (251 أ) أو البنية (251 ب) :

(250) شكرتُ هنداً وخالداً

(251) أ - (س ي : (ع1 س$^1$ : هند) متق مف بؤجد

**و**(ع1 ذس$^2$ : خالد) متق مف بؤجد) متق مف بؤجد

(252) ب - (س ي : (ع1 ث س$^1$ : هند) **و** (ع1 ذ س$^2$ : خالد))

متق مف بؤجد

من الواضح أن مسطرة التمثيل الثانية تفضُل الأولى لكونها تسمح بتلافي الحشو وقلة الكلفة.

**4 - 2 - 2 - في التركيب الإضافي :**

لرصد إسناد الوظائف في التركيب الإضافي يجب التمييز بين التركيب وارداً في حدٍّ نموذجي وبينه وارداً في حدٍّ غير نموذجي.

**4 - 2 - 2 - 1 - الحد النموذجي :**

لنذكر بأن المقصود بالحدّ النموذجي كل حد كان مقيده الأول اسماً دالاً على ذات كما هو الشأن في :

(253) ليست معطف خالد

ماهي إذن الوظائف التي يمكن أن تسند داخل الحد النموذجي الإضافي ؟

(أ) يمكن أن تقوم بين المضاف والمضاف إليه علاقات دلالية مختلفة. من ذلك علاقة «**الملكية**» وعلاقة «**الانتماء**» وعلاقة «**المكان**» وعلاقة «**الاكتساب**» كما هو الشأن في الحدود التالية :

(254) أ - منزل خالد

ب - شاعر قريش

ج - جبال المغرب

د - أبو هند

ويمكن التأشير لهذه العلاقات بواسطة وظيفة دلالية عامة تسند إلى المضاف إليه وهي الوظيفة المالك (ما). فتكون البنية العامة للحد النموذجي الإضافي هي البنية (255) :

(255) (س ي : (س ي) : (س ع) ما

وعلى أساس البنية (255) يمكن التمثيل للحد (254 أ) مثلاً بالشكل التالي :

(256) (ع1 ذ س ي : (منزل) : (ع1 ذ س ع : خالد) ما)

(ب) مر بنا أن الوظيفتين الفاعل والمفعول مرتبطتان بالوجهة التي تقدم الواقعة انطلاقاً منها. على هذا يُصبح اسناد هاتين الوظيفتين غير وارد في الحد النموذجي لكونه لا يحيل على واقعة.

(ج) توحي المعطيات بأن الوظائف التداولية يصعب اسنادها داخل الحد بحيث ما يمكن أن تسند إليه دون إشكال هو الحد بكامله. ويمكن استثناء الوظيفة البؤرة التي يمكن أن تسند إلى العنصر المضاف أو إلى العنصر المضاف إليه :

(257) أ - تجولت في منزِل خالد ( لا في مكتبه)

ب - تجولت في منزل خالد (لا في منزل هند)

مع ذلك لا يمكن إسناد جميع أنماط البؤر داخل الحدّ :

(258) أ - * **خالد** زرت منزل

ب - * ما زرت منزل **إلا خالد**

ويمكن الخروج من هذا الملاحظات إن صحت بمبدإ عام مفاده أن إسناد الوظائف داخل مجال ما (حمل، حدّ ...) يخضع لقيود اكثر من القيود التي يخضع لها إسنادها إلى المجال ككل. بعبارة أخرى، يصبح إسناد الوظائف اكثر تقييداً حين تنتقل المجال ككل إلى عناصره الداخلية. ويزداد التقييد ويصبح اكثر صرامة حين يكون المجال حاملاً لنفس الوظيفة المراد إسنادها إلى أحد عناصره.

**4 - 2 -2 - 2 - الحد غير النموذجي :**

الحدود النموذجية كما أسلفنا، هي الحدود التي يكون مقيدها الأول مفردةً مشتقة (صفة، اسم فاعل أو اسم مفعول، مصدرا).

وقد رأينا في مبحث سابق أن المقيدات المشتقة تأخذ من المحلاّتية ما تأخذه المفردات الفعلية الأصول وتأخذ، تبعاً لذلك، الوظائف الدلالية والتوجيهية والتداولية التي تأخذها الأفعال أصولها.

(أ) إذا كان المقيد المشتق أحادياً (ذا موضوع واحد) أخذ الوظيفة الدلالية التي تناسب نوع الواقعة ( = عمل، حدث، وضع، حالة) :

(259) أ - دخول خالد

ب - قصف الرعد

ج - جلوس هند

د - حُزن زينب

أما إذا كان ثنائياً أو ثلاثياً فإنه يأخذ من الوظائف الدلالية ما يأخذه اصله الفعلي أي منفذ ومتقبل أو منف ومستقبل ومتقبل :

(260) أ - قَتْل خالدٍ بكراً

ب - منْحُ خالدٍ هنداً منزلاً

(ب) لا مانع يمنع من إسناد الوظيفتين التوجيهتين الفاعل والمفعول إذ إن المحال عليه في هذا الضرب من الحدود واقعة وهي الواقعة ذاتها التي يحيل عليها الفعل الأصل. ففي الحد (260 ب) مثلاً يأخذ الموضوع المنفذ الوظيفة الفاعل والموضوع المستقبل الوظيفة المفعول فتكون بنية هذا الحدّ هي البنية (261) :

(261) (س ي : (منع) (خالد) منف فا (هند) مستق مف (منزل) متق))

**ملحوظة** : أمام التراكيب التي من قبيل (259) و(260) يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : هل من الجائز أن يرد الفاعل مجروراً وحكمه الرفع ؟

سنجيب على هذا السؤال في مبحث الإعراب حيث سندافع عن فكرة أن إعراب المضاف إليه إعراب بنيوي لا إعراب وظيفي.

(ج) يخضع التركيب الإضافي في الحدود غير النموذجية إلى ما يخضع له من قيود في الحد النموذجي بالنظر إلى إسناد الوظائف التداولية :

(١) يُسنَد المحور إلى الحدّ ككل ويندر أن يُسنَد إلى أحد عناصره الداخلية وفقاً للمبدإ العام الآنف الذكر.

(٢) بمقتضى نفس المبدإ يمكن أن تسند بؤرة الجديدة وبعض أنماط بؤرة المقابلة فقط :

(262) أ - من ساءك ضربه ؟

ب - ساءني ضرب **خالد**

(263) أ - * هنداً آلمني مهاجمة خالد

ب - * ما آلمني مهاجمة خالد إلا هنداً

## 5 - من الحد إلى المركّب :

عرضنا في المباحث السابقة إلى الحد بوصفه بنية دلالية - تداولية تتضمن (أ) عناصر معجمية (= مقيدات) و(ب) مخصصات و(ج) وظائف. حان الوقت الآن لنعرض للقواعد التي تضطلع بنقل هذه البنية الدلالية - التداولية إلى بنية صرفية - تركيبية، أي بنقل الحد إلى مركّب.

هذه القواعد أربع فئات : قاعدة انتقاء الرأس وقواعد نقل المخصصات الى محدِّدات وقواعد الاعراب وقواعد ترتيب عناصر الحد.

سنقصر عرضنا هنا على الفئات الثلاث الأولى على أساس أن نُدرج الحديث عن الفئة الرابعة في الفصل الموالي الذي نفرده لقضايا ترتيب المكونات بصفة عامة.

## 5 - 1 - انتقاء الرأس

يجب أن يتوافر في المعايير الممكن اعتمادها في انتقاء العنصر الذي يصبح رأسا للمركب السمات الثلاث التالية :

(١) أن تكون المعايير صرفية - تركيبية إذ إن المركّب، بخلاف الحدّ، مفهوم صرفي- تركيبي ؛

(٢) وأن تكون مستقاة من داخل النظرية تتلاءم ومبادئها العامة ؛

(٣) وأن تصل إلى قدر معقول من العموم لكي تكون واردة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة نمطاً.

دار في خطيرة النحو الوظيفي حول المعايير التي يمكن اعتمادها في هذه النظرية لانتقاء العنصر الصالح للرأسية نقاش أسهم فيه عدد من الباحثين (ديك 1978 و1989، فان ديرأورا 1990 ؛ ما كنزي 1990، المتوكل 1993 أ).

من هذا النقاش يمكن استخلاص المبدإ العام التالي :

(264) «من عناصر الحد، يُنتقى رأساً للمركب العنصر الذي يحدِّد السمات الصرفية- التركيبية للمركب ككل»

ويمكن تفريع هذا المبدإ العام كالتالي :

(i) «مقولة الرأس هي مقولة المركب كاملاً»

مفاد ذلك أن مقولة المركّب ككل تتحدد بمقولة الرأس، فباختلاف مقولة الرأس نكون أمام «مركّب اسمي» (= رأسه اسم) أو مركب صفي (= رأسه صفة) أو مركب ظرفي (= رأسه ظرف) أو مركّب جملي (= مركّب منقولٌ عن حدٍّ مقيده الوحيد جملة).

(ii) «يتحقق إعراب المركب ككل، في اللغات الإعرابية، في الرأس»

(iii) «في اللغات التي تقع فيها المطابقة من حيث الجنس داخل المركب ( = بين الصفة والاسم)، يكون العنصر المطابَق (بفتح الباء) هو العنصر الرأس».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السمات الأخرى غير الجنس (التعريف/ التنكير، العدد ...) لا تندرج كما سبق أن بينّا، في المطابقة وإنما هي سمات تهم المركب ككل.

إذا اعتمدنا ( iii - i ) معايير لانتقاء الرأس كان العنصر المرشح للرأسية هو المقيّد الوحيد في الحدود ذات المقيد الواحد والمقيد الأول في الحدود المتعددة المقيدات. وعلى هذا الأساس يمكن أن نصوغ قاعدة انتقاء الرأس على النحو التالي :

(256) «يُنتقى رأساً للمركّب :
أ - المقيدُ الوحيد أو
ب - المقيدُ الأول»

يترتب عن القاعدة (265) أن الرأس ينتقّى من بين المقيدات دون المخصصات. مفادُ ذلك أنه في إطار نظرية النحو الوظيفي وحسب المعايير المعتمدة في انتقاء الرأس لا يمكن الحديث عن «**المركبات المحدِّدية**» (Determiner phrases). ويبقى طبعاً إشكال الأسوار والأعداد في لغات كالعربية عالقاً ما دامت لم تحدَّد بالضبط طبيعةُ هذه العناصر (مخصصات أم مقيدات).

ويترتب عن نفس القاعدة كذلك عدم إمكان الحديث عن «**المركبات الحرفية**» (Prepositional phrases) في هذا الصدد، يسوق ديك (ديك 1983) الملاحظات التالية مؤشّرات لعدم تأهل الحروف للرأسية :

**أولا**، ليس من الممكن دائما، ولا في جميع اللغات، أن يرد حرف الجر وحده (دون فضلة) كما في الجمل الأنجليزية التالية :

(266) a - John is in the house
b - John is **in**

(267) a - Peter walked up the stairs
b - Peter walked **up**

**ثانيا**، في بعض اللغات يَرِدُ حرف الجر في اخر المركب شأنه في ذلك شأن العلامة الإعرابية. فإذا موثل بينهما أصبحت العلامة الإعرابية رأساً للاسم الذي يحملها.

**ثالثـا**، نفس التماثل نجده في حرف الجر والمصدريات ويترتب عن ذلك أننا إذا عددنا الحروف رؤوساً تعين أن نعد المصدريات رؤوسا جمليّة كذلك.

في الواقع لا تعد الملاحظة الثالثة معياراً لإقصاء حروف الجر من الترشح إلى الرأسية إذ إن التطورات الأخيرة في النحو التوليدي التحويلي أثبتت أن المصدري يمكن أن يكون رأساً فيُحصل بذلك على «**مركّب مصدري**».

ما يمكن الدفع به، في هذا الباب هو أن الحروف لا تستجيب، من حيث طبيعتها، لمعايير انتقاء الرأس الثلاثة الآنفة الذكر. وقد تعد الحروف (وغيرها من الصرفات) رؤوساً مركبيّة في أطر نظرية أخرى تعتمد معايير أخرى.

**ملحوظة** : صغنا قاعدة انتقاء الرأس (265) صياغة تناسب النموذج المعيار (ديك 1989). ويمكن إعادة صوغها في إطار النموذج الذي يقترحه رايكوف (رايكوف 1992) كالتالي :

(266) «تُنتقى رأساً للمركب نواة الحد الاسمية [س ي]».

تُقصي القاعدة (266) من الرأسية عناصر الطبقات الثلاث (أو الأربع) سواء أكانت مقيدات (= لواحق) أم مخصصات.

بعد أن يكون انتقا ء رأس المركب قد تمّ، تصبح بقية المقيدات **فضلات** (complements) وتصبح بذلك بنية المركب العامة (بقطع النظر عن الترتيب) هي البنية التالية :

(267) (محدد، رأس، فضلة)

**5 - 2 – نقل المخصص إلى محدِّد :**

سبق أن أشرنا إلى أن المخصصات تتحقق، في مستوى البنية الصرفية-التركيبية (= المركّب) في شكل محدِّدات.

يتم نقل المخصصات إلى محدِّدات عن طريق إجراء فئة من قواعد التعبير تتخذ كشكل عام الشكل التالي :

(268) α [حد] = قيمة

من امثلة هذه القواعد ما يلي :

(269) ك 1 ذ [ مسلم] = مسلم - ن

(270) ك 2 ذ [ مسلم] = مسلم - ان/ين

(271) ك ن ذ [ مسلم] = مسلم - ون/ين

(272) ك 1 ث [ مسلم] = مسلم - ةٌن

(273) ك 2 ث [ مسلم] = مسلم تان/تين

(274) ك ن ث [ مسلم] = مسلم - اتٌن/تين

(275) ع 1 ذ [ مسلم] = الـ - مسلم

(276) ع 2 ذ [ مسلم] = الـ - مسلم - ان /ين

(277) ع ن ذ [ مسلم] = الـ - مسلم - ون/ين

(278) ع 1 ث [ مسلم] = الـ - مسلم - ة

(279) ع 2 ث [ مسلم] = الـ - مسلم - تان/تين

(280) ع ن ث [ مسلم] = الـ - مسلم - ا ت

(281) شا [ المسلم] = هذا المسلم

(282) شا [ المسلمة] = هذه المسلمة

(283) شا [ المسلمان] = هذان المسلمان

(284) شا [ المسلمتان] = هاتان المسلمتان

(285) شا [ المسلمون/المسلمات] = هؤلاء المسلمون/ المسلمات.

بتفحص هذه القائمة من القواعد يتبين :

**أولاً،** أن بعض المخصصات تتحقق دفعة واحدة في نفس الصورة الصرفية ؛

**ثانيـــا،** أن قواعد تحقيق بعض المخصصات (كقاعدة تحقيق المخصص الإشاري) تُجرى على خَرج قواعد أخرى ؛

**ثالثـا،** أن الصورة الصرفية لا تكتمل إلاّ بتحقيق إعراب الحدّ وذلك ما سيكون موضوع الفقرة التالية.

**رابعاً،** أن تحقيق بعض المخصصات يرتبط بتحقيق مخصصات أخرى كما هو الشأن بالنسبة للإشارة والتعريف والمخصص القضوي كما يتبين من القاعدة التالية:

(286) مدح [المسلم] = نعم المسلم

تعرضنا في هذه المجموعة من القواعد لتحقق المخصصات في الحدود البسيطة، أي الحدود التي تتضمن رأساً دون فضلات. أمّا الحدود المتضمنة لفضلات فيمكن القول عن تحقق المخصصات فيها ما يلي :

(أ) فيما يخص الحدود ذات البنية : [رأس – صفة] فإن مخصصي التعريف/ التنكير والعدد يتحققان في عنصري الحد معاً على أساس انصبابهما عليهما دفعة واحدة كما سبق أن بيّنا. ويتحقق مخصص الجنس في الصفة عن طريق مطابقتها للرأس باعتبار هذا المخصص من لوازم الرأس.

(ب) باعتبار عنصري المركب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) يحيلان على ذاتين مختلفتين ويحملان بالتالي مخصصين مختلفين فإن تحقق هذين المخصصين يتم بواسطة قواعدة تخص كلاً من العنصرين.

(ج) أمّا المركّب العطفي فإن لعنصريه (أو عناصره) مخصصاً يخصه باعتبار العنصرين محيلين على ذاتين مختلفين فيتم تحقق هذين المخصصين بالصورة التي يتم عليها في المركب الإضافي مع فارق أن عنصري المركب العطفي يُفضّل أن يتماثل مخصصاهما بمقتضى مبدإ التناظر. لذلك يمكن أن تصاغ قاعدة تحقق مخصصات المركب العطفي على أساس أن هذه المخصصات تتناول المركب ككل.

## 5 - 3 - الإعراب

### 5 - 3 - 1 - تعريف

يحدّد ديك (ديك 1989 : 312) ما يقصد بالإعراب في نظرية النحو الوظيفي كالتالي :

(287) « نقصد بالإعراب الاختلافات الصرفية التي تلحق المحمولات الاسمية والصفية وفقاً لوظائف الحدود التي تتضمنها هذه المحمولات ».

يستدعي التعريف (287) التعقيبات التالية :

(أ) الإعراب في نظرية النحو الوظيفي مفهوم صرفي يرتبط تحديده بصورة الصفة أو الاسم الصرفية. ويعني هذا أن الإعراب في هذه النظرية يختلف :

**أولاً**، عن الإعراب (case) كما هو محدّد في نظرية الأحوال (فيلمور 1968) حيث الأحوال أدوار دلالية عميقة لا مقولات صرفية ؛

**ثانيا**، عن الإعراب كما يُفهم في نظرية «**العاملية والربط**» (شومسكي 1981) حيث الإعراب «**إعراب مجرد**» (Abstract case) يرتبط بالعلاقات العاملية القائمة بين مكونات الجملة.

(ب) يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشجرية) القائمة بينها. فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه. لذلك نجده يحمل نفس الإعراب أياً كان موقعه في الجملة.

(ج) حسب التحديد (287)، لا يمكن القول إن الإعراب مقولة كلية نجدها في جميع اللغات. فالإعراب بهذا التحديد مقولة تخص اللغات التي يُدَلُّ فيها عن الوظائف بلواصق صرفية كاللغتين العربية واللاتينية. أمّا اللغات التي لا توجد فيها هذه الخاصية وإنما تدل على الوظائف بوسائل اخرى (كالموقع وصورة المحمول ...) فلا يمكن أن يقال عنها إنها لغات إعرابية إلاّ إذا وسّعنا مفهوم الإعراب وجعلناه يشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف.

(د) يتعيّن التمييز، حين الحديث عن الإعراب، بين «**الحالة الإعرابية**» كالرفع والنصب والجر، و«**العلامة الإعرابية**» التي تشكل التحقق الملموس للحالة الإعرابية. فالضم تحقق للرفع والفتح تحقق للنصب والكسر تحقق للجر في الحالات العادية.

(هـ) تختلف اللغات الإعرابية من حيث عدد الحالات الإعرابية. ويتراوح هذا العدد بين حالتين وأكثر من عشر حالات. فيما يخص العربية ثمة، كما هو معلوم، حالات إعرابية ثلاث: رفع ونصب وجر تتحقق، في أبسط الأحوال، بواسطة ثلاث علامات إعرابية.

**5 - 3 - 2 - أنماط الإعراب**

يوحي التعريف (287) الذي يربط الإعراب بالوظائف بأن ثمة نمطا واحداً من الإعرابات: الإعراب الوظيفي. إلاّ أن المعطيات اللغوية، معطيات العربية على الأقل، تُوحي بأن الإعراب نمطان اثنان: «**إعراب وظيفي**» دوره الدلالة على الوظائف التي تحملها المركبات و«**إعراب بنيوي**» غير مرتبط بالوظائف.

(أ) الإعراب الوظيفي في اللغة العربية رفع ونصب تحدّده إما الوظائف الدلالية أو الوظائف التوجيهية أو الوظائف الدلالية وفقاً لسلمية إسناد الإعراب التالية:

(288) **سلمية إسناد الإعراب**

الوظائف التوجيهية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

حسب هذه السلمية، يأخذ المركب الرفع أو النصب طبقاً لوظيفته التوجيهية (الرفع للفاعل والنصب للمفعول) ويأخذ النصب بمقتضى وظيفته الدلالية (إن لم تكن له وظيفة توجيهية) ويأخذ الرفع في حالة كونه لا وظيفة توجيهية له ولا وظيفة دلالية، أي إذا كان مركباً «خارجياً» (مبتدأ أو ذيلاً).

مفاد هذه السلمية أن الوظائف التوجيهية، بالنظر إلى الإعراب، «تحجب» الوظائف الدلالية بمعنى أن المركب إذا كان يحمل وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول فإنه يأخذ الإعراب الذي تخوله إياه هذه الوظيفة أيا كانت وظيفته الدلالية. مثال ذلك ما يحصل في التراكيب المبنية للمجهول حيث يأخذ الفاعل الرفع سواء أكان «**منفذاً**» أم «**مستقبلاً**» أم «**متقبلا**».

(ب) يُسند الحرفُ للاسم الذي يليه الحالةَ الإعرابية الجر «حاجباً» بذلك حالته الإعرابية التي من المفروض أن يأخذها بمقتضى وظيفته الدلالية ويحدث ذلك في المركبات الحاملة لوظائف «العلّة» و«الزمان» و«المصاحب» مثلاً :

(289) أ - عوقبت هند تأديباً له

ب - عوقبت هند لتأديبها

(290) أ - قابل خالد هنداً صباحاً

ب - قابل خالد هنداً في الصباح

(291) أ - خرج خالد وهنداً

ب - خرج خالد مع هندٍ

ويحجب حرف الجر الوظيفة التوجيهية كذلك كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل :

(292) أ - هل زراني أحد حين كنت مريضاً ؟

ب - هل زارني من أحدٍ حين كنت مريضاً ؟

(ج) ومن الإعراب البنيوي كذلك إعراب النصب الذي يلحق المركب في الجمل التي من قبيل (293 أ - ب) :

(293) أ - إن زيداً سعيد

ب - علمت أن زيداً سعيد

يحق أن نفترض أن الإسم الموالي للأداة «إنّ/أنّ» في هذا الضرب من التراكيب يأخذ الرفع بمقتضى وظيفته التوجيهية «الفاعل» وأن هذه الحالة تحجب بمفعول الأداة. ويمكن أن نستدل على سطحية هذا الإعراب بملاحظة النحاة القدماء - إذا كان واردة - التي مفادها أن المعطوف على هذا الإسم يمكن أن يرد منصوباً كما يمكن أن يرد مرفوعاً :

(293) أ - إن زيداً سعيد وعمراً

ب - علمت أن زيداً سعيد وعمرو

(د) سبق أن أشرنا إلى أن المضاف إليه يأخذ الوظيفة الدلالية «المالك» في الحدود النموذجية والوظيفة الدلالية التوجيهية الفاعل أو المفعول والوظيفة الدلالية المستقبل أو المتقبل أو غير ذلك في الحدود المسماة. إلاّ أن إعراب المضاف إليه البنيوي «الجر» يحجب وظيفته التوجيهية أو وظيفته الدلالية كما يتبين من الجمل التالية :

(295) استعرت كتاب **خالدٍ**

(296) أ - سرني منح خالدٍ بكراً المالَ اليومَ

ب - سرني منح بكرٍ خالدُ المالَ اليوم

ج - سرني منح المالِ خالدُ بكراً اليومَ

د - سرني منح اليومِ خالدُ بكراً المالَ

**ملحوظة :** يذهب ديك (ديك 1985) إلى أن الحدود المسماة تخضع لنزوع التكيف وخصائص الحدود النموذجية. ويتم هذا التكيف حسب مراحل تنقل الحد المسمى من الفعلية الصرف إلى الاسمية كما يتبين من الأمثلة التالية :

(297) a - That the enemy destructed the city

b - the destruction of the city by the enemy

c - the city's destruction by the enemy

ولعلّ التراكيب التي من قبيل (298 ب) الواردة في كتب النحاة تشكل، إن هي صحت، حلقة وسطى في مسلسل التكيف التدرجي في اللغة العربية :

(298) أ - ساءني أن شتم خالد بكراً

ب - ساءني شتمُ خالدُ بكراً

ج - ساءني شتمُ خالدٍ بكراً

**5 - 3 - 3 - إسناد الإعراب**

يتم إسناد الحالات الإعرابية إلى المركبات بواسطة قواعد تعبير تأخذ الصورة العامة (268) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(268) α [حد] = قيمة

وتتخذ في إسناد الإعراب المسطرة العامة التالية :

(أ) تُسند الحالةُ الإعرابيةُ إلى المركب ككل (رأسه وفضلاته إن كان يتضمن فضلات) ؛

(ب) إذا كانت الفضلة صفة تحقق الإعراب في الرأس وفي الفضلة معاً باعتبار الإعراب منصباً عليهما انصباباً واحداً ؛

(ج) ويصدق على المركب العطفي ما يصدق على المركب ذي الفضلة الصفة حيث إن الإعراب ينصب على جميع العناصر العطفية دفعة واحدة ؛

(د) أما حين يكون المركب إضافياً فإن الإعراب يتحقق في الرأس وتأخذ الفضلة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجر كما سبق أن بيّنا، في حين تأخذ الفضلات غير المضاف إليه في المركبات ذات الرأس المسمّى الحالات الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التوجيهية أو الدلالية إن لم تكن لها وظيفة توجيهية.

وهذه أمثلة من قواعد إسناد الإعراب :

(299) أ - أقدّر المسلم الصادق

ب - مف [المسلم الصادق] = [المسلم الصادق] - نصب

ج - نصب [المسلم الصادق] = المسلم - نصب الصادق - نصب

د - نصب [المسلم] = المسلم

هـ - نصب [ الصادق] = الصادقَ

(300) أ - قَدِمَ خالد وبكر

ب - فا [خالد وبكر] = [خالد وبكر] - رفع

ج - رفع [خالد وبكر] = خالد - رفع وبكر - رفع

د - رفع [خالد] = خالدٌ

هـ - رفع [بكر] = بكرٌ

يتضح مما أوردناه في (299) و(300) أن إسناد الإعراب يتم في مراحل: في المرحلة الأولى، تحدّد القاعدة (299 ب) و(300 ب) الحالة الإعرابية للمركب بموجب وظيفته ؛ وفي المرحلة الثانية، تسند القاعدة (299 ج) و(300 ب) هذه

الحالة الإعرابية لكل من الرأس والفضلة ؛ أما في المرحلة الثالثة فتسند العلامة الإعرابية لكل من الرأس والفضلة طبقاً لحالتيهما الإعرابيتين [8].

ولنختم هذا المبحث عن الإعراب بالقاعد المسؤولة عن إسناد الجر إلى الإسم المسبوق بحرف جر. ولنأخذ مثالاً لذلك المركّب «في الشارع» الوارد في الجملة (301 أ) :

(301) أ - قابلت بكراً في الشارع

ب - مك [الشارع] = في - الشارع

ج - في [الشارع] = في - الشارع - جر

د - جر [الشارع] = الشارعِ

بعد إنتقاء الرأس وتحقيق المخصصات وإسناد الحالة الإعرابية يصبح المركب جاهزاً ليتخذ دخلا لقواعد الترتيب التي هي موضوع الفصل الموالي.

---

(8) يمكن القول إن قواعد إسناد الإعراب فئتان اثنتان مرتبتان هما : (أ) قواعد إسناد الحالات الإعرابية و(ب) قواعد إسناد العلامات الإعرابية علماً بأن قواعد الفئة الثانية يمكن ألاّ تجرى (في حالة ما يسمى «الإعراب المقدر») وعلما بأن العلامات الإعرابية يمكن ألاّ تطابق الحالات الإعرابية كما هو متوقع في الحالات العادية.

# الفصل الثالث

# رتبة المكونات

# الفصل الثالث
# رتبة المكونات

**0 – مدخل :**

تقوم بين العناصر المتواردة في البنية التحتية، سواء تعلق الأمر بمستوى الحد أم بمستوى الجملة ككل، علاقات مختلفة (دلالية وتركيبية وتداولية). إلاّ أنه لا تقوم بينها أي علاقة رتبية (أو سلسلية). ويحتم هذا الوضع صوغ «**قواعد موقعة**» (placement rules) تضطلع بترتيب العناصر داخل الحد والعناصر داخل الجملة، ويتحتم كذلك البحث عن مبادئ عامة تكون بمثابة ضوابط كلّية لهذه القواعد.

لفحص هذه القواعد والمبادئ نكرس هذا الفصل منطلقين خاصة مما ورد في (ديك 1989) و(رايكوف 1992) و(سيفيرسكا 1988) والمتوكل 1985 و1986 و1987 أ و1993 أ).

## 1 – مسائل عامة :

### 1 - 1 - مفهوم الرتبة :

يقال عن مجموعة من العناصر، بوجه عام، إنها مرتبة إذا كانت تشكل سلسلة (sequence) تتوالى وحداتها خطّياً كما هو الشأن بالنسبة للمتوالية التالية :

(1) [ أ + ب + ج + د ]

وتتضح علاقة السلسلية حين تقارن بعلاقتين أخريين : (أ) علاقة المجموعة و(ب) علاقة السلّمية نكون أمام مجموعة حين نكون أمام عدد من العناصر تجمع بينها خاصية ما (أو خاصيات ما). ويمثل عادة لعلاقة المجموعية على الشكل التالي:

(2) { أ، ب، ج، د}

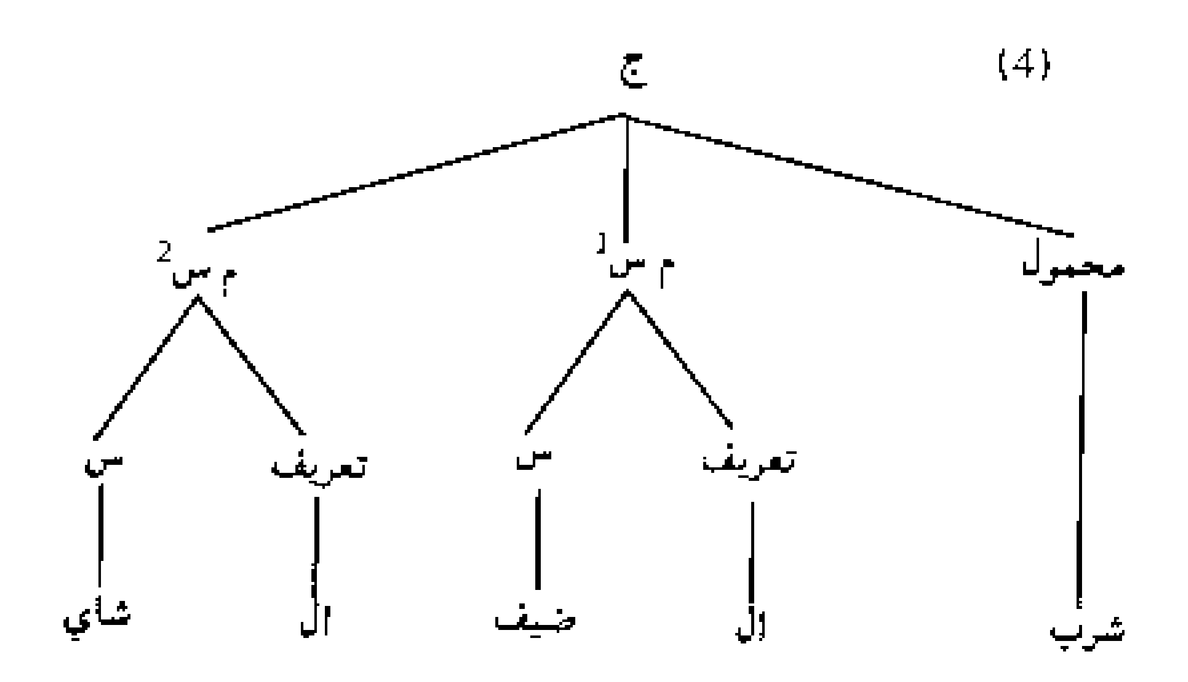
تقوم علاقة المجموعة هذه، في اللغة، بين العناصر المترادفة التي يمكن أن

تتعاقب في نفس السياق ففي الجملة (3)، مثلاً تُشكّل المفردة «**الشاي**» مع مرادفاتها (= المفردات التي يمكن أن تعاقبها في الجملة) مجموعة تتآسر عناصرها، في خاصّية «**السائل المشروب**»:

(3) [شرب الضيف { القهوة / **الشاي** / اللبن } ]

وتقوم في نفس الجملة علاقةٌ سلميّة بين عناصر المركب (= محدّده ورأسه) باعتبارها تندرج في مقولة واحدة، من جهة، وبين المركبات والجملة من جهة ثانية كما يتبين من الرسم الشجري التالي:

(4)




ويُطلق غالبا على علاقتي الترتيب والسلمية مصطلحي «**السبق**» (precedence) و«**الإشراف**» (dominance). ويجدر أن نشير إلى أن علاقة الإشراف لا تستلزم، ضرورة، علاقة السبق حيث من الملاحظ أن رتباً متعددة يمكن أن تقوم داخل نفس السلمية (أن تتقدم الفضلة على الرأس أو أن تتأخر عنه مثلاً).

**1 - 2 - الرتبة وتنميط اللغات:**

منذ بحث گرينبرگ (گرنبير: 1963) الرائد، درج الباحثون في مجال تنميط اللغات على تصنيفها بالنظر إلى ترتيب المكونات، اصنافاً ستة: لغات فعل

فاعل - مفعول ولغات فاعل -فعل - مفعول ولغات فعل - مفعول - فاعل ولغات مفعول - فعل - فاعل ولغات مفعول - فاعل - فعل ولغات فاعل - مفعول - فعل باعتبار البنية الرتبيّة السائدة في كلٍّ فصيلة من الفصائل الست.

ويرى باحثون آخرون (لي وثمبسون 1976) ضمن آخرين) أن المعطيات توحي بأن اللغات الطبيعية فصيلتان أساسيتان اثنتان : (أ) لغات يسود فيها الفاعل (Subject dominant languages) و(ب) لغات يسود فيها «المبتدأ» (Topic dominant languages) على أساس أن المبتدأ هنا «مبتدأ حقيقي»[1] (Real Topic). تندرج في الفصيلة الأولى العربية واللغتان الانجليزية والفرنسية وتنتمي إلى الفصيلة الثانية لغات كاللغة الصينية حيث يرد فيها «المبتدأ» غير ممثل له بضمير داخل الجملة كما يتبيّن من المثال التالي (لي وثمبسون 1975 : 462) :

(5) Nei -xie shùmu, shù shèn dà

كبيرة الجذوع الأشجار - هذه

هذه الأشجار الجذوع كبيرة.

= هذه الأشجار جذوعها كبيرة.

ما يسترعي الانتباه هنا هو أن كلا التصنيفين يعتمدان معياراً واحداً في التنميط، معيار الوظائف التركيبية. والملاحظ أن ما يحدّد ترتيب المكونات الوظائفُ الدلالية والوظائف التوجيهية والوظائف التداولية. وتتفاعل هذه الأنواع الثلاثة من الوظائف في تحديد الرتبة وفقاً لسلميّة صغناها (المتوكل 1985 و1987 أ) على الشكل التالي :

(6) سلمية إسناد الرتبة

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف التداولية

مفاد السلمية (6) أن المكونات تأخذ الموقع الذي تخولها إياه وظيفتها التداولية أو وظيفتها التركيبية (= التوجيهية) إن لم تكن لها وظيفة تداولية أو

(1) يُقصد بالمبتدإ الحقيقي المبتدأ الذي لا يربطه بالجملة رابط صوري كالضمير كما هو الشأن في لغات مثل اللغة الصينية.

وظيفتها الدلالية إن لم تكن لها وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية. بتعبير آخر، يأخذ المكون الموقع الذي تقتضيه وظيفته التداولية أياً كانت وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية. مثال ذلك المكون «**هنداً**» في الجملة التالية :

(7) **هَنداً** عشق خالد (بنبر «**هنداً**»)

الذي يحتل الموقع الصدر ويحكم وظيفته التداولية البؤرة بيدأن الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية المفعول هو الموقع الذي يلي الفاعل كما في (8) :

(8) عشق خالد هنداً

ومثال ذلك كذلك أن المكونين «**هنداً**» و«**في المسجد**» يحتلان الموقع المتوسط بين الفعل والفاعل لكونهما محورين في الجملتين (9 أ – ب) :

(9) أ – عشق **هنداً** خالد (بنبر «**خالد**»)

ب – صلى **في المسجد** أهل القرية (بنبر «**أهل القرية**»).

يتضح من هذه الأمثلة، إذن، أن للوظيفة التداولية الغلبة في تحديد رتبة المكونات على الوظيفتين التركيبية والدلالية.

ويمكن أن نستنتج من غلبة الوظائف التداولية أموراً هامة أربعة وهي :

(أ) لا يمكن أن تعد البنيات الرتبية الست الآنفة الذكر بنيات قارةً تتخذ معياراً لتنميط اللغات إلاّ إذا ثبت أنه لا دخل فيها للوظائف التداولية إطلاقاً. فلا يمكن أن نقول عن البنيتين مفعول – فعل – فاعل وفعل – مفعول – فاعل إنهما رتبتان تركيبيتان قارتان إلاّ إذا ثبت أن تقديم المفعول أو توسيطه فيهما ليس ناتجاً عن تبئير ؛

(ب) يقال إن ترتيب المكونات ترتيبان : ترتيب «**محايد**» تداولياً وترتيب «**موسوم**» تداولياً. ففي اللغة العربية، مثلاً، يقال إن الترتيب فعل – فاعل – مفعول ترتيب محايد تداولياً في حين أن الترتيبات الأخرى ترتيبات موسومة. هذا التمييز لا يمكن أن يقوم إذا نظر إلى التداول على أساس أنه يحدّد جميع الرتب، حتى الرتب التي تبدو «**محايدة**». فكل عبارة لغوية تطابق مقام تخاطب معينا يحدّد بنيتها بما في ذلك ترتيب مكوناتها.

(ج) من التمييزات الواردة في أدبيات تنميط اللغات التمييز الذي يقابل بين اللغات ذات الرتبة الحرة (Free order languages) واللغات ذات الرتبة الثابتة (Fixed order languages). وتُدرج في الزمرة الأولى اللغات الإعرابية مثل اللغة العربية التي يُفترض أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية فيها يطابق البنيات الرتبية التالية :

(10) أ - فعل - فاعل - مفعول
ب - شرب الطفل لبناً

(11) أ - مفعول - فعل - فاعل
ب - لبناً شرب الطفل

(12) أ - فاعل - فعل - مفعول
ب - الطفل شرب لبناً

(13) أ - فعل - مفعول - فاعل
ب - شرب لبناً الطفل

(14) أ - فاعل - مفعول - فعل
ب - الطفل لبناً شرب

إذا تأملنا هذه التراكيب تبيّن أن الرتبة فيها مقيّدة تداولياً إذ إن كلّ تركيب يطابق مقاماً مختلفاً ويتضمن بالتالي وظيفة تداولية مختلفة. ويمكن أن نبني على ذلك أنه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرة. فلكي يمكن أن نقول عن لغة ما إنها لغة ذات رتبة حرة يتعين أن تتغير الرتب فيها وأن ينتج عن هذا التغيير تراكيب مترادفة. إذا اعتمدنا هذا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيّدة (تداولياً).

(د) أثبتت دراسات عديدة (فينمان 1974، لي وثومبسون 1976، لي 1976 وديك 1980) أن غلبة الوظائف التداولية (بؤرة، محور) تتحقق حتى في تطور اللغات إذ إنها تتحكم في انتقال لغةٍ ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. مثال ذلك أن مجموعة من اللغات ذات الرتبة فعل - فاعل - مفعول انتقلت إلى الرتبة

فاعل - فعل - مفعول نتيجة تصدير الفاعل الحامل للوظيفة التداولية المحور كما يتبين من التمثيل التالي :

(15) أ - فعل - فاعل - محور - مفعول ⇐
ب - فاعل - فعل - مفعول

ولعل انتقال الفاعل إلى صدر الجملة في اللغة العربية المعاصرة ناتج عن هذا المسلسل.

**1 - 3 - المكونات الخارجيّة :**

المكونات الخارجية، في نظرية النحو الوظيفي هي المكونات التي لا تنتمي إلى الجملة ذاتها أي المكونات التي لا يمكن أن تعدّ موضوعات لحمول الجملة ولا لواحق له.

من بين هذه المكونات «المبتدأ» و«الذيل» و«المنادى». خاصية هذه المكونات أن لها رتبةً قارة فهي إما أن تتقدم على الجملة أو أن تليها كما يتبين من البنية العامة التالية :

(16) (منادى) مبتدأ [جملة]، ذيل، (منادى)

يستدعي هذا الصنف من المكونات، بالنظر إلى رتبتها، الملاحظات التالية :

(أ) تأخذ هذه المكونات رتبتها بمقتضى وظيفتها التداولية إذ لا وظيفة تركيبية ولا وظيفة دلالية لها بحكم أنها ليست موضوعات ولا لواحق ؛

(ب) تأخذ هذه المكونات مواقع قارة. فالمبتدأ يتقدم على الجملة والذيل يتأخر عنها في حين يحتل المنادى الموقع المتقدم على موقع المبتدأ أو الموقع الموالي لموقع الذيل ؛

(ج) يُعدّ المكونات اللذان نصطلح على تسميتهما هنا **«مبتدأ»** و**«ذيلاً»** في نظرية النحو التوليدي التحويلي مكوناً واحداً مفككاً (dislocated) إلى اليمين تارة وإلى اليسار تارة أخرى (Right/left dislocated) ويعتبر هذان المكونات في نظرية النحو الوظيفي مكونين متمايزين لهما وظيفتان تداوليتان مختلفتان تماماً.

فالمبتدأ مكون دال على «**مجال الخطاب**» في حين أن الذيل مكون يدل على معلومة واردة للتبيين أو التعديل أو التصحيح بالنظر إلى معلومة تتضمنها الجملة [2]. من أدلة تمايز هذين المكونين إمكان تواردهما كما في (17) :

(17) **خالدٌ**، وهبته إياه، **المنزل**

**1 - 4 - الوظائف بين الإعراب والرتبة :**

مرّ بنا، في الفصل الأول، أن السمات الدلالية والتداولية المؤشر لها في شكل مخصصات يتوزع تحقيقها بين الصرف والتركيب. وبينا بهذا الصدد أن الغلبة تكون تارة للصرف وتارة للتركيب.

في نفس السياق، يلاحظ أن تحقق الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) يتوزع بين الوسائل الصرفية، خاصة الحالات الإعرابية (أو ما يقابلها)، والوسائل التركيبية خاصة الرتبة. ويتم تقاسم الصرف والتركيب الدلالة على الوظائف بالشكل التالي :

(أ) من الممكن أن تتصور، نظرياً، لغات يبلغ فيها استغلال الصرف أقصى مداه بحيث يُعبّر صرفياً في الأنواع الثلاثة من الوظائف جميعها. في هذه الفئة من اللغات يتضاءل دور التركيب (= الرتبة) ويخلص للدلالة على سمات أخرى يمكن أن نطلق عليها أحد المصطلحين الشائعين : «**سمات أسلوبية**» أو «**سمات خطابية**».

(ب) في اللغات غير الإعرابية أو التي فقدت الإعراب (كالعربيات الدوارج) يتم تحقق الوظائف تحققاً شبه كلي بوسائل تركيبية، خاصة ترتيب المكونات هذه اللغات هي ما يطلق عليه مصطلح «**اللغات ذات الرتبة الثابتة**».

ويلاحظ في هذه الفئة من اللغات، نظراً لغياب الإعراب، أن المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات الحاملةُ لوظائف تداولية محدودة. مثال ذلك أن إمكان تصدر المكون البؤرة في اللغات العربية الدوارج شبه منعدم. قارن :

(18) أ - شرب الضيف شاياً

ب - شاياً شرب الضيف

---

(2) انظر التفصيل في أنماط الذيول (المتوكل 1985)

(19) أ – الضيف شرب أتاي

ب – * أتاي شرب الضيف

(20) أ – الضيف شرب شاي

ب – * شاي شرب الضيف

نفس الخاصية نجدها في اللغة الفرنسية :

(21) a - L'invité a pris du thé

b - Du thé l'invité a pris

وتستعيض هذه اللغات عن التصدير بتراكيب خاصة أخرى كالتراكيب المفصولة أو شبه المفصولة أو التراكيب الحصرية كما يتبين من الأمثلة التالية :

(22) أ – اللي شرب الضيف أتاي (بنبر «أتاي»)

ب – الضيف ما شرب غير أتاي

(23) أ – اللي الضيف شربه الشاي

ب – الضيف ما شربش غير الشاي

(24) a - C'est du thé que l'invité a pris

b - L'invité n'a pas pris que du thé

c - Ce que l'invité a pris, c'est du thé

(ج) ثمة لغات، كالعربية الفصحى، تسخر للدلالة على الوظائف النمطين من الوسائل معاً : الوسائل الصرفية (= الإعراب) والوسائل التركيبية (= الرتبة). فيما يخص العربية الفصحى، يلاحظ أن الإعراب يفي بتحقيق الوظائف الدلالية والتركيبية، كما بيّنا في الفصل السابق. في حين تضطلع الرتبة بالدلالة على الوظائف التداولية. فالمكون المحور يحتل صدر الجملة أو الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل :

(25) أ – خالد قاتلٌ بكراً غداً

ب – قتل **بكراً** خالد

ويحتل الموقع الصدر المكونُ المبأر تبئير مقابلة كما في الجملة التالية :

(26) **بكراً** قتل خالد

وتسخَّر الرتبةُ كذلك في هذه اللغة، للدلالة على وظيفتي الفاعل والمفعول خاصة حين لا تظهر علامة الإعراب في المكونين الحاملين لهما :

(27) أ - قتل موسى مصطفى

ب قتل مصطفى موسى

**1 - 5 - الرتبة الأصل / الرتب الفرعيّة :**

يرد كثيراً في الأدبيات اللسانية مصطلح «**الرتبة الأصل**» (Basic order) ويطلق على الترتيب الذي تأخذه المكونات في الجملة المسماة «**الجملة البسيطة**». ويعني بالجملة البسيطة الجملة الخبرية التي تعد مصدر اشتقاق لجمل أخرى أكثر تعقيداً.

مفهوم الرتبة الأصل هذا لا يثبت وروده إلى في الأنحاء التي تستخدم إواليات (= قواعد تحويل) تتخذ دخلاً لها بنية رتبية «**بسيطة**» (أو «**محايدة**») لاشتقاق بنيات رتبية أخرى. مثال ذلك أننا إذا اخذنا بهذا المفهوم في وصف اللغة العربية تعيّن أن نعدّ البنية الرتبية فعل - فاعل - مفعول بنية رتبية أصلاً وباقي البنيات الرتبية بنيات فرعية ولزم عن ذلك أن الجملة (28 أ) مصدر اشتقاق للجمل (28 ب - هـ) :

(28) أ - قابل عمر بكراً

ب بكراً قابل عمرو

ج - قابل بكراً عمرو

د - عمرو قابل بكراً

هـ - عمرو بكراً قابل

ما يسوغ تحليلا كهذا هو عدم أخذ البعد التداولي بعين الاعتبار وإقصاء الوظائف التداولية من تحديد الرتبة. أمّا في نظرية النحو الوظيفي، التي هي من النظريات اللسانية المؤسسة تداولياً، فإن جميع البنيات الرتبية تعدّ بنيات متساوية

تستقل كل بنية منها بتحقيق تشكيلة من الوظائف التداولية معيّنة تختلف عما تحققه البنيات الأخرى. على هذا، تُعدُّ الجمل (28 أ - هـ) جملاً مستقلة بعضها عن بعض لا تربط بينها أية علاقة اشتقاق.

التمييز بين الرتبة الأصل والرتب الفرعية تمييز غير وارد في هذه النظرية إذن.

### 1 - 6 - الرتبة في النظريات اللسانية

إشكال الرتبة من الإشكالات التي عُنيت بها جميع النظريات اللسانية قديمها وحديثها. إلاّ أن هذه النظريات اقترحت لهذا الإشكال معالجات مختلفة. ويمكن إرجاع الاختلاف إلى كيفية الإجابة على سؤالين أساسيين اثنين وهما : (أ) ماهي طبيعة البنية التي يتم على أساسها تحديد ترتيب المكونات ؟ و(ب) ماهي المعلومات التي يتعيّن اعتمادها في هذا التحديد ؟

(أ) فيما يخص السؤال الأول، ثمة نظريات تفترض ان البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية مرتبة. في هذه الفئة من النظريات توجد رتبتان اثنتان : رتبة «**عميقة**» ورتبة «**سطحية**» على أساس أن الرتبة الثانية مشتقة من الرتبة الأولى بواسطة قاعدة نقل تحويلية [3]. في مقابل ذلك، ثمة نظريات (نظرية «**الدلالة التوليدية**» ونظرية النحو الوظيفي مثلاً) يقوم اشتقاق الجملة فيها على افتراض أن البنية مصدر الاشتقاق (= البنية التحتية) بنية غير مرتّبة. يؤدي هذا الافتراض إلى أمرين :

**أولا**، يتم تحديد رتب المكونات في بنية واحدة (بنية سطحية) ؛

**ثانيا**، لا يُحتاج إلى قواعد تحويل تضطلع بنقل بنية مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى. ففي نظرية النحو الوظيفي، مثلاً، يتم نقل البنية التحتية غير المرتبة، كما سنرى، إلى بنية مكونات دفعة واحدة بواسطة قواعد تعبير غير تحويلية ( لا تُنقل بنيةٌ مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى).

(ب) أمّا فيما يتعلق بالسؤال الثاني فهناك نظريات تؤسّس تحديد رتبة المكونات على معلومات تتعلق بالعلاقات التركيبية الصرف الواردة في البنية الدخل

---

(3) مثال ذلك قاعدة «**أنقل أ**» المستخدمة في «**النظرية المعيار الموسعة**» لربط البنية العميقة بالبنية السطحية.

وهناك نظريات تؤسس تحديد الرتبة على المعلومات التي توفرها البنية الدخل عن العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية جميعها.

يمكن أن نستنتج مما أوردناه في هذا المبحث أن موقف نظرية النحو الوظيفي من إشكال الرتبة يتخلص في ما يلي :

**أولا،** ليست الرتبة آيلةً إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول ...) وحدها وإنما تحدد على أساس الأنماط الثلاثة من الوظائف : الدلالية والتركيبية والتداولية ؛

**ثانيا،** تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرتبة وفق سلمية تكون فيها الغلبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية : ما يحدد الرتبة بالدرجة الأولى هي الوظائف التداولية ؛

**ثالثا،** يصدق التفاعل بين هذه الوظائف على المكونات الداخلية فقط، أما الوظائف الخارجية فرتبتها قارة موكولة إلى الوظائف التداولية أصلاً ؛

**رابعاً،** يترتب عن إسهام الوظائف في تحديد الرتبة أن مفاهيم «**اللغات ذات الرتبة الحرة**» و«**الرتبة المحايدة**» و«**الرتبة الأصل**» تصبح غير واردة ؛

**خامساً،** يتم تحديد الرتبة في مستوى شبه سطحي (= بنية المكونات) بواسطة قواعد موقعة تتخذ دخلاً لها بنية دلالية - تداولية غير مرتبة. لا طابع تحويلي لهذه القواعد إذ إنها لا تنقل بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى.

## 2 - البنية التحتية : سلمية / ترتيب :

### 2 - 1 - التمثيل الدلالي - التداولي :

تشكل البنيةُ التحتيةُ تمثيلاً دلالياً تداولياً للعبارة اللغوية يؤشر فيه للسمات الدلالية والتداولية.

تتضمن هذه البنية ثلاثة أنماط من العناصر (أ) وحدات معجمية و(ب) مخصصات و(ج) وظائف.

الوحدات المعجمية هي، أساساً، المحمولُ وحدوده. ويرد المحمول، بالنظر إلى مقولته المعجمية، إما فعلاً أو اسماً أو صفة أو ظرفاً كما بينا في الفصل الأول من

الكتاب. أما الحدود فهي، كما مر بنا في الفصل السابق، حدودٌ اسمية صفية أو حدود ظروف أو حدود جمل. وتنقسم من حيث أهميتها بالنظر إلى الواقعة الدال عليها المحمول إلى حدود موضوعات وحدود لواحق.

المخصصات تُؤشر لسمات دلالية - تداولية يتم تحققها بواسطة فئة من قواعد التعبير (= القواعد الصرفية) في شكل صرفات، أدوات أو لواصق أو محدِّدات.

أما الوظائف فهي العلاقات القائمة بين الحدود والمحمول وبين بعضها البعض. هذه العلاقات إما دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل ...) أو توجيهية («تركيبية») كالفاعل والمفعول أو تداولية (محور، بؤرة ...).

هذه الأنماط من العناصر تشكل التمثيل الذي تتخذه قواعد التعبير دخلاً لها لنقل البنية التحتية إلى بنية مكونات، أي بنية صرفية - تركيبية.

ويمكن أن نأخذ كمثال البنية التحتية (30) للجملة (29) :

(29) البارحة، قابل هنداً خالد في الكلية

(30) [خب وي : [س ي : [ثب مض وي : [تا [ ق ب ل {فاعل} ف
(ع ا ذ س$^1$ : خالد) منف فا بؤجد (ع ا ث س$^2$ : هند) متق منف مح
(ع ا ث ص$^1$ : كلية) مك (ع ا ث ص$^2$ : بارحة) زم ]]]]]

من التمثيل (30) نتبين ما يلي :

(أ) تتضمن الجملة محمولا فعلياً «**قابل**» وحدين موضوعين ولاحقين : «**خالد**» و«**هند**» و«**البارحة**» و«**الكلية**» وهذه وحدات معجمية ؛

(ب) يؤشر للقوة الإنجازية بالمخصص «**خب**» (إخبار) وللإثبات والمضي بمخصصي الحمل «**ثب**» و«**مض**» وللجهة التمام بمخصص المحمول «**تا**» ؛ أما سمات التعريف والعدد والجنس فيؤشر لها بمخصصات الحد «**ع**» و«**ا**» و«**ذ**» أو «**ث**» على التوالي ؛

(ج) وتؤشر الوظائفُ «**منف**» و«**متق**» و«**زم**» و«**مك**» للعلاقات الدلالية منفذ ومتقبل وزمان ومكان، والوظيفتان «**فا**» و«**مف**» للعلاقتين التوجيهتين

(أو التركيبيتين)[4] فاعل ومفعول، والوظيفتان «بؤجد» و«مح» للعلاقتين التداوليتين «بؤرة جديد» و«محور».

ونعرض لكيفية تنظيم هذه الأنماط الثلاثة من العناصر في الفقرتين التاليتين :

**2 - 2 - البنية التحتية غير مرتبة :**

يُفترض، في النحو الوظيفي كما رأينا، أن البنية التحتية بنية غير مرتبة بمفهوم الرتبة كما حددناه في الفقرة 1 - 1 - فالبنية التحتية في هذه النظرية تعدّ شبكة (network) من العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية تقوم بين وحدات معجمية، المحمول وحدوده، بدون أن يربط بين هذه الوحدات أيُّ علاقة توالٍ خطي (أو علاقة سَبق).

ضابط ذلك أنه بالإمكان تغيير مواقع هذه العناصر في البنية التحتية فيؤتى بالموضوع الثاني (س$^{2}$) قبل الموضول الأول (س$^{1}$) أو باللاحقين (ص$^{1}$) و(ص$^{2}$) قبل الموضوعين وتظل البنية واحدة. أما المواقع التي تحتلها هذه العناصر في الجملة (29) فليست ناتجة عن قواعد نقل تسند إلى هذه العناصر مواقع سطحية غير التي تحتلها في البنية التحتية.

ويصدق ما قلناه عن بنية الجملة ككل على البنية الداخلية للحدود كذلك. فالحد، كما أسلفنا، بعد إجراء قاعدة انتقاء الرأس والقواعد الصرفية التي تنقل المخصصات إلى محددات، تصبح بنيته العامة كالتالي :

(31) {محدد، رأس، فضلة}

حيث تشير الفواصل إلى أن (31) مجموعةٌ غير مرتبة لا سلسلة.

يتبادر إلى الذهن، هنا، السؤال التالي : ما هو مبرر افتراض أن البنية التحتية بنية غير مرتبة ؟

على هذا السؤال يقدم ديك (ديك 1989 : 335) الإجابة التالية «ليست

(4) سبق أن أشرنا إلى أننا نستعمل مصطلحي «الوظائف التركيبية» و«الوظائف التوجيهية» بنفس المعنى محيلين بهما كليهما على وظيفتي الفاعل والمفعول.

الرتبة خاصية «عميقة» في اللغات الطبيعية وإنما هي وسيلة سطحية تُسخَّر، بدرجات متفاوتة، لنقل العلاقات التحتية إلى سلسلات سطحية» (ديك 1989 : 335).

يترتب عن افتراض أن الرتبة ليست خاصية عميقة أمران :

**أولاً**، يصبح من غير الضروري التمييز بين رتبة أصل واحدة ورتب فرعية ويصبح من الممكن، مقابل ذلك، افتراض بنيات رتبية متعددة مستقلة تطابق كل بنية منها مقام تخاطب معينا وتتضمن بالتالي، تشكيلة وظيفية تداولية معينة ؛

**ثانيــاً**، يصبح من غير الوارد التمييز بين لغات ذات رتبة حرة ولغات ذات رتبة ثابتة إذ إن الرتبة ظاهرة سطحية لا يمكن اعتبارها، كباقي الظواهر السطحية، معياراً لتنميط اللغات.

ومن المكاسب التي يمكن أن تحققها نظريةٌ تتبنى افتراض سطحية الرتبة التقريب بين مختلف اللغات الطبيعية إذ بذلك، تصبح البنية التحتية قاسماً مشتركاً بينها جميعها باعتبار هذه البنية التمثيل للخصائص (الدلالية والتداولية) التي يُرجح أن تشكل «كليات لسانية». دليل ذلك أن جسر العبور المثالي في عملية الترجمة هو، كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1995)، التمثيل الدلالي - التداولي التحتي.

ويمكّنُ هذا الافتراضُ النظريةَ من تحقيق أحد مزاعمها الكبرى، الكفاية النمطية، ويمكّنها، بالتالي، من رصد خصائص أكبر عدد ممكن من اللغات وإن تباينت نمطياً.

### 2 - 3 - التنظيم السلّمي للبنية التحتية :

إذا كانت البنية التحتية بنيةً غير مرتبة فإنها، في مقابل ذلك، بنيةٌ تقوم بين عناصرها علاقات سلّمية. بعبارة أخرى، تخلو البنية التحتية من علاقات السبق إلا أنها لا تخلو من علاقات الإشراف. وتكمن السلمية في هذه البنية في تضمنها، كما هو معلوم، لأربع طبقات يعلو بعضها بعضاً (أ) طبقة الحمل المركزي و(ب) طبقة الحمل الموسّع و(ج) طبقة القضية و(د) طبقة الإنجاز.

تتألف طبقة الحمل المركزي من الحمل النووي (= المحمول وموضوعاته) مضافاً إليه مخصص المحمول $\pi_1$ ولواحق المحمول $6_1$ :

(32) [$\pi_1$ [حمل نووي] ($6_1$)].

وتتكون طبقة الحمل الموسّع من الحمل المركزي كنواة مضافاً اليه مخصص الحمل $\pi_2$ ولواحق الحمل $6_2$ :

(33) [ $\pi_2$ [حمل مركزي] ($6_2$)].

تتألف القضية من الحمل الموسّع مضافاً إليه المخصص القضوي $\pi_3$ واللواحق القضوية $6_3$ :

(34) [ $\pi_3$ [حمل موسّع] ($6_3$)].

أمّا الطبقة الرابعة، طبقة الإنجاز، فإنها تتضمن القضية مضافاً إليها المخصص الإنجازيُ $\pi_4$ واللواحق الإنجازية $6_4$ :

(35) [$\pi_4$ [قضية] ($6_4$)].

على هذا تكون البنية التحتية للجملة ككل هي البنية التالية :

(36) [$\pi_4$ وي : [$\pi_3$ س ي [$\pi_2$ وي : [$\pi_1$ [محمول (س$^1$) ...
(س ن)] ($6_1$)] ($6_1$)] ($6_1$)]($6_1$)]

من التمثيل (36) نتبيُن أن الطبقات المتواردة في الجملة تتعالق سلمياً بحيث يتضمن بعضها بعضاً.

ونجد العلاقة السلمية قائمةً داخل الحدّ نفسه حسب اقتراح رايكوف (رايكوف 1992) مكمّلاً باقتراح المتوكل (المتوكل قيد الطبع) حيث يتكون الحد من أربع طبقات، طبقة الوجه وطبقة المكان وطبقة الكم وطَبقة الكيف كما يتضح من التمثيل التالي :

(37) (س ي [$\Omega_4$ [$\Omega_3$ [$\Omega_2$ [$\Omega_1$ [س] ø1] ø2] ø3] ø4])

وتواكب العلاقة السلمية (أو تلزم عنها) علاقةٌ حيِّزية حيث يقع مخصص كلِّ طبقة في حيّز مخصص الطبقة التي تعلوها. ويترتب عن ذلك أن كل مخصص يضع قيود توارد على القيم التي يمكن أن يأخذها المخصصُ الذي يسفُله. من ذلك، القيودُ التي تحكم توارد وجوة مختلف الطبقات (الوجوه القضوية والوجوه الحملية) التي فصلنا القولَ فيها في مكان آخر (المتوكل 1995).

علاقتا السلمية والحيّزية هاتان تنزعان، بمقتضى مبدإ الاسقاطية الآنفة الإشارة إليه في الفصل الأول، إلى أن تترجما إلى ترتيب : سَبْق الإنجاز للقضية وسبق القضية للحمل. من فوائد مبدإ الاسقاطية هذا، كما رأينا، التقريب بين البنية التحتية وبنية المكونات (أو البنية السطحية) والاقتصاد بالتالي في الإواليات التي تضطلع بنقل البنية الأولى إلى البنية الثانية. إلا أن ترجمة العلاقات السلمية إلى علاقات رتبية ليست ترجمةً تطابُقِيّة بحيث تنقل كل علاقة سلمية إلى علاقة سبق. دليل ذلك أن عناصر طبقة سفلى يمكن أن تتصدّر الجملة كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة (29) حيث لاحقُ الحمل (الطبقة الثانية) يحتل الموقع الصدر.

## 3 – من العلاقات إلى الرُّتَب :

للربط بين البنية التحتية كما حددناها في المبحث السابق وبنية المكونات، من حيث الرتبة، مرّت نظرية النحو الوظيفي بمرحلتين أساسيتين اثنتين : مرحلة وضع قواعد موقعة تفي بترتيب المكونات وفقاً لبنيات رتبيّة معيّنة ومرحلة استكشاف المبادئ العامة التي تحكم الرتبة في اللغات الطبيعية بوجه عام والتي تقوم بدور التقليص من عدد هذه القواعد من جهة وتقييد إجرائها من جهة ثانية.

### 3 - 1 - قواعد الموقعة :

يستلزم التقعيدُ لترتيب المكونات أموراً ثلاثة : تعيين محددات الترتيب وتحديد البنيات الموقعية في كل لغة (أو كل نمط من اللغات) وصوغ القواعد الكفيلة بإسناد المواقع. في هذه المبحث نعرض لهذه النقاط الثلاث بالتوالي :

#### 3 - 1 - 1 - محدّدات الرتبة :

نقصد هنا بمحدّدات العوامل التي على أساسها يتم إسناد المواقع إلى المكونات.

قد رأينا في مبحث سابق أن محددات الرتبة، حسب نظرية النحو الوظيفي، الوظائف بأنماطها الثلاثة : الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والوظائف الدلالية. وقد أشرنا كذلك إلى أن الأنماط الثلاثة من الوظائف تتفاعل في تحديد الرتبة طبقاً للسلمية (6) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(6) سلمية إسناد الرتبة :

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية.

وقد وُضعت السلمية (6) على أساس أن للوظيفة التداولية الغلبة في تحديد الرتبة على الوظيفة التركيبية والوظيفة الدلالية. بتعبير أدق، ثمة حالات ثلاث وهي التالية :

(أ) إذا لم تكن للمكون وظيفة تداولية ولا وظيفة تركيبية فإنه يأخذ الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية نفسها ؛

(ب) إذا كانت للمكون وظيفة تركيبية (= فاعل، مفعول) إضافة إلى وظيفة الدلالية فإنه يأخذ موقعه بمقتضى وظيفته التركيبية أياً كانت وظيفته الدلالية ؛

(ج) إذا كانت للمكون وظيفةٌ تداولية (بؤرة، محور) بالإضافة إلى وظيفته الدلالية أووظيفتيه الدلالية والتركيبية فإنه يأخذ الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التداولية أيا كانت وظيفته الدلالية أو وظيفتاه التركيبية والدلالية. وقد أوردنا في الفقرة 1 - 2 - أمثلة لهذه الحالات الثلاث.

أما المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى مثلاً) فإن ما يحدد موقعها وظيفتها التداولية نفسها على اعتبار أن هذه المكونات لا وظيفة دلالية ولاوظيفة تركيبية لها بحكم عدم انتمائها للجملة. ويعني ذلك أن هذه الفئة من المكونات لا يخضع ترتيبها للسلمية (6).

نستنتج من هذا أنه إذا كانت الوظائف بأنماطها الثلاثة تتفاعل في تحديد الرتبة فيتعين أن توضع البنيات الموقعية وأن تصاغ قواعد إسناد المواقع على هذا الأساس.

**3 - 1 - 2 - البنيات الموقعية :**

يُقصد هنا بالبنيات الموقعية (ordening patterns/templates) بنيات عامة تُرصد فيها المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات في لغة ما على أساس وظائفها.

لكل لغة بنية موقعية تترتب مكونات الجملة بمقتضاها. ويمكن أن تتقاسم مجموعة من اللغات نفس البنية الموقعية أو على الأقل بنيات موقعية متقاربة. بل إن بعض المواقع تكاد نجدها في جميع اللغات. مثال ذلك موقعا المبتدأ والذيل والموقع الصدر في الجملة، أي الموقع م$^2$ وم$^3$ وم$^1$ بالتوالي.

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، استدللنا في بحوث سابقة

(المتوكل 1985 و1986 و1987) على أن ترتيب المكونات في الجملة الفعلية والجملة غير الفعلية (الجملة ذات المحمول الاسمي أو الصفي أو الظرفي) يتم وفقاً للبنيتين التاليتين :

(38) م$^{4}$، م$^{2}$، [م$^{1}$ م$\emptyset$ ف (م$^{5}$) فا (مف) (ص)]، م$^{3}$

(39) م$^{4}$، م$^{2}$، [م$^{1}$ م$\emptyset$ (ط) فا $\varphi$ (مف) (ص)]، م$^{3}$

تتقاسم البنيات (38) و(39) مواقع مشتركة واردة في كلتيهما وهي :

(أ) المواقع الخارجية م$^{4}$ وم$^{2}$ وم$^{3}$ التي تحتلها المكونات المنادى والمبتدأ والذيل على التوالي،

(ب) الموقع الصدر في الجملة م$^{1}$ المخصص للأدوات الصدور (أداتي الاستفهام، «إن» ...)،

(ج) الموقع الصدر الثاني م $\emptyset$ الذي يحتله المكون المحور أو المكون البؤرة[5] ؛

(د) موقعا الفاعل فا والمفعول مف،

(هـ) الموقع (أو الحيّز الموقعي) [6] ص الذي يأوي المكونات التي ليست لها وظيفة تركيبية ولا وظيفية تداولية تخولها احتلال موقع خاص، أحد الموقعين فا ومف أو أحد الموقعين م$^{1}$ وم$\emptyset$ .

وتختلف البنيتان الموقعيتان (38) و(39) من حيث المواقع التالية :

(أ) يحتل المحمولُ في الجملة الفعلية الموقع ف في حين يحتل الموقع $\varphi$ في الجملة غير الفعلية باعتباره صفة أو اسماً أو ظرفاً ؛

(ب) يحتل الفاعل في الجملة الفعلية الموقع الموالي لموقع المحمول الفعلي في حين أنه يتقدم في الجملة غير الفعلية على محموله ؛

---

(5) بتعبير أدق، يحتل الموقع م $\emptyset$ المكون الحامل لنوع بؤري معين : بؤرة الانتقاء. انظر مقترحاتنا في باب تنميط البؤر في (المتوكل 1993 أ).

(6) يبرر قولنا «حيز موقعي» أن ص يتضمن أكثر من موقع واحد، وقد فصلنا القول في ترتيب اللواحق داخل هذا الحيز في (المتوكل 1987).

(ج) يخصص الموقع ط للفعل الرابط الذي يواكب المحمول حسب شروط (زمانية - جهيّة) معيّنة ؛

(د) تنفرد البنية (38) يتضمن موقع آخر للمكون المحور، الموقع م5.

تستدعي البنيتان (38) و(39) التعقيبات التالية :

**أولا.** تُعـدّ (38) و(39) بنيتين عامتين تتضمنان مواقع ثابتة ومواقع متغيرة (المواقع الموضوعة بين قوسين) يمكن أن تُملأ كما يمكن ألاّ تملأ. فمن النادر جدا أن نجد جملاً فيها جميع مواقع هاتين البنيتين ؛

**ثانيـا.** أغفلت في البنيتين معاً مواقع جزئية تحتلها بعض الأدوات كأداة النفي وبعض الأفعال المساعدة بموجب مبدإ الاسقاطيـة الآنف الذكر؛

**ثالثـا.** وضعت المواقع في البنيتين على أساس أن المكونات التي تحتلها مركبات اسمية لا ضمائر، ولو أخذت الضمائر بعين الاعتبار لحدث تغيير في الترتيب. مثـال ذلك أن ضمـيـر الفـاعل مع الفعل المضارع يتقدم في حين أنه يتـأخر مع الفـعل الماضي.

**رابعا.** من المواقع الواردة في البنيتين (38) و(39) ما تتقاسمه العربية مع لغات أخرى ومنها ما هو خاص بها (أو بنمط معين من اللغات) كالموقع الثاني في صدر الجملة، الموقع م0 (7).

لم يُعن ديك بالتـقـعـيـد لمواقع عناصر المركب عنايته بالتـقـعـيـد لمواقع المركبات داخل الجملة وإنما أشار (ديك 1989 : 339، 366) إلى أن ترتيب عناصر المركب يرتبط بمبادئ عـامـة عن «المجــال» حيث إن كل مـجـال (مركب، جملة) ينقسم إلى: (أ) رأس و(ب) ما قبل الرأس (Prefield) و(ج) ما بعد الرأس (Postfield). البنية العامة إذن لكل مجال هي البنية التالية (ديك 1989 : 339) :

(40) [ ________ {رأس} ________ ]
ما قبل الرأس ـــــ ما بعد الرأس

وتحتل عناصر المجال (محدداته وفضلاته) مواقعها قبل الرأس أو بعده وفقاً لمبادئ عامة سنعرض لها في المبحث 3 - 2.

---

(7) انظر (ديك 1989) عن لغات أخرى تستخدم الموقع الصدر الثاني م 0.

### 3 - 1 - 3 - قواعد إسناد المواقع :

تتخذ القواعد المسؤولة عن إسناد المواقع إلى المكونات داخل الجملة وفقاً لوظائفها الصورة العامة التالية :

(41) α ← م

حيث α = مكون ما ؛ م = موقع ؛ ← = «يتموقع في »

دور القواعد التي تندرج في (41) إسنادُ موقع من المواقع الواردة في البنيتين (38) و(39) لمكون من المكونات وفقاً للوظيفة التي يحملها في البنية الدخل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القواعد لاتهم إلاّ المكونات المنتمية للجملة ذاتها ؛ أمّا المكونات الخارجية فإنها تحتل مواقعها (م4 وم2 وم3) بدءاً أي في البنية التحتيّة نفسها. لذلك كان من الممكن ألاّ نورد المواقع الخارجة عن الجملة في البنيتين (38) و(39).

ونشير كذلك، من جديد، إلى أن قواعد الموقعة هذه لا يمكن أن تعد قواعد تحويلية إذ إنها لا تقوم بنقل مكون ما من موقع إلى موقع وإنما تُسنِد موقعاً ما لمكون وارد في بنية غير مرتبة أصلاً.

فيما يخص اللغة العربية، وضعنا في أعمال سابقة (المتوكل 1985 و1986 و1987) بعضاً من قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية صغناها على النحو التالي :

(42) أدوات صدور ← م4

(43) { ضم / بؤ مقا / مح } ← مØ

(44) مح ← م1

(45) أ - فعل ← ف

ب - فاعل ← فا

ج - مفعول ← مف

تفيد القاعدة (42) أن الأدوات الصدور تحتل الموقع الصدر في الجملة م[1]. وتندرج في هذه الزمرة من الأدوات أداتا الاستفهام «**هل**» و**الهمزة**» والأداة الوجهية «**إنّ**».

وتفيد القاعدة (43) أن المكون الحامل لاحدى وظيفتي المحور وبؤرة المقابلة أو أحد ضمائر الاستفهام («**من**»، «**أين**»، «**كيف**» ...) يحتل الموقع الصدر الثاني مØ. تعد هذه القاعدة مسؤولة عن رتبة المكون المتصدّر في الجمل التالية :

(46) أ - متى قابلت خالداً ؟

ب - ثريداً أكلت هند.

ج - علياً أكرمتُه [8].

وتُعدُّ القاعدة (44) مسؤولة عن موقعة المكون المحور في الجمل التي يحتل فيها هذا المكون الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل :

(46) - قتل اللصَ الحارس

أمّا القواعد (44 أ - ج) فهي القواعد المسؤولة عن موقعة المكونات الفعل والفاعل والمفعول.

ويخضع تطبيق هذه القواعد لقيود محلية أهمها ما أسميناه «**قيد أحادية الموقعة**» والذي صغناه (المتوكل 1985، 1986) كما يلي :

(47) - **قيد أحادية الموقعة :**

«**لا يتموقع في موقع واحد اكثر من مكون واحد**»

خرق القيد (47) هو ما يجعل من التراكيب التالية تراكيب لاحنة :

(48) أ - * متى هنْدا قابلت ؟

ب - * البارحة خالداً رأيتُ

ج - * في المقهى خالداً قابلت

(8) انظر تفصيل تحليل للتراكيب التي من قبيل (46 ج) في (المتوكل 1993 أ) حيث يُعد المكون المتصدر فيها مبتدأ خضع لعملية امتصاص داخل الجملة وأصبح بذلك مفعولاً محوراً في حين أصبح الضمير مجرد علامة مطابقة.

يكمن لحن الجمل (48 أ - ج) في أن مكونين اثنين يحتلان معا الموقع م٠.

**ملحوظة** : يتبادر إلى الذهن التساؤل عن مدى ورود موقعين اثنين في صدر الجملة م1 والموقع م٠، وقد يبرر هذا التساؤل أن مجموعة من البحوث أثبتت أن لغات عدة تخصص موقعاً صدراً واحداً، الموقع م١، لكل مكون حكمه التصدر. الإجابة على هذا التساؤل هي أن العربية، بخلاف تلك اللغات، يمكن أن يتقدم فيها على الفعل أداة صدر ومكون بؤرة أو محور كما يتبين من سلامة الجمل التالية.

(49) أ - أبكراً قابلت ؟

ب - أفي الشارع رأيت خالد ؟

ج - أعلياً أكرمته ؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار قيد أحادية الموقعة (47)، تعيّن أن نميز بين موقعين صدرين اثنين لرصد خصائص التواكيب التي من قبيل (49 أ - ج).

يلاحظ أن القواعد (42) و(43) و(45 ب - ج) تصلح للاضطلاع بترتيب المكونات داخل نمطي الجمل في اللغة العربية كليهما لكونها تهم مواقع مشتركة بين البنيتين الموقعيتين (38) و(39). ويمكن، على غرار القاعدة العامة (41)، صوغ قواعد أخرى، تفي برصد رتبة المكونات الخاصة بالجملة غير الفعلية كالقاعدتين (50 أ - ب) اللتين يتم بمقتضاهما موقعة الفعل الرابط والمحمول غير الفعلي :

(50) أ - رابط ⟵ ط

ب - محمول { اسم / صفة / ظرف } ⟵ Φ

### 3 - 2 - من القواعد إلى المبادئ :

سبق أن أشرنا إلى أن ترتيب المكونات في النحو الوظيفي تحدده قواعد موقعة ومبادئ عامة. عرضنا في المبحث السابق للقواعد المسؤولة عن إسناد المواقع في العربية الفصحى ونتناول هنا مبادئ الترتيب العامة منطلقين أساساً مما هو وارد في (ديك 1989) ورايكوف 1992) و(ديك 1994).

**3 - 2 - 1 - لماذا المبادئ ؟**

تبيّن لنا في المبحث السابق أن دور قواعد الموقعة هو رصد رتبة المكونات في لغة معينة. ففي ذلك المبحث فحصنا القواعد الى تضطلع بإسناد المواقع إلى مكونات الجملتين الفعلية وغير الفعلية في اللغة العربية الفصحى. إذا كان هذا هو دور قواعد الموقعة فما هي وظيفة المبادئ ؟ يُفهَم مّا أورده ديك (ديك 1989) عن تبرير وجود مبادئ رتبية عامة في أي تظرية ترمي إلى وصف وتفسير ظواهر الرتبة في اللغات الطبيعية، أن دور هذه المبادئ دوران أساسيان اثنان وهما التاليان :

(أ) لئن كانت قواعد الموقعة تخص لغةً بعينها فإن المبادئ تهم الرتبةَ في اللغات الطبيعية بوجه عام. مثلاً لذلك يُورد رابكوف (رابكوف 1992 : 212) مبدأ «الحيّزية» (Principle of Scope) القاضي بما يلي :

(١) تتقدم أداة الإشارة على العدد إذا وردا كلاهما قبل الإسم الرأس ؛

(٢) وتتأخر أداة الإشارة عن العدد إذا وردا كلاهما بعد الرأس ؛

بموجب هذا المبدإ، نكون أمام بنيات رتبية أربع ممكنة وهي :

(51) أ - إشارة - عدد - اسم

ب - إشارة - اسم - عدد

ج - عدد - اسم - إشارة

د - اسم - عدد - إشارة

وتنتقي كلُّ لغة بنيةً رتبية من بين البنيات الأربع الممكنة. هذا الانتقاء لا يتم في مستوى المبادئ بل في مستوى قواعد الموقعة التي تنتمي إلى أنحاء خاصة، أي أنحاء لغات معينة. بعبارة أوجز، تنتمي المبادئ الى «**النحو الكلي**» في حين تندرج القواعد في الأنحاء الخاصة.

(٢) تقوم المبادئُ بالنظر إلى القواعد بدور الضوابط. فالمبادئ كما يقول ديك (ديك 1989 : 333) «تقيّد السلسلات المكوّنيّة الممكنة والتواردات الممكنة بين هذه السلسلات في مختلف المجالات (مجال الجملة ومجال المركّب)».

يتجلى هذا الدور، مثلاً، في أن مبدأ الحيزية القاضي بعدم إمكان تقدم

العدد على الإشارة يسمح بتوليد البنيات (51 أ - ج) عى أنها بنيات سلمية ويمنع توليد البنيتين (52 أ - ب) باعتبارهما بنيتين لا حنتين :

(52) أ - * عدد - إشارة - اسم

ب - * اسم - إشارة - عدد

كما يتبين مثلاً، من الجملتين التاليتين :

(53) أ - * أكرم الثلاثة هؤلاء الرجال

ب - * أكرم الرجال هؤلاء الثلاثة

دور هذا المبدإ، إذن، يكمن في تحديد السلسلات الممكنة وإقصاء السلسلات غير الممكنة في اللغات الطبيعية. ودوره، بالتالي، أنه يقيّد القاعدة المسؤولة عن تحديد رتبة الإشارة والعدد في الأنحاء الخاصة. لنأخذ كمثال آخر المبدأ التالي (ديك 1989 : 346) :

(54) «تنتقي المعلّقات (9) كموقع مفضل :

أ - موقع التوسط بين المعلّقين ؛

ب - أو صدارة المعلّق الذي تشكل معه مكونا واحداً ».

يحدد هذا المبدإ، بالنسبة للمعلّقات العاطفة، السلسلة الممكنة (55) والسلسلتين غير الممكنتين (56 أ - ب) :

(55) [[ معلّق] معلّق [معلّق]].

(56) أ - * [[ معلّق] معلّق [معلّق]].

ب - * [ معلّق] معلّق [معلّق]].

بذلك يُبيح المبدأ (54) توليد جمل عطفية كالجملة (57) ويمنع توليد جمل عطفية من قبيل (58) :

---

(9) يشمل مفهوم المعلّق ( Relator )، في النحو الوظيفي، أدوات العطف والأدوات الدامجة (وأن، ...) وحروف الجر.

(57) شربت شاياً وقهوة

(58) أ - * شربت شايا قهوة و

ب - * شربت وشاياً قهوة.

**3 - 2 - 2 - من مبادئ الترتيب :**

يصـــوغ ديك (ديك 1989) مجموعة من المبادئ التي تحكم ترتيب المكونات في مجال الجملة ككل ومجال المركب، نجد بعضها مفضّلاً وممثلاً له في عدد كبير من اللغات في (رايكوف 1992). ونكتفي هنا بفحص بعض من هذه المبادئ.

**3 - 2 - 2 - 1 - مبدأ الترتيب العاكس :**

يصـوغ ديك (ديك 1989 : 340) مبدأ الترتيب العاكس (Principle of iconic ordering) بالشكل التالي :

(59) «تخضع المكونات لمبدإ الترتيب العاكس حين يرد ترتيبها عاكساً بكيفية من الكيفيات للفحوى الدلالي للعبارة التي تتضمنها».

ويورد ديك كأمثلة للترتيب الذي يخضع للمبدإ (59) ما يلي :

(أ) تتوالي الجمل في نص سردي وفقاً لتوالي الأحداث التي تعبّر عنها.

(ب) في مستوى الجملة المركبة يتجلى الخضوع للمبدإ (59) في مايلي :

(١) تفضّل الجملُ الزمانية التي من قبيل «**بعد أن ج**» أن تتقدم على الجملة الرئيسية. فالجملة (60 ب) جملة موسومة إذا قورنت بالجملة (60 أ) :

(60) أ - بعد أن دخل خالد، خرجت هند

ب - خرجت هند بعد أن دخل خالد

ويحصل عكس ذلك حين تكون الجملةُ الزمانية من قبيل « **قبل أن ج**» :

(61) أ - خرجت هند قبل أن يدخل خالد

ب - قبل أن يدخل خالد، خرجت هند

(٢) أشار گرينبرگ 1963 ) إلى أن الجملة الشرطية تنزع إلى أن تتقدم على الجملة الرئيسية :

(62) أ - إذا أردت أن تنجح، وجب أن تجتهد
ب - وجب أن تجتهد إذا أردت أن تنجح.

ويتضح الفرق خاصة في الجمل التي من قبيل (63 أ - ب) :

(63) أ - من اجتهد نجح
ب - نجح من اجتهد

ويعلل گرينبرگ ذلك بكون الشرط سابقاً مفهومياً للمشروط.

(ج) يفرع ديك (ديك 1989 : 346) عن المبدإ (59) مبدإ يتعلق بموقعي الفاعل والمفعول يصوغه كالتالي :

(64) «يسبق موقعُ الفاعل موقعَ المفعول».

يُرجع ديك اسبقية الفاعل على المفعول في الرتبة إلى كون المنظور الرئيسي للوجهة سابقاً مفهومياً لمنظورها الثانوي (ديك 1989 : 346).

(د) ويمكن أن نضيف إلى هذه الأمثلة ترتيبَ العناصر داخل المركّب أيضاً. ففي الحالات العادية يتم ترتيب الفضلات، بالنظر إلى رأس المركب، وفقاً لدرجات التقييد حيث تتأخر الفضلة الأكثر تقييداً عن الفضلة الأقل تقييداً كما يتبيّن من المقارنة بين (65 أ) و(65 ب) :

(65) أ - زرت المدن المغربية الشاطئية
ب - ؟ زرت المدن الشاطئية المغربية [10].

### 3 - 2 - 2 - 2 - مبدأ الاستقرار الوظيفي

يصوغ ديك هذا المبدإ (Principle of functional stability) كمايلي:

(66) «تحتل المكوناتُ الحاملةُ لنفس الوظائفِ نفسَ المواقع».

(10) تعدّ الجملة (65 ب) غريبة، بمقارنتها بالجملة (65 أ) إذا كان محط الحديث المدن المغربية لا المدن الشاطئية بوجه عام.

يقضي المبدإ (66) أن تحتل المكونات الحاملة لوظائف معينة (دلالية أو تداولية أو تركيبية) المواقع التي تخولها إياها هذه الوظائف. فالمكونان الفاعل والمفعول يحتلان الموقعين المخصصين لهما في البنية الرتيبة. والمكون الحامل لوظيفة المحور أو لوظيفة البؤرة يتعيّن أن يحتل الموقع الخاص (م1) أو م0) المخصص لهاتين الوظيفتين.

ويمنع المبدإ (66) توليد سلسلات تحتل فيها المكونات مواقع غير التي تقتضيها وظائفها إلاّ إذا كان ذلك بموجب مبدإ آخر كما سنرى.

**3 - 2 - 2 - 3 - مبدأ الإبراز التداولي :**

يأخذ هذا المبدإ (Principle of pragmatic highlighting) في (ديك 1989) الصياغة التالية :

(67) «تتموقع المكونات الحاملةُ لوظائف تداولية خاصة (محور، بؤرة) في مواقع خاصة تشمل على الأقل [11] الموقع الصدر م1 »

يقتضي المبدأ (67) أن تحتل المكونات مواقع أخرى غير مواقعها العادية لأسباب تداولية. مثال ذلك احتلالُ المكون المفعول للموقع الصدر في الجملة إذا كان هذا المكون يحمل الوظيفة التداولية البؤرة كما هو الشأن في الجملة التالية :

(68) كتاباً طالع خالد

**3 - 2 - 2 - 4 - مبدإ تمام المجال :**

يصوغ ديك (ديك 1989 : 343) مبدأ تمام المجال (Principle of do-main integrity) بالشكل التالي :

(69) «تنزع المكونات المنتمية إلى مجال ما أن تظل داخل مجالها ».

مفاد المبدإ (69) أن مكونات مجال ما، سواء أكان جملة، أم مركّباً، تفضل ألاّ تتموقع في موقع خارج هذا المجال.

---

(11) يشير ديك بعبارة «على الأقل» إلى إمكان افتراض موقع صدر آخر كالموقع م0 الذي اثبتنا وروده في اللغة العربية.

من الأمثلة التي يمكن أن نوردها بهذا الصدد أن كلّ طبقة من طبقات الجملة الأربع باعتبارها مجالات تمارس ضغطاً على العناصر المنتمية إليها (لواحقها مثلاً) كي لا تنتقل خارجها. إلاّ أنه كثيراً ما تحدث «زحزحة» (displacement) فيخرج المكون عن مجاله كما هو الشأن في الجملة (29) المكررة هنا للتذكير :

(29) البارحة، قابل هندأ خالد في الكلية

حيث يتموقع اللاحق الزماني خارج مجاله الأصلي : الحمل.

سنعود إلى ظاهرة الزحزحة هذه في المبحث اللاحق.

**3 - 2 - 2 - 5 - مبدأ تجانس المجالات :**

يعود مبدأ تجانس المجالات (Principle of cross-domain har-mony) إلى گرينبرگ (1963)، ويقترح ديك (ديك 1989 : 344) صوغ هذا المبدإ على النحو التالي :

(70) «تنزع كل لغة إلى انتقاء مجال قبلي (Prefield) أو مجال بعدي (Postfield) على أساس أن يكون الانتقاء وارداً بالنسبة للجملة وللمركب معاً»

مفاد المبدإ (70) أنه إذا اختارت لغة ما أن تقدم الفضلات على الرأس فإن ذلك يصدق على الجملة كما يصدق على المركب. مثال ذلك أن اللغات التي يحتل فيها الفعل آخر الجملة، كاللغات ذات البنية الرتبية فاعل - مفعول - فعل، تقدم فضلة المركب (الصفة، المضاف إليه) على الرأس. أما إذا كان الاختيار هو تأخير الفضلة عن الرأس فإن الفعل يتصدر الجملة يتلوه الفاعل والمفعول كما يتصدر الرأسُ المركّب. مثال ذلك ما يحدث في العربية الفصحى حيث تنزع الفضلات في الجملة إلى أن تتأخر عن الفعل نزوعها في المركب إلى التأخر عن الرأس.

يُفرِّع ديك عن المبدإ (70) المبدأ التالي :

(71) «تختار كل لغة مجالاً قبلياً أو مجالاً بعدياً لترتيب الفضلات بالنظر إلى الرأس».

بمقتضى المبدإ (71) يمكن أن نصنف اللغات إلى لغات ذات مجال قبلي ولغات ذات مجال بعدي كما هو موضح في ما يلي :

(72) **لغات ذات مجال قبلي**

(١) **الجملة :**

فاعل – مفعول – فعل

**(٢) المركب**

(أ) مضاف إليه – مضاف

(ب) صفة – اسم

**لغات ذات مجال بعدي**

(١) **الجملة :**

فعل – فاعل – مفعول

**(٢) المركب**

(أ) مضاف إليه – مضاف

(ب) اسم – صفة

فيما يخص اللغة العربيةَ الفصحى، يتعيّن إدراجها في اللغات ذات المجال البعدي. فهي من اللغات التي يتصدر فيها الفعلُ الجملةَ والرأسُ المركبَ. على ذلك، تكون بنية المركب المرتبة في العربية هي البنية التالية :

(73) [محدِّد – رأس – فضلة].

يتضح أن بنية المركب في العربية هي البنية (73) من المقارنة بين طرفي الزوجين الجملتين التاليتين :

(74) أ – قرأت رسالة هند

ب – * قرأت هند رسالةً

(75) أ – اشتريت قميصاً أبيض

ب – * اشتريت أبيض قميصاً

### 3 - 2 - 2 - 6 - مبدأ التعقيد المتزايد :

يصوغ ديك (ديك 1989 : 345) مبدأ التعقيد المتزايد (Principle of increasing complexity) كالتالي :

(76) «تنزع اللغات التي ترتيب المكونات حسب التعقيد المتزايد».

ويتفرع عن هذا المبدإ «الترتيبُ المفضلُ المستقل عن اللغات» (Language-independent preferred order of constituents) الذي يصوغه ديك (ديك 1989 : 351) على النحو التالي :

(77) «تفضل المكوناتُ أن تترتب وفقاً للتعقيد المتزايد، حيث يحدد التعقيد كما يلي :

(أ) ضمير متصل > ضمير منفصل > مركّب اسمي > مركّب حرفي > جملة مدمجة !

(ب) بالنسبة لكل مقولة س : س < س و س

(ج) بالنسبة لكل مقولتين س و ص : س < [س [ص]]

مفاد المبدإ (77) أن المكونات الأقل تعقيداً يُفضّل أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيداً ولو كان حكمها، بمقتضى وظيفتها، أن تتأخر ذلك ما تبيّنه من المقارنة بين (78 ب) و(78 أ) :

(78) أ - بلغ المديرَ أن الموظفين تغيبوا جميعهم

ب - ؟ بلغ أن الموظفين تغيبوا جميعهم المديرَ

### 3 - 2 - 2 - 7 - مبدأ الاسقاطية [12] :

بينّا في الفصل الأول من هذا الكتاب أن الصرفات التي تحقق مختلف مخصصات طبقات الجملة الأربع تنزع، في رأي ديك (ديك 1994) إلى أن تتوالى في سطح الجملة (= بنيتها المكونية) وفقاً للعلاقات الحيّزية القائمة بينها في البنية

(12) يورد رايكوف (رايكوف 1992) كما سبق أن أشرنا إلى ذلك «مبدأ الحيزيّة» وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عند مبدإ الاسقاطية الذي نجده في (ديك 1994).

التحتية : تتقدم صرفة المخصص الإنجازي على صرفة المخصص القضوي التي تتقدم على صرفة المخصص الحملي التي تسبق صرفة المخصص المحمولي. بعبارة أخرى تُترجم العلاقات الحيزية القائمة بين المخصصات إلى سلسلات من الصرفات يقتضي ما أسماه ديك (ديك 1994) «**مبدأ الإسقاطية**».

ويمكن أن توسع مجال هذا المبدإ ليشمل كذلك الصرفات التي تحقق مخصصات الحد بحيث يمكن القول إن صرفة الوجه في مستوى المركب تسبق صرفة الإشارة التي تتقدم على صرفة الوجه التي تتقدم على صرفة العدد. على هذا تكون بنية المركب في اللغة العربية هي البنية (79) :

(79) [وجه إشارة عدد [رأس] (فضلة)]

وقد مر بنا (الفصل الأول) أن مبدأ الاسقاطية هذا وارد كذلك بالنسبة لتوالي الصرفات التي تحقق المخصصات الجزئية (الوجه والزمان والجهة مثلاً).

**3 - 2 - 3 - تفاعل مبادئ الترتيب :**

يُعدّ ترتيب المكونات في لغة ما وفي مرحلة معيّنة من مراحل تطورها، ناتج تفاعل المبادئ التي عرضنا لها في الفقرة السابقة (وغيرها مما لم نعرض له).

تفاعل المبادئ في تحديد الرتبة غالباً ما يكتسي طابع التنافس والصراع حيث إن الرتبة التي تنتج عن مبدإ ما يمكن أن تتعارض والرتبة التي يحددها مبدإ آخر. وكثيراً ما يؤدي هذا التنافس بين المبادئ إلى أن يُبطِل مبدإ ما مفعول مبدإ آخر. ومن الملاحظ أن الغلبة تكون، في هذا الصراع، لمبادئ معيّنة منها «**مبدأ الابراز التداولي**» و«**مبدأ التعقيد المتزايد**».

ونورد في ما يلي امثلة لتفاعل هذين المبدأين مع المبادئ الأخرى :

(أ) يُبطل مبدأ الإبراز التداولي مفعولَ مبدأ الترتيب العاكس حيث إن المكون المبأر يحتل موقعاً خاصاً (الموقع م¹ أو الموقع مØ) أيّا كانت الرتبة التي يخولها إياها هذا المبدأ. مثال ذلك أن الجملة المدمجة الدالة على الزمان التي من قبيل «**قبل أن ج**» تتقدم الجملة الرئيسية إذا كانت مبأرة كما يتضح من المقارنة بين (61 أ - ب).

ويبطل نفسُ المبدإ مفعولَ مبدإ تمام المجال حيث يقضي بأن يحتل المكونُ المبأر موقعاً خاصاً خارج مجاله الأصلي. من أشهر الأمثلة في هذا الباب موقعة ضمائر

الاستفهام في صدر الجملة الرئيسية ولو كان حكمها أن تتموقع في الجملة المدمجة مجالها الأصلي :

(80) أ – تظن أن خالد قابل من ؟

ب – من تظن أن خالداً قابل ؟

ويلغى مبدأ الإبراز التداولي مفعول مبدإ الاستقرار الوظيفي حيث المكون المفعول، مثلاً، إذا ما ورد حاملاً للوظيفة البؤرة، يحتل الموقع م؟ (أو الموقع م[1] في غير العربية) بيد أن حكمه أن يحتل، بموجب مبدإ الاستقرار الوظيفي، الموقع الموالي لموقع الفاعل كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(81) أ – ألّفتِ هند ديوان شعر

ب – ديوانَ شعرٍ ألفت هندٌ

(ب) وينتج عن تنافس مبدإ التعقيد المتزايد مع مبدأي الترتيب العاكس أن يُلغى مفعولُ هذين المبدأين لصالح المبدأ الأول.

فإذا بلغ المكون درجة عليا من التعقيد، كأن يكون جملة مثلاً، احتلَّ الموقع الآخر في الجملة ولو كان حكمه، بمقتضى وظيفته، أن يتقدم. مثال ذلك ما يحصل في الجملة (78 أ) في مقابل الجملة المتوقعة (78 ب).

وإذا كانت احدى فضلات المركّب جملةً تعيَّن أن تتأخر ولو كان حكمها التقديم بموجب مبدإ الترتيب العاكس. مثال ذلك ما يحدث في التراكيب التي من قبيل (82 أ) :

(82) أ – زرت المدن الشاطئية الموجودة بالمغرب

ب – ؟ زرت المدن التي توجد بالمغرب الشاطئية

وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء مبدإ ما لمفعول مبدإ آخر لا يعني أن هذا المبدأ غير وارد. فمفعوله يظل قائماً مالم يتعارض مع مبدإ آخر.

ويؤدي التعارض بين المبادئ، عن طريق التحجر، إلى انتقال اللغة من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. من امثلة ذلك ما يحدث في اللغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول التي تنتقل إلى الرتبة فاعل – فعل – مفعول باطراد احتلال الفاعل للموقع الصدر بموجب مبدإ الإبراز التداولي.

ويمكن أن نفسر انتقال الإشارة إلى ما بعد رأس المركّب في بعض اللغات العربية الدواج كالمصرية والتونسية بتحجر تأخيرها حين تكون مبأرة. بعبارة أخرى يمكن أن تعدّ التراكيب التي من قبيل (84 أ - ب) ناتجة عن تحجر التراكيب التي من قبيل (83 ب) :

(83) أ - اشتريت هذه المجلة

ب - اشتريت المجلة هذه [13]

(84) أ - اشتريت المجلة دي

ب - شريت المجلة هذيه [14]

ولنشر في ختام هذا المبحث إلى أن تفاعل المبادئ الذي رسمنا خطوطه العريضة في ما تقدم لا يتم في مجال المركّب بنفس الطريقة التي يتم بها في مجال الجملة من ذلك أن عناصر المركب، غير خاضعة لمبدإ الإبراز التداولي خضوع عناصر الجملة له. ففي اللغات ذات المجال البعدي كاللغة العربية تظل الفضلة محتفظة بموقعها بعد رأس المركّب ولو وردت مبأرة كما يتبين من لحن الجملة (85 ج) :

(85) أ - تزوجت هند كاتباً مصرياً

ب - تزوجت هند كاتباً مصرياً (لا سورياً)

ج - * تزوجت هند مصرياً كاتبا (لا سورياً)

ولعل ذلك راجع إلى أن الترتيب داخل المركّب أقل مرونة من الترتيب داخل الجملة. ونرجو، بهذه المناسبة، أن يُعمّق البحث في مسألة المشاكلة التي عرضنا لها في الفصل السابق لمعرفة مدى ورودها كذلك في مستوى التركيبية للجملة والمركّب. بعد أن ثبتت في مستوى بنيتهما التحتية [15].

(13) هذا التفسير يقوم على افتراض أن الفرق بين (83 أ) و(83 ب) كامن في أن «هذا» مبأر في الجملة (83 ب) باعتبار هذه الجملة، بخلاف الجملة الأولى، ترادف الجملة التالية :

(i) اشتريت المجلة هذه لا تلك

(14) يسوغ أن نتحدث عن ظاهر تحجر رتبة الإشارة في هاتين الدارجتين كونها لم يعد من الممكن أن تتقدم على الرأس :

(ii) أ - * اشتريت دي المجلة

ب - * شريت هذية المجلة

(15) في انتظار ذلك يمكن أن نجازف بالقول إن المشاكلة بين المركّب وبنية الجملة التركيبية لا ترقى إلى مستوى المشاكلة بين الحدّ وبنية الجملة الدلالية التداولية. إذا ما ثبت ذلك يمكن أن يضاف كدليل على صحة الأطروحة المتبناة في النحو الوظيفي القائلة بأن التقارب بوجه عام يتعيّن البحث عنه في البنية الدلالية التداولية التحتية أكثر مما يتعيّن عنه في البنية الصرفية التركيبية السطحية.